وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

قسم اللغة العربيّة

مسموعاتُ سيبويهِ

دراسةٌ تحليليّةٌ

أطروحةٌ تقدَّمَ بها

الباحث نافع عرّاك زغيّر

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء، وهي من متطلبات

نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها / لغة

إشراف الأُستاذ الدكتور

حسن عبد الغنيّ الأسديّ

1444 هجرية

2024ميلاديّة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

هود/47

صدق اللهُ العليُّ العظيمُ

الإهداء

إلى أبي...

إلى روحِهِ الطيّبةِ...

ولا أردُّ إلّا قليلَ دَينِكَ عليّ...

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (**مسموعاتُ سيبويهِ دراسةٌ تحليليّةٌ**) التي قدّمها الطالب (**نافع عرّاك زغيّر**) قد جرى بإشرافي في كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة – جامعة كربلاء ، وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللّغة العربيّة وآدابها_لغة.

الإمضاء :

المشرف أ . د . حسن عبد الغنيّ الأسديّ

التاريخ :٩٦ /٣/ ٢٠٢٤ م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشّحُ هذه الأطروحة للمناقشة

الإمضاء:

أ . د . ليث قابل الوائلي

التاريخ :٢٦/ ٣/ ٢٠٢٤ م

قرار لجنة المناقشة

نشـهد أنّنـا قـد اطّلعنـا علـى أطروحـة الطالـب (**نــافع عــراك زغيــر**) الموسـومة بـ ((**مسموعاتُ سيبويهِ دراسةٌ تحليليّةٌ**)) ، وناقشنا الطّالب في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونعتقد أنّها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جدًا) لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها – لغة .

التوقيع :
أ.د. مكي محي عيدان
رئيس اللجنة
التاريخ: ٢٠٢٤/٣/٢٧م

التوقيع :
أ.د. علي رحيم الحلو
عضوًا
التاريخ : ٢٠٢٤/٣/٢٥ م

التوقيع :
أ.د. فلاح رسول حسين
عضوًا
التاريخ: ٢٠٢٤/٣/٢٦م

التوقيع :
أ.م.د. حيدر عبد علي حميدي
عضوًا
التاريخ :٢٠٢٤/٣/٢٧م

التوقيع :
أ. د. جنان منصور كاظم
عضوًا
التاريخ :٢٠٢٤/٣/٢٧م

التوقيع :
أ.د. حسن عبد الغنيّ الأسديّ
عضوًا ومشرفًا
التاريخ : ٢٠٢٤/٣/٢٦م

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية على قرار لجنة المناقشة

التوقيع :
أ. د. صباح واجد علي
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية
التاريخ : ٢٠٢٤/٤/٧ م

المحتويات

العنوانات	الصفحة
المقدِّمة	1
التمهيد السّماعُ مفهومُهُ وحدودُهُ	5
الفصل الأوّل: السّماع في النحوِ العربيّ	8–43
مدخل الفصل الأوّل	9
المبحث الأوّل: السّماع المفهومُ والتطبيقُ	10
شرطا المكان والزّمان	11
المولَّدون	14
مَنْ يُؤخَذ عنه	17
المبحث الثّاني: القبائلُ العربيّةُ الفصيحة	19
1– تميم	21
2– أهلُ الحجاز	23
3– ربيعة	26
4– أسد	26

5- بقيّة القبائل	27
جدولٌ بمواضعِ السّماع عن القبائل العربية ولهجاتِها	30-29
المبحث الثّالث: السّماع عندَ اللغويّينَ	31
1- الكوفيّون	33

2- الأخفش الأوسط	36
3- الأصمعيّ	38
4- المُبرَّد	39
الفصل الثّاني: سماعُ سيبويهِ إحصاءٌ وتوظيفٌ	44-87
مدخل الفصل الثاني	45
المبحث الأوّل: سماعُ سيبويه، إحصاءُ أفرادِهِ وألفاظِهِ	46
1- يونسُ بنُ حبيب	48
2- الخليل بن أحمد الفراهيدي	51
3- الأخفش الكبير	52
4- أبو عمرو بن العلاء	54
5- عيسى بن عمر	55
6- بقية اللغويّين	56
ألفاظ السّماع	58
المبحث الثّاني: السّماعُ في كتابِ سيبويهِ والحكمُ اللّغويّ	61
1- كانَ وأخواتُها	62

2- توحيد الفعلِ ومطابقتِهِ للفاعل	64
3- الظروفُ غيرُ المختصَّةِ	66
4- المُستفهَمُ عنه بـ (مَنْ)	67

5- تابعُ المُنادى المُكرَّر	68
جدول بالأبواب التي بدأها سيبويهِ بالسّماع	75-71
المبحث الثّالث: أثرُ السّماع في التحليلِ النحويّ	76
1- مخالفةُ حكمٍ نحويّ	77
2- إثباتُ حكمٍ نحويّ	79
3- تقويةُ حكمٍ نحويّ	81
4- بيانُ معنًى نحويّ	83
5- إجازةُ قضيّةٍ نحويّةٍ	86
الفصل الثّالث: تصنيفُ سماعيّاتِ سيبويهِ	133-88
مدخل الفصل الثالث	89
المبحث الأوّل: السّماعياتُ المُتعلّقةُ بالأبنيةِ وما يَطرأُ عليها	90
1- الأصولُ القَبْليّةُ (الافتراضيّةُ)	90
2- الممنوعُ من الصّرفِ	92
3- النَّسبُ	95
4- وصفُ المُؤنّثِ بالمُذكَّرِ	97
5- الإمالةُ	98

6- الإشمامُ	99
7- ضمائر التّذكيرِ والتّأنيثِ	101
8- المنقوص	103
المبحث الثّاني: الجوانبُ التركيبيّةُ في السّماعياتِ	105

1- نظريّةُ العامِلِ	107
2- العطفُ وقُربُ الجوارِ	109
3- التّعديةُ بإسقاطِ حرفِ الجرّ	111
4- إجراءُ المعرفةِ مُجرى النكرةِ	113
5- الإضمارُ والتخفيفُ في (إنَّ)	115
6- إذنْ	117
المبحث الثّالث: النظرةُ اللسانيّةُ المعاصرةُ لسماعيّاتِ سيبويهِ	119
1- علمُ اللغةِ التّزامنيّ	120
2- ثنائيّةُ اللغةِ والكلامِ	121
3- النّظريّةُ التّوليديّةُ التّحويليّةُ	123
4- الكفايةُ اللغويّةُ والأداءُ الكلاميّ	125
5- النظريّةُ التّداوليّةُ	127
الخاتِمةُ	134
المصادرُ والمراجعُ	137
الرسائلُ والدّوريات	149
الملخص باللغة الإنجليزية	151

المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالَمينَ، الذي لا يبلغُ الحامِدونَ حمدَهُ، والصلاةُ والسّلامُ على رسولِ اللهِ، أبي القاسِمِ محمدٍ وعلى آلِهِ الطّيبينَ الطّاهِرينَ.

أمّا بعدُ...

فما يَنفكُّ سيبويهِ مَدارًا للدِّراساتِ اللّغويّةِ، شَغَلَ الأقدمينَ، وأغنى المُحدَثينَ، عَنِيَ بجَمعِ اللّغةِ، وتَفسيرِ مذاهِبِ العربِ في القولِ، فكانَ لا بدَّ له من مشافهةِ العربِ، والأخذِ عنهم، وأُوْلى طرائقِ الأخذِ السّماع، نقلًا أو روايةً. فاستمَعَ سيبويهِ إلى الفصحاءِ من العربِ، ممّن ارتضى عربيتَهم، فنَقَلَ، وإلى علماءِ عصرِهِ، ممّن خالطَ العربَ، فرَوَى. وبذلك حَفَلَ كتابُهُ بكثيرٍ من مواضعِ السّماع، ولم يكتفِ سيبويهِ بإيرادِها؛ بل ذيّلَ أغلبَها بمحاكمةِ السّماع وبيانِ وجهِ القبولِ والجوازِ فيها.

بلغتْ مواضعُ السّماع (4204 موضعًا) في الكتابِ، أكثرُها في الأبنيةِ وما يطرأُ عليها بـ (3768 موضعًا)، وبـ (436 موضعًا) في غيرِها من أبوابِ النحو. ولا يجزمُ الباحثُ بقطعيّةِ هذهِ الأعدادِ، إذ الجهدُ الإنسانيُّ مُعرَّضٌ للفتورِ والضعفِ والسّهوِ، فقد تَزيدُ عمَّا ذُكِرَ أو تَقلُّ بقليلٍ، لكنّها بالتأكيدِ بقدرٍ لا يُفسِدُ النتائجَ التي خُتِمَ بها البحثُ، ولا يَدحضُ علميّةَ البحثِ.

لقد حاوَلَ الباحثُ تتبُّعَ تلك المواضعِ، ومناسبةِ ظهورِ الشاهدِ السّماعي؛ فجاءتِ الاطروحةُ بعنوانِ (مسموعاتُ سيبويهِ دراسةٌ تحليليةٌ)، فـ(المسموعاتُ) هي مواضعُ السّماعِ وقد أُضيفَتْ إلى صاحبِها (سيبويهِ). وقد اتَّبعَ الباحثُ في دراستِهِ هذهِ المنهجَ التحليليَّ على وفقِ الدراساتِ اللسانيّةِ الحديثةِ.

ابتعدَ الباحثُ عن تسميةِ (السّماع)؛ كي لا يوافقَ السّماع أصلًا من أصولِ النحو العربيّ، وهذا ما لا يَطلبُهُ الباحثُ، وقد اعتنى بأمرِ بيانِهِ كثيرٌ من الدارسينَ، وقد أتاحَ لنا عنوانُ (مسموعاتُ سيبويهِ) إخراجَ القراءاتِ القرآنيةِ، والأحاديثِ النبويّةِ الشريفةِ، من عيّنةِ ما نرصُدُهُ، وسيتمُ الوقوفُ على مفهومِ السّماع وحدودِ البحثِ كما أقرَّها الباحثُ في التمهيدِ.

لقد قَسَّمْنا البحثَ على ثلاثةِ فصولٍ، وقدَّمْنا لكلِ فصلٍ منها بمدخلٍ، نُبيّنُ فيه ما نحاولُ أنْ نكشفَ عنه أو نتتبّعَهُ، وكلٌّ منها بثلاثةِ مباحثَ، فكانَ الفصلُ الأوّلُ (السّماع في النحوِ العربيّ) مفهومًا وحدودًا، وجاءَ في ثلاثةِ مباحثَ، أوّلُها (السّماع المفهومُ والتطبيقُ) لكونِهِ أصلًا من أصولِ العربيةِ، وأسبقَ تلك الأصولِ ظهورًا، وعليه نشأَ النّحوُ العربيُّ، وقامَ به النحوُ التّعليميُّ، حاكِمًا بينَ الصوابِ والغلط. وثانيها (القبائلُ العربيّةُ الفصيحة) التي أخذَ عنها سيبويهِ اللغةَ، وقد بلغتْ (156 موضعًا)، موزّعةً على (13 قبيلةً)، كانَ أكثرُها اللغةَ التميميّةَ، فقد مثّلتْ لغةَ مدينتِهِ البصرةَ. وثالثُها

(السّماع عندَ اللغويّينَ) ونجدُ فيه ما انمازَ به سيبويهِ عن غيرِهِ، بتوافرِ المشافهةِ، وقربِهِ من عصرِ الاحتجاجِ؛ لذا لا سبيلَ إلى عدمِ حجيّتِهِ فيما نقلَ.

وكانَ الفصلُ الثاني بعنوانِ (سماعُ سيبويهِ إحصاءٌ وتوظيفٌ) اعتمادًا على إحصاءِ تلك المواضعِ، مع بيانِ علّةِ ورودِ الشاهِدِ السّماعيّ، وأثرِهِ في التفسيرِ النَّحويّ لكلامِ العربِ. كانَ المبحثُ الأوَّلُ (سماعُ سيبويهِ، إحصاءُ أفرادِهِ وألفاظِهِ) وفيه نبحثُ عمّنْ نقلَ عنهم سيبويهِ، فكانتْ بـ(374 موضعًا)، بما يقارِبُ (8,85%) من مواضعِ السّماع، وكانَ ما نقلَهُ سيبويهِ عن العربِ (3850 موضعًا)، بـ(91%). وكانَ يونسُ بنُ حبيبٍ أكثرَ من نقلَ عنه بـ(150موضعًا)، يليه الخليل بـ(104 مواضعَ). وكذلك نبحثُ فيه عن ألفاظِ السّماعِ كما استعملَها سيبويهِ، فكان الفعلُ قالَ وأبنيتُهُ أكثرَ تلك الألفاظِ بـ(3276 مرةً). والمبحثُ الثاني (السّماعُ في كتابِ سيبويهِ والحكمُ اللّغويّ)، وفيه نجدُ سيبويهِ لا يُورِدُ السّماع إلّا في مواضعِ الخلافِ، والمباينةِ والشّذوذِ، ممّا يحتاجُ إلى حجةٍ لا تُدْفَعُ، فيأتي بالشاهدِ سماعيًا، أمّا الأبوابُ التي بدأها سيبويهِ بالسّماع فهي مبنيةٌ على المخالفةِ في أصلِها، وقد بلغتْ (50 بابًا). وأتى المبحثُ الثالثُ (أثرُ السّماع في التحليلِ النحويّ)، وفيه لحاظُ ما لمواضعِ السّماعِ من أثرٍ في توجيهِ التحليلِ النَّحويّ، مِن صورِ المخالفةِ، أو الإثباتِ، أو الإجازةِ، وغيرِها من وجوهِ التقعيدِ النحويّ.

وآخِرُها الفصلُ الثالثُ بعنوانِ (تصنيفُ سماعيّاتِ سيبويهِ)، حاوَلَ الباحثُ في هذا الفصلِ تسليطَ النظرةِ اللّسانيّةِ على مواضعِ السّماع في الكتابِ، وتحليلِها. فكانَ المبحثُ الأوَّلُ (السّماعياتُ المُتعلّقةُ بالأبنيةِ وما يَطرأُ عليها)، وتمتْ فيه دراسةُ مواضعِ السّماع في جانبَيها الصرّفيّ والصوتيّ، وما لها من أثرٍ في الحكمِ اللّغويّ. والمبحثُ الثاني كانَ (الجوانبُ التركيبيّةُ في السّماعياتِ)، تمَّتْ فيه دراسةُ تلك المواضعِ في جوانبِها التركيبيّةِ، وأثرِها في الحُكْمِ النّحويّ. والمبحثُ الثالثُ (النظرةُ اللسانيّةُ المعاصِرةُ لسماعيّاتِ سيبويهِ)، ويكونُ ذلك بواسطةِ النظرياتِ اللسانيّةِ الحديثةِ، ومراقبةِ توافقِها مع تلك المواضعِ، للإفادةِ من مُجمَلِ النظرياتِ اللسانيّةِ التي تُتيحُ لنا فهمًا أعمقَ لِمَا أوردَهُ سيبويهِ، بغضِ النظرِ عن طبيعةِ المورِدِ الذي اُستعمِلتْ فيه.

وختمَ الباحثُ تلك الفصولَ بخاتمةٍ، وبمجموعةٍ من النتائجِ، مدارُها كثرةُ ما نقلَهُ سيبويهِ من المسموعاتِ عن العربِ، وعليه رجَّحَ الباحثُ نظرًا لهذهِ الكَثرةِ اتصالَ سيبويهِ بهم عن طريقِ الرحلةِ والتنقلِ، وإنْ لم يُنقَلْ عنه مثلُ هذا؛ نظرًا لِما تَكْشفُهُ تلك السّماعيّاتُ من جوانبَ اجتماعيّةٍ، مُتعلّقةٍ بالحياةِ اليوميةِ للعربِ، وهي لا تَقتصرُ على السّماعِ ممَّنْ وفدَ على البصرةَ من رواةِ اللغةِ.

اعتمدَ الباحثُ على نسخةٍ لكتابِ سيبويهِ بتحقيقِ عبدِ السلام هارون، وعلى شرحِ السيرافيّ من شروحاتِ الكتابِ، وكذلك على مجموعةٍ من كتبِ النحو، أهمُها

(المقتضَبُ)، و(الكامِلُ) للمبرِّدِ، و(الخصائصُ) لابنِ جنيّ، والإغرابُ في جدلِ الإعراب لابنِ الأنباريّ، و(انباهُ الرّواةِ على أنباهِ النّحاةِ) للقفطيّ، و(شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجبِ) للاستراباذيّ، و(الاقتراحُ) للسيوطيّ. والحديثةُ منها نحو، (السّماع اللّغويُّ العلميُّ عندَ العربِ ومفهومُ الفصاحةِ) لعبدِ الرحمنِ الحاجّ صالح، و(لهجةُ تميمٍ وأثرُها في العربية الموحدة) لغالب فاضل المطلبيّ، وغيرُها.

وراجعَ الباحثُ ما كانَ مقارِبًا لموضوعِ الاطروحةِ من الدراساتِ السابقةِ، من ذلك بحثُ (السّماع ودورُهُ في بناءِ اللغةِ دراسة في سماعاتِ سيبويهِ النثريّةِ) للدكتورةِ فاطمةَ إبراهيم آل خليفة، وكذلك (خواطرُ هيكليةٌ في كتابِ سيبويهِ وكتبِ من جاءَ بعدَهُ من النُّحاةِ) لهاينس غروتسفلد.

من مُعوّقاتِ الدراسةِ تقفّي الألفاظِ الداخلةِ في مفهومِ السّماع، كما أرادَ لها سيبويهِ، ممّا استوجبَ مراجعةَ الكتابِ أكثرَ من مرةٍ، والحرصُ على إخراجِ مواضعِ السّماع المُكرَّرةِ، وبخاصةٍ ما تعلّقَ منها بالألفاظِ، وعلى ذلك قارَبَ الباحثُ مقدارَ تلكَ المواضعِ في مُجمَلِ بحثِهِ، ولم يدَّعِ قطعيتَها، خشيةَ سقوطِ بعضِها إغفالًا.

أتقدَّمُ بخالصِ الشكرِ والامتنانِ لأستاذي، الأستاذِ الدكتور حسن عبد الغني الأسديّ المُوقَّرِ، الذي كانَ له جزيلُ الفضلِ، ابتداءً باقتراحِ عنوانِ الدراسةِ، وإتمامِ البحثِ على هذا النَّحوِ، ويُنسَبُ لهُ كلُّ حرفٍ من الصّوابِ، ولي باحثًا ما فيه من هنّاتٍ، وقد يَشفعُ

لي أنَّي ما زلتُ مُتعلِّمًا، أُخطِئُ وأُصيبُ. وفائقُ الامتنانِ لأساتذتِي الأفاضلِ في قسمِ اللغةِ العربيّةِ في كليّةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيّةِ في جامعةِ كربلاءَ حفظَهم اللهُ تعالى بحفظِهِ.

وآخِرُ القولِ أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ.

الباحث

التّمهيد

السّماعُ مفهومُهُ وحدودُهُ

السّماع أو السَّمْعُ أشرفُ الجوارحِ، فقد جعلَهُ اللهُ سبحانَهُ وتعالى سابقًا للبصرِ، قالَ تعالى:﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (الإنسان/2) [1]، ولذلك قيلَ:((والسَّمْعُ أبو المَلَكاتِ اللّسانيَّةِ))[2]. والسّماعُ أصلٌ من أصولِ النّحوِ، غيرُ السّماع ظاهرةً لأخذِ العربيّةِ عن أصحابِها، فالأوّلُ متأخرُ العهدِ، أوجبَتْهُ الوُجْهةُ العلميّةُ والتعليميّةُ، بينما الثاني أسبقُ ظهورًا، وُلِدَ مع اللّغةِ في مراحلِ تطورِها، ممّا فرضَتْهُ الفطرةُ الاجتماعيّةُ. وقد عنى الباحثُ بالسّماع في مفهومِهِ الثاني عندَ سيبويهِ، لا سيّما وهو يحاوِلُ تفسيرَ القولِ العربيّ كما هو، لا كما يجبُ أنْ يكونَ. ووضعَ الباحثُ حدًّا للسّماعِ في بحثِهِ على وفقِ ما يراه منهجًا علميًّا للبحثِ، ضَمَّ مجموعةً من المَعاييرِ، وأخرجَ غيرَها، فالسّماع كما يحُدَّهُ الباحثُ هنا: كُلُّ ما نصَّ سيبويهِ على سَماعِهِ، أو على سَماعِهِ عن غيرِهِ من ألفاظٍ وتراكيبَ لغويّةٍ، جعلَها شاهِدًا نحويًّا.

وينبغي ههنا أنْ نذكرَ أنَّ السّماعياتِ التي تمَّ رصدُها في دراستِنا هذهِ اقتصرتْ على المرويّاتِ التي أثبتَها سيبويهِ في كتابِهِ من كلامِ العربِ، من غيرِ الآياتِ القرآنيّةِ،

([1]) وكذلك قُدِّمَ في الإسراء/1، وغافر/20 و56، والشورى/11.

([2]) مُقدَّمَةُ ابن خلدون،عبد الرحمن بن خلدون 732–808هـ،ضبط الأستاذ خليل شحادة ومراجعة د. سهيل زكار،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت–لبنان،د.ط،2001م:754/1.

والأحاديثِ النبويّةِ الشّريفةِ، والقراءاتِ القرآنيّةِ، والأبياتِ الشّعريّةِ، والأمثلةِ المصنوعةِ، خلا تلك الأشعارِ التي ينصُّ سيبويهِ فيها على سماعِهِ، أو كونَها أداءً معينًا مُختلِفًا عمّا هو مألوفٌ من الأداءِ العامِ.

فالقراءاتُ القرآنيةُ كانت مُمثِّلَةً للغةِ المصرِ أكثرَ من تمثيلِها للغةِ القارئ، وكذلك الحديثُ الشريفُ إذ نقلَ بألفاظِ رواتِهِ، لا بألفاظِهِ التي نطقَ بها الرسول الكريم ﷺ . وبذلك لا يَتحصَّلُ الواقعُ المنطوقُ للغةِ. أمّا الأبياتُ الشعريةُ التي لم ينصّ سيبويهِ على سماعِها، مكتفيًا بذكرِ أصحابِها، فيمكنُ أن ينقلَها التواترُ، مع ما عليه من التغييرِ في الروايةِ، فلا يقعُ الاطمئنانُ في نقلِها.

ومن زاويةٍ أخرى أنَّ هذهِ المستوياتِ الكلاميّةَ تندرجُ ضمنَ ما يمكنُ أنْ نُسمِّيَهِ بالأداءِ الرسميّ للعربيّةِ، على حينِ أنَّ ما سُمِعَ زمنَ سيبويهِ يمثِّلُ جزءًا مهمًا من الأداءِ اللغويّ القائِمِ زمنَ سيبويهِ، وهو ما يمثِّلُ حقيقةَ المستوى السّماعيّ للكلامِ.

وقد يكونُ هناكَ كلامٌ آخَرُ في هذهِ الحدودِ، غيرَ ما يراهُ الباحثُ، لكنّ واقعيةَ النتائجِ في نهايةِ البحثِ وثباتُها؛ يَدُلّانِ على صحةِ المقدّماتِ التي وضعَها.

اعتمدَ الباحثُ في رصدِ عيّنةِ بحثِهِ على توارِدِ مفردةِ (سمِعَ)، وما يرادفُها من نحو (أنشدَ وحدَّثَ وقالَ) ونحو ذلك من تصريفاتِ هذه الموادِ، استدلالًا على مواضعِ السّماع. وأكثرُ هذهِ الألفاظِ ظهورًا (قالَ، وقوْلُهم)، وهي في الصَّرفِ والصَّوتِ أنْسَبُ دلالةً، وأشَدُّ

مراعاةً منها في النحو؛ لِتعلّقِها باللَّفظِ المفرَدِ بدلًا عن التركيبِ. وكثيرًا ما رُوعِيَ حرفُ العطفِ (الواو) علامةً على موضعِ السّماع، في عطفِهِ على ما تصدَّرَ بلفظٍ من ألفاظِ السّماعيّاتِ، ففي قول سيبويهِ ((واعلم أنَّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذَهَبَ أمْسُ بما فيه، وما رأيتُه مُذْ أمْسُ، فلا يصرفون في الرَّفع))[1]، موضعانِ للسّماعِ، فقد وردتْ (أمْسُ) مرتينِ، نصَّ سيبويهِ في التركيبِ الأوَّلِ لها بـ (يقولون) عن بني تميمَ، والثاني أفادَ ذلك سماعًا بالعطفِ بالواو.

تحاشى الباحثُ التكرارَ؛ لإخراجِهِ من جدولةِ المواضعِ، ولا سيّما في تكرارِ الألفاظِ في الصّرفِ؛ لِتداخلِ موضوعاتِهِ.

نقلَ سيبويهِ السّماع عن القبائلِ بطريقتينِ، الأُوْلى يَنسُبُ فيها السّماعُ إلى لغتِها، أو لِسانِها، والثانيةُ يَنسُبُها إلى البطونِ أو الأفرادِ المنتَمِينَ إليها. وكذلك في سماعِهِ عن العلماءِ؛ تارةً بلسانِهم وما يَلفِظُونه؛ فيكونُ ناقِلًا، وأُخْرى بما سَمِعَوهُ همُ عن العربِ؛ فيكونُ راويةً. وقد يَشتَرِكُ أكثرُ من واحدٍ منهم في روايةِ السّماع عن العربِ، كما في إنشادِ الأبياتِ الشعريّةِ؛ فيَنسُبُها لهما معًا.

([1]) الكتاب،كتاب سيبويهِ،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3، 1988م:283/3.

الفصلُ الأوَّلُ

السَّماعُ في النَّحوِ العربيِّ

مدخل الفصل الأوَّل

يحاولُ الباحثُ في هذا الفصلِ تتبعَ السّماعِ في العربيّةِ، وما وضعَهُ اللغويّون من حدودٍ، كما في شرطي الزمانِ والمكانِ، وموازنةِ ذلك عندَ سيبويهِ، وموقفِهِ من المولَّدينَ، ورصدِ الصفاتِ العامةِ للفصاحةِ، والجماعةِ الفصيحةِ التي أخذَ عنها سيبويهِ. فأخذَ عن قبائلَ وجبَ حصرُها، وبيانُ موقعِها في الجزيرةِ العربيّةِ، والنظرُ في سببِ تغليبِ لغتِها، وإحصاءُ ظهورِها في الكتابِ، وجدولةُ ذلك؛ لترتيبِهم على وفقِ الأكثرِ فالأكثرِ. ثُمَّ البحثُ عن السّماعِ عندَ اللغويّينَ، ورأي كلٍّ منهم في السّماعِ، وفيما نقلَهُ سيبويهِ من السّماعياتِ عن العربِ، وعقدُ موازنةٍ بينَهم وبينَ سيبويهِ، من حيثِ الآراءِ، وكيفيةِ التعامِلِ مع المسموعاتِ قبولًا ورفضًا. مع الأخذِ بنظرِ الاعتبارِ الفارِقُ الزمنيّ بينَهما، فقد توفَّرَ لسيبويهِ مزامنةُ الطبقةِ الفصيحةِ التي لا يمكنُ معها إبعادُ روايتِها أو تكذيبِها، وهو ما لم يتوافرْ لغيرِهِ من اللغويّينَ.

المبحث الأول

السّماع المفهومُ والتطبيقُ

اعتمدَ العربُ في شبهِ الجزيرةِ العربيةِ على المُشافهةِ، في مُسايرةِ حياتِهم الاجتماعيةِ؛ لانحسارِ الكتابةِ، وقلَّةِ أدواتِها. وأوَّلُ مظاهرِ التعلّمِ هو الإنصاتُ، يَتعلَّمُ فيه الطفلُ الكلامَ وهو يَسمَعُ لأبويه ومن يتولَّى رعايتَهُ، فيُعيدُ الألفاظَ، ويُكرّرُ ما سَمِعَ من العباراتِ، التي تُوافقُ ما يحاوِلُ إيصالَهُ من المعاني، فيَنبُذُ بعضًا، ويُحسِنُ بعضًا من أساليبِ التعبيرِ، على وفقِ مخزونِهِ المعرفيّ ((وأساس النمو اللغويّ هو المحاكاة وتكرار السّماع. ولا يتقِنُ الطفل تقليد لغة الكبار، ونطقهم إلا بتكرار السّماع منهم في كلِّ ساعة من ساعات اليوم))[1]. واختيارُ الألفاظِ ومناسبتِها مع مجاوِراتِها مَلَكَةٌ تُولَدُ عندَ متكلّمِ اللغةِ مع نطقِهِ، فإن لم يُحسنْه؛ لم يُحسنِ الكلامَ، ومعه عدمُ البيانِ ((فالأمة قد تقضي قرونًا عدة وهي تتكلَّم وتخطب وتنظم الشعر قبل أنْ تدون قواعد النحو وتجعله علمًا))[2].

عندَما جاءَ الإسلامُ احتاجَ العربُ المسلِمونَ إلى الأحكامِ الشرعيّةِ لتنظيمِ تَمَدُّنِهم الفتي، فدوّنوا العلومَ القرآنيّةَ والحديثَ والفقهَ، واعتمدوا في تقعيدِهم لتلك العلومِ على مجموعةٍ من المبادِئِ سُمِّيَتْ بِـ (الأصول). ولمَّا أرادَ علماءُ العربيّةِ حِفْظَ اللسانِ العربيّ

([1]) في اللهجات العربية،د. إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،د.ط،2003م:78.

([2]) تاريخ آداب اللغة العربية،جرجي زيدان،دار الهلال،القاهرة:220/1.

من اللحنِ، وفسادِ الاختلاطِ؛ وضعوا أصولًا نحويّةً، تُماثِلُ الأصولَ الفقهيّةَ، مُتأثّرينَ بعملِ الفقهاءِ، وأوّلُ الأصولِ النّحويةِ السّماع، توافرًا ووفرةً، وسبقًا، وعليه نشأ النّحو العربي وتطوّر ثم تعضّد به النحو التّعليمي، فهو الفيصلُ بينَ الصوابِ والغلط في كثيرٍ من مسائلِ النحوِ.

ولم يقتصرْ اعتمادُ السّماع على الفقهاءِ والنحويّين في نقلِهم لعلومِ العربيّة؛ فقد سبقَهم العربُ في حفظِ وقائعِهم وأيامِهم في مشافهةِ الأشعارِ ونقلِها سماعًا، مُعتمِدين على حافظتِهم. وممّا يُروى في ذلك أنَّ أبا ضمضم قد روى لمئةِ شاعرٍ، كلٌّ منهم اسمُهُ عَمْرُو، ولم يكن – بوصف الأصمعيّ – بأروى الناسِ [1].

شرطا المكانِ والزّمانِ

ألزم اللغويّون أنفسَهم بشرطي المكانِ والزمانِ، فلم يأخذوا عن حضري ولا عن قبائلِ أطرافِ الجزيرةِ العربيّةِ؛ خشيةَ فسادِ ألسنتِهم وتداخلِ لغاتِهم مع مجاوريهم من الأممِ الأخرى، وأخذوا عن قبائلِ وسطِ الجزيرةِ من البداوةِ ممن منعَتهم الصحراءُ عن مخالطةِ غيرِهم ((وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين. وكان الذي تولّى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق. فتعلّموا لغتهم والفصيح منها من سكّان البراري منهم دون أهل الحضر))[2].

([1]) ينظر: الشعر والشعراء،ابن قتيبة،تحقيق وشرح أحمد شاكر،دار المعارف،القاهرة:61/1.

([2]) كتاب الحروف،أبو نصر الفارابي ت339هـ،تحقيق محسن مهدي،دار المشرق،بيروت–لبنان:147.

فأبعدوا لخمَ وجذامَ لمجاورتِهم مصرَ والأقباطَ، وقضاعةَ وغسانَ وإيادَ لمجاورتِهم الشامَ، وتغلبَ والنمرَ لمجاورتِهم اليونانيين، وبكرَ لمجاورتِهم النبطَ والفرسَ، وعبدَ القيسِ لسَكَنِهم البحرينَ؛ فخالطوا الهندَ والفرسَ، وكذلك أزدَ عمانَ، ولم يأخذوا عن أهلِ اليمنِ لقربِهم من الحبشةِ، ولا بني حنيفةَ ولا سكانِ اليمامةِ ولا ثقيفَ ولا سكانِ الطائفِ؛ لما فرضَتْه عليهم مخالطتُهم التجارَ المقيمينَ عندَهم من الأممِ الأعجميةِ، ولا عن حاضرةِ الحجازِ [1].

ولذلك قصدَ اللغويّون الأعرابَ للأخذِ عنهم، كما فعلَ الخليلُ (ت170هـ) في جمعِهِ للغة في كتابِهِ (العين)، ومثلَهُ فعلَ الكسائيُّ (ت189هـ) حينَ خرجَ للباديةِ، فدوّنَ ما حفظَهُ عنهم [2].

أما زمنًا فقد كانَ ابنُ هرْمةَ (ت176هـ) آخرَ من يُستشهدُ بشعرِهِ ((كانَ الأصمعيّ يقول: خُتم الشعراء بابن هَرْمة...))[3].

([1]) ينظر: الاقتراح في أصول النحو،جلال الدين السيوطي ت911هـ،ضبط عبد الحكيم عطيّة ومراجعة علاء الدّين عطيّة،البيروتي،ط2، 2006م:47و48.

([2]) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي،القاهرة،1998م :67.

([3]) كتاب الأغاني،أبو الفرج الأصفهاني،أشرف على مراجعته وطبعه العلامة الشيخ عبد الله العلايلي وموسى سليمان وأحمد أبو سعد،دار الثقافة،بيروت–لبنان،1955م:375/4.وينظر: البداية والنهاية،ابن كثير(701–774هـ)،بيت الأفكار الدولية:1542.

لكنّنا نجدُ أنَّ اللغويّين لم يفقدوا تلك الطبقةَ من الأعرابِ التي جُبِلَتْ على الفصحى، على الأقلِ حتى نهايةِ القرنِ الثاني، وتساوى فيها أهلُ المدرِ والوبرِ، وكلٌّ منهم كانَ حجةً ((جاء الإسلام فانقلبت أوضاع العرب بتأسيس الدولة الإسلامية وما قامت به من الغزوات في داخل شبه الجزيرة وخارجها ومن تمصير الأمصار وتنقل الأعراب من البوادي إلى الأمصار مثل من نزل منهم في البصرة والكوفة))[1]. وعليه كان المنتقلون من البوادي هم أهلُ تلك الأمصارِ، وتماثلتْ معه لغتُهم الأدبيةُ واليوميّةُ، وسنجدُ ((أن اللغة الأدبية إلى كونها لغة القرآن هي لغة الدولة والحياة المشتركة أيضًا، وهي اللغة التي يعرف بها العرب لدى الأمم الأخرى))[2]، فلا توجدُ لغةٌ أدبيّةٌ يُتقنُها الشعراءُ والخطباءُ، ويفتقرُ منها غيرُهم، إنّما هي لغةُ الاستعمالِ اليوميّ، دليلُ ذلك قولُ سيبويهِ (ت180هـ) في كثيرٍ من مواضعِ كتابِهِ، منها على سبيلِ التمثيلِ لا الحصرِ ((... فإنَّه قولك آمرًا...))[3]، و((وذلكَ قولُكَ...))[4]، و((أنَّكَ تقولُ...))[5]، وعلى ذلكَ نجدُ اعتمادَ سيبويهِ على المنثورِ من مَقولِ العربِ التي كانتْ أكثرَ حضورًا من منظومِهم ((إنَّ أوَّل ما يلاحظُهُ القارئ لكتاب سيبويهِ والباحث فيه اهتمام سيبويهِ بالمسموع من

---

(1) السّماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة،عبد الرحمن الحاج صالح،موفم للنشر،الجزائر،2012م :109.

(2) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب،د. تمّام حسّان،عالم الكتب،القاهرة،د.ط،2000م:97.

(3) الكتاب:12/1.

(4) المصدر نفسه:13/1.

(5) المصدر نفسه:14/1.

اللغة منثورًا ومنظومًا وكان جلُّ اعتماده على النثر فهو ينقل عن شيوخه من رواة اللغة والشعر غالبية المسموع مما استشهد به في كتابه))[1].

وإذا تتبّعْنا أكثرَ القبائلِ التي أُخِذَتْ عنها اللّغةُ وجدْناها أقلَّ الشعراءِ تمثيلًا في العصرِ الجاهليّ، فما نُقِلَ عنها من لغةٍ كانَ في منثورِها ((وربما كان أشهر القبائل في روايات اللهجات قبائل ثلاث، هي: تميم وهذيل وطيء، وكلُّها من القبائل التي نسب الرواة لها الفصاحة وإجادة القول، واحتجوا بأقوالهم وأخذوا عنهم في روايات عصر تدوين اللغة. ولكنَّ الغريب أن نلحظ أنَّ هذه القبائل الثلاثة كانت من أقل القبائل نصيبًا في الشعراء الجاهليين، إذ لم ينسب إلى واحدة منها شاعر من شعراء الطبقة الأولى، وإنما نسب إليها شعراء مقلون، روى عنهم القليل من الشّعر الجاهليّ))[2]، فلغةُ التفاعلِ اليوميّ لغةٌ دارِجةٌ بما فيها من الفصاحةِ والبلاغةِ، يعتمدُها التخاطبُ اليوميّ، ولا تنبو عن المنظومِ، ولا فائدةَ من وجودِ لغةٍ أدبيّةٍ وأخرى في غيرِها؛ وإلّا لم يكنْ للقرآنِ إعجازُهُ إنْ أتى بلغةٍ لا يعرفُها إلّا عَليّةُ القومِ من أهلِ اللغةِ، فما كانَ في القرآنِ والشعرِ له ما يماثلُهُ في الاستعمالِ اليوميّ[3].

([1]) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،د. خديجة الحديثي،مطبوعات جامعة الكويت،1974م:163.

([2]) في اللهجات العربية: 133.

([3]) ينظر: السّماع اللغوي العلمي: 167.

وأحسنَ ابنُ الأنباريّ (ت577هـ) _بعدَ ذلك_ بتغييرِهِ (السّماع) إلى (النقل)، فأصولُ النحو عندَهُ ((نقل وقياس واستصحاب حال))[1]، فالنقلُ عندَهُ هو السّماع، وهو ((الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدّ الكثرة))[2]، مشيرًا إلى فقدِهِ السليقةَ اللغويّةَ في البيئةِ العربيّةِ، فلم يبقَ ممن يُسمَعُ عنه؛ بل بقيَ النقلُ عن الأقدمين. ولم نستعملْ مصطلحَ النَّقلِ؛ لأنَّ مهمةَ الدراسةِ هي رصدُ أيِّ نقلٍ (سماع) بغضّ النظرِ عن الكثرةِ والقلّةِ، بل لعلَّ القلّةَ فيها هي الغالبةُ.

المُولَّدون

قد يكونُ لكتابِ سيبويهِ الأثرُ في التحديدِ الزمنيّ للسّماعِ الذي نُقِلَ عن الأصمعيّ، فالمعروفُ أنْ لم يَنقُلْ سيبويهِ أبعدَ من ابنِ هرمةَ اتفاقًا، فهما متعاصران، والفارقُ بينَهما أربعُ سنين، وعليه اتّخذَ الأصمعيُّ ابنَ هرمةَ آخرَ الحُججِ كما مرّ سابقًا.

([1]) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو،أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ت 577هـ،تحقيق سعيد الأفغاني،دار الفكر،بيروت،ط2، 1971م:45.

([2]) المصدر نفسه: 45.

والتتبّعُ يظهرُ أنَّ سيبويهِ لم يقفْ عندَ ابنِ هرمةَ، بل نقلَ عمّن عاصرَ من الشعراءِ في حياتِهِ، فلم يتحرّجْ في النقلِ والاحتجاجِ بشعرِ المولَّدين، متجاوزًا عصرَ ابنِ هرمةَ، فقد روى عن أبانِ اللاحقي ت200هـ قوله[1]:

حَذِرٌ أمورًا لا تخافُ وآمِنُ ما ليس مُنْجيَهُ من الأقدارِ

وعلى الرَّغم من ادّعاءِ اللاحقي وضعَ هذا البيتِ ليجاريَ سؤالَ سيبويهِ في تعدي (فَعِل)[2]؛ إلّا أنَّ هذا لا يُسقطُ أخذَ سيبويهِ عنه، فلا يشاركُهُ غيرُهُ في نسبةِ هذا البيتِ.

ونقلَ سيبويهِ أيضًا عن خلفٍ الأحمر ت180هـ، بقوله [3]:

ومَنْهلٍ ليس له حَوازِقُ ولِضَفادِي جَمَّةٍ نقانقُ

وما يُذكرُ من الوضعِ في هذا البيتِ لا يَنفي ارتضاءَ سيبويهِ الأخذَ عنْهُ أيضًا[4].

أمّا في هذا البيتِ الذي نقلَهُ سيبويهِ [5]:

([1]) ينظر: الكتاب:113/1.

([2]) ينظر:خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب،عبد القادر بن عمر البغدادي 1030–1093،شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي–القاهرة،ط4، 2000م:169/8.

([3]) ينظر:الكتاب:273/2.

([4]) ينظر:شرح شافية ابن الحاجب،الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ت686هـ مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ت1093هـ،حققه الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،د.ط، 1982م:212/3.

([5]) ينظر:الكتاب:97/1.

ألقى الصحيفةَ كي يُخفَّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتى نَعْلِهِ، ألقاها

فيُنسبُ إلى ابنِ مروانَ النحويّ، ولعلَّه تُوهمَ بينَ الاسمِ والكنيةِ؛ فهو عن مروانَ النحويّ ت190هـ [1]، وعليه امتدَّ زمنُ الاحتجاج قليلًا.

ولم يكنْ الاضطرارُ وقلّةُ الشواهدِ دافعًا لسيبويهِ كي يأخذَ عن مولَّدٍ، بل نظرَ إلى القولِ نفسِهِ لا إلى صاحبِهِ، دونَ الرجوعِ إلى بيئتِهِ ونشأتِهِ، فلمّا وجدَهُ عربيًا فصيحًا؛ أوردَهُ مُعزّزًا تفسيرَهُ لقولِ العربِ في منثورِها.

فبيتُ اللاحقي سبقَهُ سيبويهِ بشاهدٍ عن عملِ (فَعِل) في المفعولِ، لعمرو بن أحمر قالَ فيه [2]:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحجٍ بسراتِهِ نَدَبٌ لها وكُلُومُ

وكذلك في بيتِ خلفٍ الأحمر، إذ تقدمَهُ بيتٌ لرجلٍ من بني يَشْكُرَ هو [3]:

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ من الثعالي ووَخْزٌ من أرانِيها

([1]) ينظر:معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،ياقوت الحموي الرومي،تحقيق د. إحسان عباس،دار الغرب الإسلامي،بيروت–لبنان،ط1 ،1993م:2698/6.

([2]) ينظر:الكتاب:112/1. مسحل: الحمار الوحشي، وشنج: مبالغة شانج، أي ملازم، والسمحج: الأتان الطويلة الظهر، والسراة: أعلى الظهر.

([3]) ينظر:المصدر نفسه: 273/2. الأشاريرِ: هي قطع اللحم تجفف للادخار، تتمره: أي تجففه، الثعالي: الثعالب، أبدلت الباء ياءً، والأراني: هي الأرانب، كذلك قلبت الباء ياءً، والوخز: القليل.

أمّا في بيتِ مروانَ النحويّ، فقد أتى سيبويهِ بهذا الشاهدِ بعدَ أنْ وصفَ الجرَّ بـ (حتى) بالعربيّ، ممثِّلًا له بجملٍ مأخوذةٍ من دارجِ الكلامِ العربي المستعملِ ((وقد يحسُنُ الجرُّ في هذا كلِّه، وهو عربيّ. وذلك قولُك لقيتُ القومَ حتَّى عبدِ اللهِ لقيتهُ))[1].

إنَ أخذَ سيبويهِ المتقدمَ لا يمكنُ أن يكونَ مقتصرًا على مولَّدين، شاعرٍ أو شاعرَينِ؛ فلا يكونُ لِلُغويٍّ كسيبويهِ أنْ يَبنيَ قاعدتَهُ على بيتٍ واحدٍ يذكرُهُ، إنما قد استقرأ العديدَ من الأمثلةِ والألفاظِ المماثِلةِ، نثرًا وشعرًا، واكتفى بواحدٍ ليكونَ حُجَّتَهُ [2]، من مثلِ قولِ سيبويهِ ((... قول العرب...))[3]، و((هكذا سُمِعَ من العرب...))[4]، وكذلك ((سَمِعْنا أكثر العرب يقولون...))[5]. إنَّ اعتمادَ الكثرَةِ والشيوعِ مبنيٌّ على مبدأٍ عندَ اللغويّينَ يتمثَّلُ في أنَّ اللغةَ _قانونًا وأداءً_ هي سلوكٌ اجتماعيٌّ يَتشارَكُ به أبناءُ اللغةِ الواحدةِ، وليس سلوكًا فرديًّا خالِصًا، بل ترى عندَ موارِدِ قلَّةِ الاستعمالِ تَظهرُ أوصافٌ نقديّةٌ لذلك الاستعمالِ اللغويّ تَصِفَهُ بالشذوذِ والندرةِ والغريبِ، ونحو ذلك، كما في قول سيبويهِ ((فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ))[6]، وكذلك ((وقد أنشد بعضهم هذا البيتَ رفعًا، قول مُزاحم العُقَيْليّ:

([1]) المصدر نفسه:97/1.

([2]) ينظر:السّماع اللغوي العلمي:317.

([3]) الكتاب:73/1.

([4]) المصدر نفسه:139/1.

([5]) المصدر نفسه:233/3.

([6]) المصدر نفسه:86/1.

وقالوا تَعَرَّفْها المنازلَ من مِنًى وما كلُّ من وَافَى مِنًى أنا عارفُ

فإن شئت حملتَه على ليس، وإن شئت حملته على (كلُّهُ لم أصنعِ) فهذا أبعدُ الوجهينِ))[1].

فوثاقةُ العملِ الذي يتَّبعُهُ اللغويون يحتِّمُ عليهم أقلَ ذلك. فإيرادُ لفظِ (العرب) وزيادةُ نحوِ ذلك يفيدُ أنَّ هذا المثالَ من الاستعمالِ، أو من صَوغِ القاعدةِ كانَ مُعتَمَدًا أو معروفًا.

لقد تجاوزَ غيرُ سيبويهِ من اللغويينَ هذا التحديدَ، بالأخذِ عن ابنِ هرمةَ، كما فعلَ الجوهريُّ (ت370هـ) في التهذيبِ، فقد شافهَ العربَ مباشرةً وأخذَ عنهم، وليس نقلًا عن أئمةِ اللغةِ وأربابِها ((وَقد دَعَاني إِلَى مَا جمعتُ فِي هَذَا الْكتاب من لُغَات الْعَرَب وألفاظها، واستقصيتُ فِي تتبُّعٍ مَا حصَّلت مِنْهَا، ...: مِنْهَا تَقْيِيد نكتٍ حفظتُها ووعيتُها عَن أَفْوَاه الْعَرَب الَّذين شاهدتهم وأقمت بَين ظهرانيهم سُنيَّات، إِذْ كَانَ مَا أثبتَه كثيرٌ من أئمةِ أهل اللُّغَة فِي الْكتب الَّتِي ألّفوها، والنوادر الَّتِي جمعوها لَا ينوبُ منابَ الْمُشَاهدَة، وَلَا يقوم مقَام الدُّربة وَالْعَادَة))[2]، فاعتيادُ الأخذِ بالمشافهةِ يبدو قائمًا في زمنِهِ؛ وإلّا

([1]) المصدر نفسه:146/1.

([2]) تهذيب اللغة،أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ت370هـ،تحقيق عبد السلام محمد هارون،الدار المصرية للتأليف والترجمة:6/1.

لأنكرَهُ واستصغرَ ذكرَهُ. وقد خالطَ الجوهريُّ في أَسْرِهِ عَربًا من هوازنَ، وتميمٍ وأسدٍ، يتكلمون بقرائحِهم غيرَ لاحنين، فأخذَ عنهم ألفاظًا ونوادرَ[1].

ووجدْنا أيضًا ابنَ جنيّ (ت392هـ) يتحرّى الفصاحةَ في البدويّ، فإن وجدَها؛ أخذَ عنه ((... وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا؛ لأنّا لا نكاد نرى بدويًا فصيحًا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكدْ نعدَمُ ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويغُضُّ منه. وقد كان طرأ علينا أحد من يدَّعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضعفة الحضرية، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزًا حَسُن في النفوس موقعه))[2]، فالاحتكامُ المكاني غالِبٌ على الاحتكامِ الزماني، ولم يُلزمِ ابنُ جني نفسَهُ بما ألزمَ الآخرونَ أنفسَهم به، ومعه كثيرٌ من علماءِ العربيّةِ في تفضيلِ عصرٍ أو زمنٍ على غيرِهما، ومَرَدُّ ذلك توافرُ المَلَكَةِ اللغويّةِ، كما في السّماع حتى القرنينِ الثالثِ والرابعِ الهجريّينِ، فـ((المقياس الوحيد عندهم هو بقاء الملكة اللغوية العفوية العربية عند بعض العرب وتغير هذه الملكة عند غيرهم على مر العصور لا في عصر واحد))[3]. وبهذا وصلْنا إلى نهايةِ القرنِ الرابعِ الهجريّ في الأخذِ عن العربِ وتحديدِ عصرِ السّماع.

مَنْ يُؤْخَذُ عنه

([1]) ينظر: المصدر نفسه (مقدمة التحقيق):7/1.

([2]) الخصائص،صنعة أبي الفتح عثمان بن جني،تحقيق محمد علي النجار،المكتبة العلمية–القاهرة،د.ط: 5/2.

([3]) السّماع اللغوي العلمي:70.

لم يُؤخَذْ عن كلِّ بدويّ، ولا رُفِضَ كلُّ حضريّ، إنما يُطالُ معه الحديثُ حتى يُستفرَغَ ما يُتكلَّمُ به، فإذا حلَّ الاطمئنانُ والوثوقُ، ولا سيّما عدمُ معرفتِهِ باللحنِ؛ أُخِذَ عنه ((وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا: «مكرهٌ أخاك لا بطلٌ». و: «إذا عزَّ أخاك فهُنْ». ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم: ذهبت إلى أبو زيد، ورأيت أبي عمرو. ومتى وجد النحويون أعرابيًّا يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ولم يسمعوا منه، لأن ذلك يدلُّ على طول إقامته في الدار التي تُفْسِد اللغة وتُنْقِص البيان. لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت، واطردت وتكاملت، بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة، وفي تلك الجيرة ولفقد الغلط من جميع الأمم))[1]، فلولا مخالطتُهُ العجمَ ونفاذُ اللحنِ إلى مسامعِهِ لمَا عرفَ الأعرابيُّ فسادَ القولِ ووجهَ الغلطِ فيه، وكأنَّ الأعرابي لا يعرفُ إلّا صحةَ اللفظِ، بل هو كذلك. وكثيرةٌ هي الحكاياتُ والقصصُ التي تروي اللبسَ من جراءِ اللحنِ ومعه نكتةُ الجوابِ والمخاطبةِ، من ذلك ما نقلَهُ البيانُ والتبيين بروايةِ صاحبِهِ ((روى أصحابُنا أنّ رجلًا من البلديّين قال لأعرابي: " كيفَ أَهْلِكْ " قالها بكسر اللام. قال الأعرابيُّ: صَلْبًا. لأنه أجابه على فَهمه، ولم يعلم أنه أراد المسألةَ عن أهله وعيالِه))[2].

واقتفى أهلُ العلمِ ملامحَ ليدلُّوا بها على صِحَّةِ مَأخَذِهم، منها الشدةُ والغِلظةُ، فمن لانَ جِلدُهُ؛ تركَ غلظتَهُ في مجّهِ للَّحنِ والعُجمةِ ((قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة:

([1]) البيان والتبيين،أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ 150–255هـ،تحقيق عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط7، 1998م:162/1و163.

([2]) المصدر نفسه:163/1.

كيف تقول: حفرت إرَاتِك؟ فقال: حفرتُ إراتَك. قال: فكيف تقول: استأصل الله عِرقاتِهم أو عِرقاتَهم؟ فقال: استأصل الله عِرقاتَهم. فلم يعرفها أبو عمرو وقال: لانَ جلدُك يا أبا خيرة. يقول: أخطأت. قال أبو العباس: وهي لغةٌ لم تبلغ أبا عمرو))[1].

ومن ذلك ثباتُ المَلَكَةِ اللغويّةِ العربيّةِ، بمعنى أنْ لا يُؤخَذُ عمّن كانتْ مَلَكَتُهُ الأصلُ غيرَ العربية؛ لذا أخذوا عن ابنِ هرمةَ واختلفوا في بشارِ بنِ بُرد. فابنُ هرمةَ عربيٌّ صليبةً، فهو من هُذيل. أمّا بشارٌ فأعجميٌّ، أبوه مولى بني عُقيل[2]، لكنْ لا يُشكُّ بشعرِهِ، ولمّا سُئلَ عن ذلك قال: ((من أينَ يأتيني الغلط! وُلدتُ هاهنا ونشأتُ في حُجور ثمانين شيخًا من فُصحاء بني عُقيل ما فيهم أحدٌ يعرف كلمة من الغلط، وإن دخلتُ إلى نسائهم فنساؤهم أفصحُ منهم، وأيفعتُ فأبديتُ إلى أن أدركتُ، فمن أين يأتيني الغلط!))[3]، حتى همَّ الأصمعيُّ بحجيّته، ومع ذلك لا يُؤخذُ عنه. وقد يعودُ إغفالُ مثلِ بشارٍ أثرًا للعنصريةِ، وشيئًا من العصبيةِ العربيّةِ، وبذلكَ فقد أنكرَ أهلُ الكوفةِ قضاءَ سعيدِ بنِ جُبيرٍ، وطالبوا بعزلِهِ ((فقالَ له الحَجَّاجُ: يا شَقِيَّ بنَ كُسيرٍ أما قَدِمْتَ الكوفة وليس يَؤُمُّ بها إلّا عربي فجعلتك إمامًا؟ فقال: بلى، قال: أما وَلَّيتُكَ القضاء، فضَجَّ أهلُ الكوفةِ وقالوا: لا يصلح للقضاء إلّا عربيٌّ، فاستقضيتُ أبا بُرْدَة بن أبي مُوسى

([1]) مجالس العلماء،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت 340هـ،تحقيق عبد السلام محمد هارون،مطبعة حكومة الكويت،1984م:5.

([2]) ينظر: كتاب الأغاني:130/3.

([3]) المصدر نفسه:144/3.

الأشْعَري))[1]، فكانوا يَرَونَ أنّه لا يمكنَ للأعجميّ أنْ يبلغَ تمامَ الفصاحةِ، ويتساوى مع ساداتِهِ _حينَها_، بل يُعابُ عليه الخوضُ في العربيّةِ ((دخلَ أعرابيّ على مَجْزَأَةَ بنِ ثور السَّدُوسيّ وبشارٌ عنده وعليه بِزَّةُ الشعراءِ، فقال الأعرابيّ: مَنِ الرجلُ؟ فقالوا: رجلٌ شاعرٌ؛ فقال: أمولى هو أم عربيّ؟ قالوا: بل مولى؛ فقال الأعرابيّ: وما للموالي وللشعر!))[2]، ولم يُغفَلْ كلُّ أعجميٍّ، إنما فُرّقَ عربيُّ النشأةِ منهم – وأُخِذَ عنه– عمّن وُلِدَ في بلادِ العجمِ ((والفصحاء من غير العرب أيضًا، ممن صحَّت سلائقهم، وأطمأنّ العلماء إلى قوّة مَلَكاتهم، كالحسن البصريّ، الذي قال فيه أبو عمرو بن العلاء: ما رأيت أفصح من الحسن البصريّ والحجَّاج بن يوسف الثقفيّ، فقيل له: فأيهما أفصح؟ قال الحسن))[3]، فهؤلاءِ نالوا حظَّهم من العربيّةِ في وقتٍ مبكرٍ، أكسبَهم لسانًا عربيًّا، ولم تكنْ لهم لهجةٌ أخرى غيرَ العربيّةِ، تُخالِطُ قولَهم.

([1]) شذرات الذهب في أخبار من ذهب،ابن العماد الإمام شهاب الدّين أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد العَكريّ الحنبلي الدمشقي 1032–1089هـ،تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط،دار ابن كثير،دمشق–بيروت،ط1، 1986م:384/1.

([2]) كتاب الأغاني:160/3.

([3]) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،د. مهدي المخزومي،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،ط2، 1958م:51و52.

المبحث الثاني

القبائلُ العربيّةُ الفصيحة

لقد اختارَ اللغويّون وفي مقدمتِهم سيبويهِ القبائلَ التي أخذوا عنها اللغةَ، بتفضيلِهم لفظًا وتركيبًا يَرِدُ على ألسنتِهم، وأبعدوا غيرَها. وكانَ مرجِعُهم في ذلكَ معيارَ الفصاحةِ والوَثاقةِ، الذي لم تستأثرْ به قبيلةٌ دونَ غيرِها ((والروايات الأدبية التي رويت لنا عن العرب قبل الإسلام وفي صدر الإسلام، تمثل لنا كما أشرنا آنفا لهجة واحدة منسجمة الصفات، قد ترفعت عن معظم صفات اللهجات التي رويت لنا، فقد خلت من العنعنة والكشكشة والعجعجة ونحو ذلك؛ مما نفر منه خاصة العرب قبل الإسلام وبعده. وقد اتخذت تلك اللغة الأدبية معظم صفاتها من لهجة قريش، مع ما استحسنه خاصة العرب من صفات اللهجات الأخرى. فهي إذًا مزيج من عدة صفات نسبت إلى قبائل عدة، ولكنه مزيج منسجم القواعد والأصول))[1]، فوصفَ سيبويهِ العربَ الذين أخذَ عنهم بالفصحاءِ في ثمانيةِ مواضعَ من مواضعِ السّماعياتِ ((... سمعنا العرب الفصحاء))[2]، و((... سمعنا فصحاء العرب))[3]، و((... وأنشدناه هكذا أعرابيٌّ من

([1]) في اللهجات العربية: 133.

([2]) الكتاب:219/1، و285/3، و 478/4.

([3]) المصدر نفسه:157/3، و502/3، و 505/3.

أفصح الناس))[1]، و((... قومٌ فصحاء))[2]، ولا يعني وصفُ سيبويهِ لبعضِ العربِ بالفصحاءِ وجودَ عربٍ غيرِ فصحاءَ؛ إنّما زيادةُ بيانٍ واطمئنانٍ، فلم يردْ وصفُ (غيرِ فصحاءَ) في الكتابِ. أمّا الوثاقةُ وألفاظُها فقد وردتْ تسعًا وأربعينَ مرةً في مواضعِ السّماع من الكتابِ، من ذلك ((سمعناه ممن يوثق بعربيته))[3]. ويُرافِقُ الوثاقةَ نفيُ الاتهامِ في أربعةِ مواضعَ، منها ((حدّثنا من لا نَتَّهِمُ أنه سمع من العرب...))[4].

وقد يذهبُ سيبويهِ إلى وصفِ لهجةِ مَنْ يأخذُ عنهم بأنَّها لهجةٌ مرضيةٌ ((...قال قومٌ من العربِ تُرضى عربيَّتُهم...))[5]. ونرى هنا عدمَ اهتمامِ سيبويهِ بالإفصاحِ عن نسبةِ القومِ، فهو يَلتفتُ إلى القولِ، وهو مَعنيٌّ بهِ.

لا يمكنُ أن تكونَ الفصاحةُ مستقلةً بذاتِها سببًا في شيوعِ لهجةٍ، بعيدًا عن الجانبِ الاجتماعي للغةِ، وإلّا لكانتْ كمن يصفُ راحةَ يدٍ دونَ ظاهرِها. فالفصاحةُ معرفةُ الجيّدِ من الكلامِ ((الفصيحُ في اللغةِ: المُنطلِقُ اللسانِ في القولِ الذي يعرفُ جيدَ الكلامِ من

([1]) المصدر نفسه:300/3.

([2]) المصدر نفسه:155/4.

([3]) الكتاب:71/1، وكذلك ينظر:155/1، و230/1، وموضعان 255/1، و304/1، و309/1، و313/1، و316/1، و319/1، و320/1، و330/1، و405/1، و423/1، و83/2، و111/2، و113/2، و118/2، و140/2، و244/2، و319/2، و329/2، و336/2، و337/2، و345/2، و354/2، و359/2، و98/3، و137/3، و265/3، و294/3، و315/3، و336/3، و406/3، و425/3، و462/3، و465/3، و546/3، و549/3، و618/3، و121/4، و128/4، و139/4، و172/4، و183/4، و186/4، و198/4، و216/4، و465/4.

([4]) المصدر نفسه:245/1، وكذلك ينظر:279/1، و152/3، و472/4.

([5]) المصدر نفسه:182/1، وينظر: 533/3، و138/4.

رديئهِ))[1]، فما هو الفيصلُ بينَ جيّدِ الكلامِ ورديئهِ؟ هو كَثرةُ الاستعمالِ وشيوعُهُ، وقد عبّرَ عنه سيبويهِ بقولِهِ ((كما أنشدَ كثيرٌ من العربِ))[2]، وكذلك قولُهُ ((...وهو قول العامة))[3]، ويعني به عامةَ العربِ وأكثرَهم لا العوامَ منهم [4]، ونقْلُهُ عن يونس ((أنّها لغةٌ كثيرة في العرب جيّدة))[5]؛ لذا ارتبطَ شيوعُ اللهجةِ بكثرةِ متكلّميها، فتكرارُ اللفظِ يجعلُهُ مُستأنَسًا غيرَ وحشيٍّ، تقتفيهِ الألسنُ طواعيةً. وهذا الاقتفاءُ يعودُ لأمرين: العاملُ القَبَليُّ المتمثِّلُ بشيوعِ اللّهجةِ كما عندَ بني تميم. والثاني هو العاملُ الدينيّ ومعه التجاريّ، الذي غلّبَ لهجةَ أهلِ الحجازِ.

1- تميمُ

أكثرُ اللهجاتِ التي ذكرَها سيبويهِ في كتابه كانتْ اللهجةُ التميميةِ؛ فقد مثّلتِ لغةَ البصرةِ، البيئةَ اللغويةَ لسيبويهِ للأخذِ عنها. فقد وردتْ ستًا وخمسينَ مرةً في مواضعِ السّماع، خمسٌ وأربعونَ منها بلفظِ لغةِ تميمٍ، وإحدى عشرةَ منها بالنّسبِ، سبعٌ عن سعدٍ، وواحدةٌ نقلًا عن بني العنبرِ، وأخرى عن الفرزدقِ، وأخريتانِ عن رؤبةَ [6].

---

(1) لسان العرب،ابن منظور،تحقيق:نخبة من الأساتذة،دار المعارف–القاهرة،مادة(فصح):3419/37و3420.

(2) الكتاب:399/1.

(3) المصدر نفسه:23/2.

(4) ينظر: المصدر نفسه (الحاشية): 23/2.

(5) المصدر نفسه:205/2.

(6) يلحظ الجدول في آخر المبحث.

مثَّلتْ اللهجةُ التميميّةُ لهجةَ القبائلِ الممتدةِ في الشمالِ الشرقيّ من شبهِ الجزيرةِ العربيّةِ ((وكانت منازلهم بأرض نجد دائرة من هنالك على البصرة واليمامة وانتشرت إلى العذيب من أرض الكوفة))[1]، هذا على وجهِ التقريبِ، فالقبائلُ العربيّةُ في شبهِ الجزيرةِ العربيّةِ لا يمكنُ تحديدُ مواقعِها جغرافيًا؛ فقد تتداخلُ مع غيرِها من القبائلِ، تبعًا للماءِ والطعامِ، متنقلةً دوامَ الليلِ والنهارِ [2].

قيلَ فيهم ((لولا تميمُ لانكفأتِ الأرضُ بأهلِها))[3]. فكانتْ لتميمَ منعةٌ وأنفةٌ جعلتْها لا تخضعُ لسلطانٍ أو حاكمٍ زمنَ الجاهليةِ، ممّا أوقعَها في حروبٍ طاحنةٍ مع القبائلِ الأخرى [4]، فكانت لهم الرِّدَافةُ؛ ليأمنوا غاراتِهم، أي إخلافُ الملوكِ للحكمِ بينَ الناسِ[5]، أو مجالسةُ الملوكِ في سمرٍ أو صيدٍ وهم ردفٌ لهم [6]. وكانَ لهم الإذنُ للناسِ بالإفاضةِ من عرفةَ في موسمِ الحجِّ، وأمرُ التحكيمِ في سوقِ عكاظ [7].

([1]) تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،عبد الرحمن بن خلدون (٧٣٢ – ٨٠٨ هـ)،ضبطه أ. خليل شحادة،دار الفكر، بيروت،د.ط،2000: 377/2.

([2]) ينظر: اللهجات العربية في التراث،د. أحمد علم الدين الجندي،الدار العربية للكتاب،د.ط، 1983م: 59.

([3]) إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان،سالم بن حمود السيابي،منشورات المكتب الإسلامي:63.

([4]) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة،غالب فاضل المطلبي،منشورات وزارة الثقافة والفنون–العراق، د.ط، 1978م: 16. وينظر: لغة تميم دراسة تاريخية وصفية،د.ضاحي عبد الباقي،المطبعة الأميرية–القاهرة، 1985م :44.

([5]) ينظر: لسان العرب،مادة(ردف):1626/17.

([6]) ينظر: الكامل في اللغة والأدب،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد،علق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي–القاهرة،ط3، 1997م:68/4.

([7]) ينظر: المحبّر،أبو جعفر محمد بن حبيب ابن امية بن عمرو الهاشمي البغدادي ت 245هـ، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكري،دار الآفاق الجديدة–بيروت:181و182. وينظر: لغة تميم:51و52.

قد ترِدُ لهجةُ تميمَ ولا تعني لسانَ القبيلةِ المعروفةِ، فهي تشملُ مجموعةً من القبائلِ المجاورةِ لها في سُكنى نجدٍ [1]، وذُكِرَتْ بلفظِ (تميم) على وجهِ التغليبِ.

لهجةُ تميمَ كانتْ لهجةً بدويةً خالصةً؛ بسببِ انعزالها بعضِ بطونِها وسطَ جزيرةِ العربِ قُبيلَ الإسلامِ، وقلّةِ مُخالطتِها الأعاجمَ، ممّا حجّمَ من التأثيرِ الأجنبيّ عليها [2]، وأدامَ لها البقاءَ والشيوعَ.

لم ينتقِ سيبويهِ في أخذِهِ اللغةَ عن تميمَ وغيرِها من القبائلِ؛ لمِا اشتملتْ عليه بيئتُهُ من الفصحاءِ. ولم تكنِ اللغةُ الفصيحةُ لغةً أدبيّةً مقصورةً على طبقةٍ دونَ أخرى، بل كانتْ تمثّلُ اللّغةَ المحكيّةَ، شاعرَها وسائسَها. فالعربيّةُ كانتْ لغةً مجتمعيّةً لا لغةَ طبقيّةً.

2- أهلُ الحجازِ

ثاني اللهجاتِ ظهورًا في كتابِ سيبويهِ التي نَقلَ عنها سماعًا، هي لهجةُ أهلِ الحجازِ، بتسعةٍ وأربعينَ موضعًا، سبعةٌ وثلاثونَ منها بلفظِ الحجازيّةِ أو أهلِ الحجازِ، وتسعةٌ بلهجةِ هذيلَ، واثنان بلفظِ أهلِ المدينةِ، وواحدٌ نقلاً عن كُثّيرِ عَزَّةَ.

([1]) ينظر: لغة قريش،مختار الغوث،دار المعارج الدولية للنشر–السعودية،ط1، 1997م:19.

([2]) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة:42.

تمثلُ اللغةُ الحجازيةُ لهجةَ غربِ جزيرةِ العربِ، ووسطِها ((ما حجز فيما بين اليمامة والعَرُوض، وفيما بين اليمن ونجد. فصارت نجدٌ ما بين الحجاز إلى الشام، إلى العُذَيب. والطائفُ من نجدٍ، والمدينة من نجد، وأرضُ العاليةِ والبحرين إلى عُمانَ من العَرُوض. وتهامة: ما ساير البحر، منها مكةُ والعِبرُ والطُّورُ والجزيرة))[1]. تمثلُ لغةُ الحجازِ لهجةَ إقليمٍ لا لهجةَ قومٍ أو قبيلةٍ محددةٍ، ولمّا كانتْ قريشُ أكبرَ تلكَ القبائلِ وأكثرَها سيادةً؛ رادفَ لفظُها _لغةَ قريش_ اللغةَ الحجازيةَ، لم تردْ لغةُ قريشَ بلفظِها هذا في كتابِ سيبويهِ، ومثلُ ذلك صنعَ بعضُ اللغويين في المساواةِ بينَ لغةِ قريشَ ولغةِ أهلِ الحجازِ، كما فعل ابن حسنون، ففي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (التوبة/124)، أتى بـ (إيمانًا)((بالكسر بلغة تميم، وبالفتح بلغة قريش. يعني الحجاز))[2]. كلُّ قبائلِ الحجازِ بدويةٌ عدا قريشَ والمدينةَ بأنصارِها [3]، وعلى الرغمِ من تحضرِهما؛ إلّا أنَّ ذلكَ لم يمنعْ من تصدّرِ هاتين اللهجتين على بقيةِ اللهجاتِ الحجازيةِ، ولا يخفى أثرُ العاملِ الدينيّ في ذلكَ، وما يتبعُهُ من التجارةِ والأموالِ. وما كانَ سببًا في فصاحتِها؛ عابَها في جانبٍ آخرَ، فقد كانتِ الحجازُ أسبقُ من غيرِها في لحنِ ألسنتِها، فقد قصدَها

([1]) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع،أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي ت 487هـ، عالم الكتب–بيروت،ط3، 1403هـ:10/1.

([2]) اللغات في القرآن،إسماعيل بن عمرو المقرئ عن عبد الله بن الحسين بن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس،حققه ونشره صلاح الدين المنجد،مطبعة الرسالة– القاهرة،د.ط، 1946م:30.

([3]) ينظر: لغة قريش:21.

الأعاجمُ للمجاورةِ والحجِّ [1]، ويرى ابنُ خلدون أنَّ قريشَ تأخّرتْ في هذا التأثرِ لبعدِها عن بلادِ العجمِ، مُستحكِمةً بصحراءِ العربِ [2].

هذيلٌ قبيلةٌ عربيةٌ لها شأنٌ كبيرٌ، فقد كانَ لها الكثيرُ من البطونِ التي سكنتْ الجزيرةَ العربيةَ، ولها لهجةٌ في العربيةِ لكنَّها لم تكنْ لهجةً مستقلةً عن لغةِ الحجازِ، جاورتْ قريشَ، وكانتْ رافِدًا من روافدِ لهجتِها [3].

يفضّلُ سيبويهِ اللغةَ الحجازيةَ في غيرِ موضعٍ، من ذلك وضعُهُ لها قبالةَ لغاتِ العربِ الأخرى، وعدُّها أصلًا ((وذلك في لغة جميع العرب إلّا أهلَ الحجاز، وذلك قولهم: أنتَ تِعْلَمُ ذاك، وأنا إِعْلَمُ، وهي تِعْلَمُ، ونحن نِعْلَمُ ذاك...وجميعُ ما ذكرتُ مفتوح في لغة أهل الحجاز، وهو الأصل))[4]، وقد وصفَ هذهِ اللهجةَ بالجيّدةِ بقولِهِ: ((ومن ذلك قولهم: وَدٌّ، وإنما أصلُه وَتِدٌ، وهي الحجازيّةُ الجيدة))[5]. وفضّلَ في موضعٍ آخرَ لهجةَ تميمَ على لهجةِ أهلِ الحجازِ ((اعلم أنَ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيتُ زيدًا: مَنْ زيدًا؟ وإذا قال مررتُ بزيدٍ قالوا: مَنْ زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: منْ عبدُ الله؟ وأما بنو تميم فيَرفعون على كلّ حال. وهو أقيس القولين))[6].

([1]) ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته،د.محمد حسن حسن جبل،دار الفكر العربي–القاهرة،د.ط:83.

([2]) ينظر: تاريخ ابن خلدون: 765/1.

([3]) ينظر: من لغات العرب لغة هذيل،د.عبد الجواد الطيّب: 8وما بعدها.

([4]) الكتاب:110/4و111.

([5]) المصدر نفسه:482/4.

([6]) الكتاب:413/4.

هناك ثلاثةُ مواضعَ في كتابِ سيبويهِ يشيرُ فيها إلى توافقِ لغةِ تميمَ مع لغةِ أهلِ الحجازِ ((فأمّا ما كانَ آخرُه راءً فإنَّ أهلَ الحجاز وبني تميم فيه متفقون))[1]، والثاني جاءَ فيه ((وسألنا العُلْويّينَ والتَّميميّن، فرأيناهم يقولون...))[2]، والعُلويّون نسبةً إلى عالية الحجاز [3]، وآخرُها ((...فهذا مُتْلَئِبٌ في لغة تميم وأهل الحجاز))[4]، ويدلُّ ذلكَ على وجودِ لهجةٍ موحدةٍ فصيحةٍ تأخذُ من كلِّ لسانٍ أجودَهِ، فلم تكنِ العربيةُ مقصورةً على لغةِ تميم والحجازِ.

ما يُلحظُ في ما تقدَّمَ قلّةُ نقلِ سيبويهِ عن الشعراءِ، ولعلّ ذلكَ أنَّ الشاعرَ لا يروي بلسانِ قومِهِ، فقد يحملُ البيتُ الواحدُ لهجتينِ إحداهما لهجةُ الشاعرِ، والأخرى دعتْهُ إليها ضرورةُ الشعرِ[5]، وكذلك لا تكونُ الروايةُ عنه _غالبًا_ إلّا بلسانِ الرواةِ[6]، فتمسكُ العربيّ بلسانِ قومِهِ يعصمُهُ عن لسانِ غيرِهِ ((فهم يتعصبون لبعض صفات الكلام التي اشتهرت عنهم ويستمسكون بكل ما يميزهم من غيرهم. وإنما يكون هذا حين يشعرون بمثل هذه الصفات. فإذا عرفوا أن لهم نطقًا معينًا بالقاف أو الهمزة عرف عنهم واشتهروا

([1]) المصدر نفسه: 278/3.

([2]) المصدر نفسه: 291/3.

([3]) ينظر: تهذيب اللغة،باب العين واللام:187/3.

([4]) الكتاب: 417/4.

([5]) ينظر: الخصائص:372/1.

([6]) ينظر: السّماع اللغوي العلمي:287.

به، استمسكوا بمثل هذا النطق لا يحيدون عنه ولا يسمحون لأبنائهم بالحيدة عنه))[1]، وفي ذلك الكثيرُ من الروايات[2]، فمنعةُ الأعرابي أوصلتْهُ إلى الإعراضِ عن دينِ اللهِ.

3- ربيعةُ

ومن القبائلِ التي نقلَ عنها سيبويهِ قبيلةُ ربيعةَ، في سبعةَ عشرَ موضعًا، منها أحدَ عشرَ عن بكر بن وائل، وواحدٌ عن شاعرِهم سعدِ بنِ مالِكٍ القيسي، وثلاثةٌ عن قيسَ، وواحدٌ عن بني كليبَ، وجاءَ بلفظِها في موضعٍ واحدٍ. سكنتْ ربيعةُ نجدَ وتهامةَ[3]، فكانتْ مضاربُ بكرِ بنِ وائِلٍ ممتدةً من البحرينَ حتى البصرةَ شرقَي جزيرةِ العربِ ((وديار بكر بن وائل من اليمامة إلى البحرين إلى سيف كاظمة إلى البحر فأطراف سوادِ العراق))[4]، وكانتْ من الكثرةِ ما تضاهي به عديدَ تميمَ؛ لذا وقعَ السيفُ بينهما حتى جاءَ الإسلامُ، فخفّتْ حدَّةُ النزاعِ [5].

قدّمَ سيبويهِ قولَ بكر بن وائل على لهجةِ تميمَ، في موضعٍ واحدٍ من توافقِهما في ستةِ ألفاظٍ ((وذلك قولهم في فخذٍ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ، كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي

([1]) في اللهجات العربية: 79.

([2]) ينظر: الخصائص:383/1 وما بعدها.

([3]) ينظر: معجم ما استعجم: 79/1.

([4]) صفة جزيرة العرب،لسان اليمن الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمذاني،تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد–صنعاء،ط1، 1990م: 284.

([5]) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة:21.

الرَّجُل: رَجْلٌ، وفي كَرُمَ الرجُلُ: كَرْمَ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، وهي لغةُ بكر بن وائل، وأُناسٍ كثير من بني تميم))[1]، ونسبتُها إلى بكرٍ بالإضافةِ أفادتْها التعريفَ والاختصاصَ أنَّها فيهم، ودلّتْ على اتباعِ بني تميمٍ لهم، وفي ذلك مزاحمةُ لهجةِ بكر للهجةِ تميمَ للأخذِ بها، على لهجةٍ ساميةٍ ارتضتْها السليقةُ العربيةُ في أكثرَ من موضعٍ.

4- أسدُ

لبني أسدٍ أثرٌ في العربيةِ، نجدُهُ عندَ سيبويهِ في خمسةَ عشرَ موضعًا من مواضعِ السّماعياتِ، واحدٌ منها عن المرّار الأسديّ، والبقيةُ بلهجةِ بني أسدٍ صراحةً. وأسدُ من القبائلِ العربيةِ الكبيرةِ، كانتْ قد سكنتْ الحجازَ قُبيلَ ظهورِ الإسلامِ ((وجاءَ الله عزّ وجلّ بالإسلامِ وقد نزلَ الحجازَ من العربِ أسد، وعبس، وغطفان...))[2]، وقد حجبتْها الصحراءُ بُعدًا عن المخالطةِ [3]؛ لذا حافظتْ على فصاحتِها وحجيّتِها في اللسانِ العربيّ.

توافقَتْ لهجةُ بني أسدٍ مع لهجةِ تميمَ في ثلاثةِ مواضعَ من الكتابِ، هي قولُهُ ((...وهم بنو أسدٍ وغيرُهم من بني تميم))[4]، وقولُهُ ((...سمعنا ذلك من تميم وأسدٍ))[5]،

([1]) الكتاب:113/4.

([2]) معجم من استعجم: 90/1.

([3]) ينظر: تاريخ ابن خلدون: 765/1.

([4]) الكتاب: 533/3.

([5]) المصدر نفسه: 177/4.

وكذلك في ((فأمّا ناسٌ كثير من تميم وناسٌ من أسدٍ فإنّهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين))[1]، ولا غرابةَ في هذا التقاربِ إذا علمْنا أنّ كثيرًا من أسدٍ حلّتْ في نجدٍ وجاورتْ تميمَ هناك[2].

5- بقيّةُ القبائلِ

وهناك من اللهجاتِ التي رافقتْ لغةَ تميمَ ولغةَ أهلِ الحجازِ ونقلَ عنها سيبويهِ بعضًا، على الرغمِ من قلتِها، هي أزدُ السراةِ بستةِ مواضعَ، وفزارةُ وخثعمُ بثلاثةٍ، وطيِّئٌ باثنينِ، ومذحجٌ وبالحارثِ وسلولٌ وبنو سليم وهوازن نقلًا عن الراعي بموضعٍ واحدٍ.

ونعتَ اللغويون قلّةَ ورودِ اللغةِ عن هذهِ القبائلِ بالإهمال لهذهِ البطونِ خاصةً، تفضيلًا للغةِ تميمَ ولغةِ أهلِ الحجازِ عليها، ومعه كانَ ضياعُ كثيرٍ من كلامِ العربِ، بما وُصِفَ بالقليلِ أو الشاذِّ، وحمّلوا سيبويهِ وزرَ ذلك الإغفالِ واتباعِ اللغويين له بتنحيةِ هذه اللهجاتِ على قلتِّها[3]. ويرى الباحثُ أنَّ هذهِ اللهجاتِ من القلّةِ ما لم تشكّلْ به مذهبًا لغويًا يكونُ معه الشيوعُ والاطّرادُ، ممّا حدا بسيبويهِ إلى الإعراضِ عن مثلِ ذلكَ، واعتمادُ الكثرةِ واضحٌ لدى سيبويهِ وفي مُعظمِ أبوابِ كتابِهِ.

([1]) المصدر نفسه: 199/4.

([2]) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: 45.

([3]) ينظر: اللهجات العربية في التراث:58.

ممّا تقّدمَ يمكنُ أنْ نُؤكّدَ تفضيلَ لهجةٍ عاليةٍ اختارَتْها الذائقةُ العربيةُ، وعدّتها مرجِعًا حَكَمًا في انتقاء لفظٍ أو تفضيلِ تركيبٍ على آخرَ من لهجاتِ القبائلِ العربيّةِ. وقد مثَّلتْ خطوةُ سيبويهِ في ذكرِهِ لهذهِ القبائلِ والأخذِ عنها؛ وكذلك فعلَ مَنْ تبعَهُ من العلماءِ، سببًا في تقريرِ منهجٍ لغويٍّ يعتمدُ مستوياتٍ متعددةً، ومُتداخلةً للّغةِ العربيّةِ، ولم يكتفِ بمستوًى واحدٍ هو المستوى الفصيحِ، فقد كانَ يذكرُ القليلَ والشّاذَّ والنادرَ، إلى جانبِ الكثيرِ في أحكامِهِ على مواضعِ السّماع. ولم تُهملِ اللّهجاتُ، في مستواها دونَ الفصيحِ، بل مثَّلتْ مادةً كبيرةً في المدوّنةِ اللّغويّةِ العربيّةِ.

تلك المواضعُ موزَّعةٌ على أجزاءِ الكتابِ، وقد بلغتْ مئةً وستةً وخمسينَ موضعًا أو لفظًا سُمِعَ بلهجةٍ من اللهجاتِ العربيّةِ، ويُمثّلُها العددُ إلى جانبِها، ثُمَّ رقمُ الصفحةِ التي وردَ فيها، وإلى جانبِهِ _إنْ وجِدَ_ عددُ تكرارِها في الصفحةِ الواحدةِ، وأسفلَ منها ما وردَ بلفظِ ما يُنسبُ إليها، من القبائلِ، أو بطونِها، أو أسماءِ شعرائها، وقد يُمثِّلُ العددُ مجموعةَ ألفاظٍ اختصّتْ بها، لا مواضعَ بعينِها.

المبحث الثالث

السّماع عندَ اللغويّينَ

جدولٌ بمواضعِ السّماع عن القبائل العربية ولهجاتِها في كتاب سيبويهِ

ج1	ج2	ج3	ج4
(تميم 4) 329، 386 (الفرزدق 1) 49 (رؤبة 1) 51	(تميم 5) 319، 320، 323، 413 (رؤبة 1) 113	(تميم 14) 227، 3/277، 283، 2/291، 332، 529، 530، 533، 557 (سعد 2) 306، 380	(تميم 33) 90، 6/113، 2/125، 6/177، 2/180، 2/199، 207، 2/240، 417، 2/450، 2/482 (بنو العنبر 1) 480 (سعد 5) 173، 4/182
(أهل الحجاز 3) 57، 373، 385	(أهل الحجاز 4) 276، 321، 413 (أهل المدينة 1) 185	(أهل الحجاز 23) 281، 3/387، 529، 530، 534، 3/550، 2/551، 2/555، 557، 558 (أهل المدينة 1) 152	(أهل الحجاز 19) 90، 3/111، 158، 179، 2/195، 206، 417، 3/432، 457، 482 (هذيل 3) 2/30، 440 (كثير عزة 1)

		(هذيل 6) 6/600	121
(ربيعة 1) (سعد بن مالك القيسيّ) 58		(ربيعة 4) (بكر بن وائل 3) 3/535 (بني كليب 1) 314	(ربيعة 12) 196 (بكر بن وائل 8) 6/113، 2/197 (قيس 3) 3/181
(أسد 2) 343 (المرّار الأسدي1) **78**		(أسد 2) 78، 533	(أسد 11) 2/125، 170، 6/177، 2/199
	(أزد السراة 1) 266		(أزد السراة 5) 115، 4/167
(خثعم 3)[1] 156، 226، 227			(فزارة 3) 3/181
	(طيّئ 1) 192		(طيِّئ 1) 181
(هوازن 1)	(بني سليم 1)	(سلول 1)	

(1) ينظر: الكتاب: 156/1، موضع واحد مختلَف بين بَجيلة وخثعم.

(الراعي 1) 305	285	78	
(مذحج 1) 319		(بالحارث 1) 31	
15	**12**	**45**	**156=84**

نقلَ سيبويهِ السّماع عن الأعرابِ بما لا يمكنُ تكذيبُهُ لأمرينِ: أوّلُهما معاصرتُهُ للجماعةِ الفصيحةِ قبلَ تغيّرِ الألسُنِ واختلاطِها بغيرِ العربِ، وثانيهما قربُهُ من طبقتي الاستشهادِ الجاهليّينَ والإسلاميّينَ، ومعه ضَعْفُ تعرضِ الروايةِ للتحريفِ أو السّقْطِ، قبلَ أنْ يمرَّ عليها زمنٌ فيصيبَها بعواديهِ. وكانَ سيبويهِ حريصًا في ذلك، فنَسَبَ اختلافَ الروايةِ إلى السّماع عن غيرِهِ كما هي واقعًا ((فهذا إنشادُ بعضهم. وأكثرُهم يَنْصِبُ السكرانَ ويَرْفع الآخِر على قطعٍ وابتداءٍ))[1]، وكذلك ((وزعم يونسُ أنه سمع رُؤبة يقول: ما جاءتْ حاجتُك؛ فيرفَع))[2]، ومنه روايةُ بيتِ اللّعين ((أنشدَناه يونسُ مرفوعًا عنهم))[3]، ولا يُنسَبُ هذا الفرقُ لِسيبويهِ، إنّما هو واقعُ السّماع وصحتِهِ ((واعلمْ أنّ اختلافَ الإنشادِ إذا وقع في مثل ذا الموقعِ، لا ينبغي أن ينسبه أحدٌ إلى اضطراب سيبويه. وإنّما الرُّوَايةُ تختلف في الإنشاد؛ ويسمعه سيبويه يُنْشَدُ على بعض الروايات التي له فيها حُجَّةٌ، فَيُنْشِدُهُ على ما سمعه. ويَرْوِيهِ راوٍ آخَرُ على وجهٍ آخر لا حُجَّةَ

(1) الكتاب:49/1.

(2) المصدر نفسه:51/1.

(3) المصدر نفسه:120/1.

فيه))[1]، و(اختلافُ الروايةِ) لا يعني التحريفَ بمعناه السَّلبي؛ بل كلٌّ بلسانِ قومِهِ ((ربما رُوي البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة، ربَّما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها، ولا ضير في ذلك، لأنَّ العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات، فلا يوجب ذلك قدحا فيه ولا غضًّا منه))[2]، مع لحاظِ أنَّ الراويَّ في كتابِ سيبويهِ حجةٌ هنا؛ فما زلْنا في عصرِ الاحتجاجِ.

وإذا وقعَ اشتراطٌ من اللغويّينَ في عدالةِ الراوي ((اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلًا، رجلًا كان أو امرأة، حرًا كان أو عبدًا كما يشترط في نقل الحديث؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله))[3]؛ فلا يُنكَرُ سيبويهِ فيما قاله أو رواه وهو الثقةُ، وقد قيلَ فيه: ((ولا سبيل إلى رد رواية الثقة))[4]، فهو يقفُ على مِكْنةٍ من اللغةِ وأحوالِها، حتى يرويَ ما صحَّ منها، ويصفَ بعضَها بالقلّةِ ((ولا تقول مررتُ بذراعٍ طولُه. وبعضُ العرب يجرُّه كما يَجرّ الخزّ حين يقول: مررتُ برجلٍ

---

(1) شرح أبيات سيبويه،أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافيّ ت 385هـ،تحقيق د. محمد الريح هاشم،دار الجيل–بيروت،ط1، 1996م:96/2.

(2) خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب:17/1.

(3) لمع الأدلة:85.

(4) شرح المفصل للزمخشري،موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت643هـ)،قدم له ووضع هوامشه وفهارسه،د. إميل بديع يعقوب،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1، 2001م:73/3.

خَزٍّ صُفَّتُه، ومنهم من يجرّه وهم قليل))[1]، أو الضعفِ ((وقال الأعشى، وأنشدَناهُ يونس:

ثُمَّتَ لا تَجْزونَني عند ذاكمُ ولكنْ سَيَجْزيني الإلهُ فيُعْقِبَا

وهو ضعيف في الكلام))[2]، أو الشذوذِ ((وقد قال بعضُهم ذهبتُ الشامَ، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكانًا يَقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ))[3]، ويقولُ الفرّاءُ ((ليس كلُّ أحَدٍ يُحْسِن أن يأخذَ عن الأعرابِ كلامَهُم))[4].

وكانَ سيبويهِ على درجةٍ من الوَثاقةِ والتثبُّتِ في نقلِ السّماعاتِ ((ومما يقوّي ذلك أن يونس زعم: أنَّ بعض العرب يقول: هذه تميمُ بنتُ مرٍّ. وسمعناهم يقولون: قَيْسُ بنتُ عَيْلانَ، وتميمُ صاحبةُ ذلك. فإنَّما قال: بِنْت حين جعله اسمًا للقبيلة. ومثل ذلك قوله: باهلةُ بنُ أعْصُرَ، فباهلةُ امرأةٌ ولكنَّه جعله اسمًا للحيّ، فجازَ له أن يقول: ابْن. ومثل ذلك تَغْلِبُ ابنة وائِلٍ. غير أنه قد يجيء الشيءُ يكون الأكثرَ في كلامهم أن

([1]) الكتاب:28/2.

([2]) المصدر نفسه:39/3و40.

([3]) المصدر نفسه:35/1.

([4]) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف،أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (293–382هـ)،تحقيق عبد العزيز أحمد،مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،ط1، 1963م:176/1.

يكون أبًا، وقد يجيءُ الشيءُ يكون الأكثرَ في كلامهم أن يكون اسمًا للقبيلة. وكلٌّ جائز حسن))[1]، فنجدُهُ هنا يُجيزُ الأمرينِ في السّماع على وفقِ ما ألِفَهُ كلُّ قومٍ في قولِهم.

1- الكوفيّون

وممّا يُروى في تصحيفِ وتبديلِ الكوفيينَ؛ ما وقعَ فيه الكسائيُّ من تغييرِ ما سَمِعَهُ ((أخبرني أبي، أخبرنا عَسَلٌ، أخبرنا المازنيُّ، قال: كان الأصمعيُّ يقولُ: كان الكسائيّ يُصَحِّفُ في هذا البيت:

ألا أبْلغْ أبا الحُرَّينِ عَنِّي بأنَّ القَوْمَ قد قَتَلُوا أبِيَّا

وإنما هو: قَتَلُوا أُبَيا، بضمها، رجلٌ يقال له أُبي، وهذا من باب التغيير والتبديل))[2]، وقد أرادَها اسمًا من الأسماءِ الخمسةِ. وكذلك في ضبطِ الألفاظِ كما في جَحْمَرِش، فقد كانَ يراها بالسينِ ((أخبرنا محمدُ بنُ يحيى، حدثني أبو مالك الكِنْدِيّ، سمعتُ خَلَفا البزّار يقول: اجتمعتُ مع الكسائيّ واليزيديّ في عُرْسٍ... فجَرَتْ بينَهما مُلاحاة، فقال له اليزِيديُّ: لعلّ هذا مِثلُ جَحْمَرِش. وكان الكسائيّ صَحَّفَ فيه، فقال: بالسِّين، وهو جَحْمَرِش بالشين معجمة))[3]، وليس من ذلك ما وُصِفَ به سيبويهِ.

([1]) الكتاب:249/2.

([2]) شرح ما يقع فيه التصحيف:121/1.

([3]) المصدر نفسه:122/1و123.

ونقلَ عليٌّ الأحمرُ [1] من (أفْعلَ) ما لا يكونُ على فَعْلاءَ وصفًا ((ألْقى يومًا عليٌّ الأحمر على الأمينِ وَلَدِ الرشيدِ فقال: تقول العرب : حمراءة وبيضاءة. فقال الكسائي: ما سمعتُ هذا، قال الأحمر: بلى واللهِ سمعتُ أعرابيا ينشد، يقال له مزيد:

كأنَّ في رَيِّقِهِ لمَّا ابْتسَمْ بلقاءةً في الخيل عن كفل مُتِمْ

يعني السحاب. فقال الكسائي: إنما هو بلقاء تَنْفِي الخيلَ، أي تطرد))[2].

وقد يَأخذُ التعصُّبُ باللغويِّ إلى ردِّ السّماع بما لا يوافقُ مذهبَهُ، بدلًا عن محاكمتِهِ، أو إلى دفعِ الغلط عن شعراءِ الاحتجاجِ بتغييرِ أو إنكارِ الروايةِ ((إن القائلين بخلو شعراء عصور الاحتجاج من الوقوع في الغلط اللغوي دفعهم هذا الاعتقاد إلى التكلف والإغراب في التأويل والتخريج، بل إن الأمر دفعهم إلى إصلاح الأخطاء لتغيير الرواية))[3]، من ذلك إنكارُ الفرَّاءِ لروايةِ بيتِ الفرزدقِ ((قال الفرزدق:

---

(1) عليّ بن مبارك الأحمر صاحب الكسائي، وأوّل من دوّنَ عنه، كان مؤدبًا للأمين، اشتهرَ بالنحو والحفظ، وكان يُقدّمُ على الفرّاء في حياة الكسائي، توفي سنة 206 أو 207هـ. ينظر: نزهة الألباء:89. وقيل توفي سنة 204هـ، ينظر: انباه الرّواة على أنباه النحاة،جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ(ت624هـ)،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي– القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية–بيروت،ط1، 1986م: 313.

(2) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف،صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي 696هـ–764هـ،حققه السيد الشرقاوي وراجعه د. رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي–القاهرة،ط1، 1987م:166. وينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف:176/1.

(3) اختلاف الرواية في الشاهد النحوي الشعري،د. موسى بن مصطفى العبيدان،مجلة الجامعة الإسلامية،العدد134 :343.

وعَض زمان يا بنَ مروَانَ لم يدَعْ من المال إلّا مُسْحَتًا أو مُجَلّف

والعرب تقول سَحَتَ وأسْحَت بمعنى واحد. قال: قيل للفراء: إن بعض الرواة يقول: ما به من المال إلا مُسْحَت أو مجلّف: قال ليس هذا بشيء حدّثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدثني أبو جعفر الرؤاسيّ عن أبي عمرو بن العلاء قال: مرّ الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ النحويّ فأنشده هذه القصيدة. عَزَفتَ بأعشاش وما كدت تعزِف حتى انتهى إلى هذا البيت...

وعَض زمان يا بنَ مروَانَ لم يَدَعْ من المال إلّا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ

فقال عبد الله للفرزدق: علام رفعت؟ فقال له الفرزدق: على ما يسوءك))[1]، برفعِ مسحتٍ كما ينقلُهُ صاحبُهُ [2]، على نقيضِ النفي (لم يدعْ) أي بقيَ [3]، أو على معنى لم يدعْ من الدِعةِ [4]، ورَغمَ ذلك يُنكِرُهُ الفرّاءُ.

([1]) معاني القرآن،أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت 207هـ،عالم الكتب،بيروت–لبنان،ط3 ،1983م:182/2 و183.

([2]) ينظر: كتاب النقائض نقائض جرير والفرزدق،أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي البصري(ت209هـ)،وضع حواشيه خليل عمران المنصور،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1، 1998م :10/2.

([3]) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية،الشيخ رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي النحويّ (ت686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر،منشورات جامعة قاز يونس،بنغازي،ط2، 1996م:355/2.

([4]) ينظر: التنبيهات على أغاليط الرواة،علي بن حمزة البصري ت 375هـ،تحقيق خليل إبراهيم العطية،دار الشؤون الثقافية العامة،العراق،د.ط، 1991م:6.

وممّا غلِطَ فيه الفرّاءُ أنْ توهمَ بينَ الممدودِ والمقصورِ، فقال: ((والميناء هو الزجاج الذي يُعْمَل منه الزّجاج ممدود يكتب بالألف والميني موضع ترفأ إليه السفن مقصور يكتب بالياء))[1]، فاستُدْرِكَ عليه ((أخبرَنا محمدُ بن يَحيى، أخبرنا أحمدُ بن يَحيى، أخبرنا أبو محمد سَلَمة بن عاصمٍ، عن الفَرّاء، أنه قال: المِيناءُ: جوهر الزُّجاج، ممدود تكتب بالألِف. والمِيَني: موضعٌ تُرْفأُ إليه السُّفُن، مقصور، يكْتَبُ بالياء. وهذا مما غَلِطَ فيه وقَلَبَه. المِيني: جوْهَر الزُّجاج، مقصور، يُكْتَب بالياء. والميناءُ: الموضع الذي تُرْفأُ إليه السفن، ممدود))[2]، ووقعَ منه خلطٌ بين الفعلِ والاسمِ ((وأخبرنا عليُّ بنُ سليمان، حدثنا أحمدُ بن يحيى، حدثنا سَلَمة بنُ عاصم، قال: قال الفراء: الجَبى: ما حَوْل البِئر. والجبَي: ما جَمَعْتَه من الماءِ، وأنشدَ:

حتى إذا أشْرَفَ في جَوْفِ جبَا

أنشَده بإضافة جَوْفٍ إلى جبَا، وقد عاب عليه بإضافة جوفٍ إلى جبَا جماعةٌ من العلماءِ، منهم المُفَضَّلُ بنُ سَلَمة وغيرُه، وظَنَّ الفرّاءُ أنَّ جبَا الذي في البيت هو ما ذكر من حَوْلِ البئر، وأنه اسم، إنما هو:

حتى إذا أشْرَفَ في جَوْفٍ جَبَا

([1]) المقصور والممدود،أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(144–207هـ)،أخرجه عبد العزيز الميمني،دار قتيبة، دمشق،د.ط،1983م:45.

([2]) شرح ما يقع فيه التصحيف:131/1.

وهو فِعْلٌ من جَبَأَ يَجْبَأُ، فترك الهمز: أي جَبُن ورَجع، يعني الحِمار، ومنه يقال: رجلٌ جُبَّأ، أي جبَان))[1]، ومن الغرابةِ أنْ لم يفطنِ الفرّاءُ إلى فسادِ المعنى بإضافةِ جوفٍ إلى ما حولَ البئرِ كما ذهبَ، فجعلَ لِما كانَ ظاهرًا جوفًا. ومنهم من عابَ عليه خطأه في موضعٍ لا يُخطِئُ فيه أحَدٌ، بل وقاسَ عليه [2].

أمّا سيبويهِ فكانَ على معرفةٍ باللغةِ، حتى قال فيه أبو جعفر المعروفُ بابنِ النّحاسِ: ((وحدَّثني علي بن سليمان قال: حدثني محمد بن يزيد أن المفتِّشين من أهل العربية ومَن له المعرفةُ باللُّغة، تتبعوا على سيبويه الأمثلةَ فلم يَجدوه ترك من كلام العرب إلّا ثلاثة أمثلة: منها الهُنْدَلِع، وهي بَقلة. والدُّرْداقِس، وهو عظمٌ في القفا. وشَمَنْصِير، وهو اسمُ أرض))[3].

وليس فيما تقدَّمَ من أخبارِ الفرّاءِ مُحاولةٌ للنيلَ من عالِمٍ كبيرٍ في العربيةِ، قال فيه تلميذُهُ ثعلبٌ ((لولا الفرّاء لما كانت العربية، لأنَّه خلّصها وضبطها ولولا الفراء لسقطت العربية، لأنَّها كانت تُتنَازع ويدعيها كلُّ من أراد، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم

([1]) شرح ما يقع فيه التصحيف:132/1.

([2]) المصدر نفسه:133/1.

([3]) الكتاب:7/1.

وقرائحهم فتذهب))[1]، إنّما في ذلك بيانُ منزلةِ سيبويهِ بينَ العلماءِ، فإذا كانَ كلُّ ذلك في الفرّاءِ، فكيفَ بسيبويهِ!!

2- الأخفشُ الأوسطُ

وكانَ الأخفشُ قد تَتَلْمذَ لِسيبويهِ، وله مذهبٌ في السّماع لا يرتضي فيه اجتماعَ لغتينِ، حتى تعلوَ أحدُهما على الأخرى ((يظهر أن الأخفش يوجب التزام الصفاء في اللغة الواحدة، وألّا تمتزج لغة بأخرى ولو كان كل منهما فصيح))[2]، فقد جازَ في علامةِ الهاءِ المُضْمَرِ الضمُّ واثباتُ الواوِ وهو الأصلُ ((اعلم أنّ أصلها الضمّ وبعدها الواو؛ لأنها في الكلام كلِّه هكذا؛ إلّا أن تدركها هذه العلّةُ التي أذكرها لك))[3]، كما فيما نقلَهُ سيبويهِ من لغةِ أهلِ الحجازِ ((وأهل الحجاز يقولون: مررت بِهُو قبل))[4]، وتُكسَرُ الهاءُ إذا سُبِقَتْ بياءٍ أو كسرةٍ ((فالهاءُ تكْسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة؛ لأنها خفيّة كما أنّ الياء خفيّة؛ وهي من حروف الزيادة كما أنّ الياء من حروف الزيادة؛

([1]) ينظر: المقصور والممدود للفرّاء:10. علمًا أن في هذا الكلام من المبالغةِ ما هو ظاهرٌ للعيانِ، إذ سبقَهُ الخليلُ الذي أقامَ العربيّةَ وقواعدَها على نحو لم يُسبقْ بهِ، ولم يُلحقْ بشأوِهِ. وكانَ سيبويهِ وكتابُهُ ثمرةَ هذا. وهل يُداني كتابٌ كتابَ سيبويهِ؟!!

([2]) سماعات الأخفش النحوية في كتابه معاني القرآن دراسة وتحليل،د. حماد بن محمد بن حامد الثمالي،مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة،العدد36 ،2017م:298.

([3]) الكتاب:195/4.

([4]) المصدر نفسه:195/4.

وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء))[1]، كما في قولهم: مررتُ بهِي قبلُ، وفي أنْ تُضَمَّ قبلَ الكسرِ إرادةُ الأصلِ ((وكان ابنُ شهابِ الزهري يضمها في جميع القرآن وهو مدني حجازي))[2]، أمّا الأخفشُ فكانَ لا يرتضي إلّا وجهًا في اللسانِ الواحدِ ((ومن العربِ منْ يَحذِفُ الواوَ والياءَ في هذا النَّحوِ أيضاً، وذلك قليلٌ قبيحٌ، يقولُ: مررتُ بِهِ قبلُ وَبِهُ قبلُ، يَكسِرونَ، ويَضُمُّون ولا يُلحِقون واوًا ولا ياءً؛ فيقولون: رأيتُهُ قبلُ؛ فلا يُلحِقون واوًا؛ وقد سمعْنا بعضَ ذلك منَ العربِ الفُصَحَاءِ))[3]، فعلى الرَّغمِ من ورودِها على لسانِ العربِ الفصحاءِ؛ إلّا أنَّهُ وصفَها بالقبحِ في جمعِها لكسرِ الضميرِ –الهاءِ– وضمِّه بعدَ الكسرِ، ومعه عدمُ اثباتِ الياءِ أو الواوِ. ونجدُ سيبويهِ يجيزُ ما كانَ على لغتينِ في اللسانِ الواحدِ، من ذلك جوازُ الجمعِ في المصادرِ بينَ السّماعينِ ((وقالوا: وَثَب وَثْبًا ووُثُوبًا، كما قالوا: هَدَأَ هَدْءًا وهُدُوءًا... ومثله خَبَّ يَخُبُّ خَبَبًا. وقالوا: خَبيبًا))[4]، وكذلك قولُهُ في الإبدال ((قالوا: دُهْدُوّةُ الجُعلِ، وقالوا: دُهْدِيَّةُ

([1]) المصدر نفسه:195/4.

([2]) شرح كتاب سيبويه،أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)،تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1، 2008م:67/5.

([3]) معاني القرآن،أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت 215هـ،تحقيق د. هدى محمود قراعة،مكتبة الخانجي–القاهرة،ط1، 1990م:28/1.

([4]) الكتاب:15/4و16.

الجُعَلِ))[1]، ولا قطعيةَ في كونِ القولِ صادرًا عن مُختلِفينِ؛ فلم يقلْ سيبويهِ (بعضَهم) -كعادتِهِ- في الثاني، إنّما هو إلى الجماعةِ الواحدةِ أقربُ.

3- الأصمعيُّ

وقد يُنكَرُ ما رواه سيبويهِ تعصبًا، أو انتصارًا لمذهبٍ على مذهبِ، ونجدُ الأصمعيّ وهو بصريُّ المَولدِ والتعلُّمِ، وقريبُ عهدٍ بسيبويهِ؛ يَرفضُ ما رواه سيبويهِ من إنشادِ بعضِهم ((وإنشادُ بعضهم للحارث بن نَهيكٍ:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُختبِط ممّا تُطيحُ الطوائحُ

لمّا قال: لِيُبْك يزيدُ، كان فيه معنى ليَبْكِ يزيدَ، كما كان في القَدَمِ أنّها مسالِمة، كأنه قال: لِيَبْكِهِ ضارعٌ))[2]، بالبناءِ للمجهولِ، والأصمعيُّ يُنكِرُهُ ((وكان الأصمعيُّ ينكر هذا ويقول: ما اضطرَّه إليه؟ وإنَّما الرواية:

لِيَبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ لِخُصُومَة))[3]

([1]) الكتاب:394/4.

([2]) المصدر نفسه:288/1.

([3]) الشعر والشعراء:100/1.

بالبناءِ للمعلومِ، ونقلَهُ كثيرون بروايةِ سيبويهِ مبنيًا للمجهولِ [1]، ونقلَهُ آخرونَ مبنيًا للمعلوم، وقد عدَّ روايةَ البناءِ للمجهولِ خطأً [2].

وممّا يُذكرُ أنَّ للأصمعيّ خصومةَ مناظرةٍ مع سيبويهِ، إذ طلبَ سيبويهِ أنْ يناظرَهُ في المسجدِ الجامعِ، بعدَ أنْ أنكرَ بعضَ أبياتِهِ، فرفعَ الأصمعيُّ صوتَهُ، فظنَّ العامةُ الغلبةَ لهُ، فلم يأبَهْ سيبويهِ بكلامِ العامةِ [3]، فهو ((عالِمٌ ذو شخصيةٍ رصينةٍ، ولا يَشقُ له غبارٌ في هذا العلم فيصرُّ على أنّ المناظرةَ في المسجدِ الجامعِ لتكونَ أمامَ الملأ! لثقتهِ بعلمهِ؛ ولا يُعيرُ أهميةً للتقييمِ الاجتماعيّ (تقييم العامة) الذي يفوزُ به خصمُهُ))[4].

4- المُبرِّدُ

([1]) ينظر: الخصائص:353/2 و424. وينظر: شرح المفصل:80/1.

([2]) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف:208/1.

([3]) فقد حدّث أبو حاتم السجستاني أنَّهُ سألَ الأصمعيّ وهو في مرضه الذي مات فيه فقال له: ((في نفسي شيء أُريد أن أسألك عنه، قال: سل، فقلت: حدثني بما جرى بينك وبين سيبويه من المناظرة، فقال: والله لولا أني لا أرجو الحياة من مرضتي هذه ما حدثتك: إنه عُرِضَ عليَّ شيءٌ من الأبياتِ التي وضعها سيبويه في كتابه، ففسرتها على خلاف ما فسره، فبلغ ذلك سيبويه، فبلغني أنه قال: لا ناظَرْتُهُ إلا في المسجد الجامع، فصليتُ يومًا في الجامع ثم خرجتُ فتلقاني في المسجد فقال: اجلس يا أبا سعيد، ما الذي أنكرتَ من بيتِ كذا وكذا، ولِمَ فسرت على خلاف = = ما يجب؟ فقلت: له ما فسرت إلا على ما يجب، والذي فسَّرتَهُ أنت ووضعتَهُ خطأ، تسألني وأجيب. ورفعت صوتي فسمع العامة فصاحتي ونظروا إلى لكنته، فقالوا: غلب الأصمعيُ سيبويه، فسَّرني ذلك فقال لي: إذا علمتَ أنت يا أصمعيُ ما نزل بكَ مني لم ألتفت إلى قول هؤلاء، ونفض يده في وجهي ومضى. ثم قال الأصمعي: يا بنيّ فو الله لقد نزل بي منه شيء وددتُ أني لم أتكلم في شيء من العلم))، ينظر: معجم الأدباء:2128/5.

([4]) الأرومة العربية لإمام النحو سيبويه حفريات في اللغة والتاريخ، أ. د. حسن عبد الغني الأسدي،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد _العراق،ط1، 2023م:42.

وإذا بَعُدْنا عن عصرِ سيبويهِ قليلًا؛ فإنّنا نبتعدُ عن عصرِ الاحتجاجِ المُتّفَقِ عليهِ، إذْ تَضاءَلَ السّماع عن العربِ الفصحاءِ، وطالَ العهدُ بالروايةِ عنهم، فقلَّ معه الضبطُ والاثباتُ، وسنبحثُ في مذهبِ المبرّدِ في السّماع، وهو أحدُ أئمةِ النحوِ في البصرةَ، فممّا نَقَلَتْهُ كتبُ العربيةِ في منعِ صرفِ المُنصرَفِ وليسَ فيه إلّا العلميةُ؛ روايةُ بيتِ العبَّاسِ بن مِرْداس السُّلَمِيّ ((وقد يُضْطرُّ فيصرفُ غيرَ المصروف، وقبيحٌ ألَّا يصرفَ المصروف. وقد جاءَ في الشعر، كقول العبَّاسِ بن مِرْدَاسِ السُّلَمِيّ:

وما كانَ بَدْرٌ ولا حابِسٌ يَفُوقَانِ مرْدَاسَ في مَجْمَعِ))[1]

لكنَّنا نجدُ المبرّدَ يُخالفُ هذهِ الرواياتِ دونَ إشارةٍ إليها، فقالَ في البيتِ المذكورِ:((الرواية: يفوقان شيخي، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره))[2]، فله رأيٌ في السّماع في ردِّ بعضِهِ ((وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو))[3].

وكثيرًا ما قامَ المبرّدُ بتحريفِ السّماع بما يُلائمُ مذهبَهُ، فذَكَرَ أنَّ ممّا جازَ للشاعرِ ضرورةً أنْ يَقصُرَ الممدودَ، فما آخرُهُ ألفٌ زائدةٌ، اُحتيجَ إلى حذفِها، وفيه ردُّ الشيءِ إلى

([1]) الشعر والشعراء:101/1. وينظر: كتاب الأغاني:291/14. وفيه حصنٌ بدلًا عن بدرٍ.

([2]) شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (600–672هـ)،تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م:430/3 و431.

([3]) المصدر نفسه:430/3.

أصلِهِ، وليسَ له أنْ يَمُدَّ المقصورَ؛ لَزِيدَ عليه ما ليسَ فيه، واحتجَّ بذلك بعدةِ أبياتٍ، كقولِ النَّمِرِ بنِ تَوْلَب:

يَسُرُّ الفتى طُولُ السَّلامةِ والبَقَا فكيفَ يَرَى طُولَ السَّلامةِ يَفْعَلُ

وقولِ يَزيدِ بنِ عمرو بنِ الصَّعِقِ:

فَرَغْتُمُ لِتمرِينِ السِّياطِ وأنتُمُ يُشَّنُ عليكمْ بالفِنَا كُلَّ مَرْبَعِ [1]

وقولِ الطِّرِمَّاحِ:

وأخْرَجَ أُمُّهُ لِسَواسِ سَلْمى لِمَعْفُورِ الضَّرَا ضَرِمِ الجَنينِ

(1) تمرين السياط: دلكها وتليينها بالدهان. ينظر: الكامل،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (210–285هـ)،تحقيق د. محمد أحمد الدّالي،مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان،ط3، 1997م:(هامش)281/1.

قصرَ أصحابُها الممدودَ في (البقاء، والفناء، والضَّراءِ)[1]، بينما هي ليستْ كذلك، فبيتُ النَّمِرِ (يَوَدُّ الفتى طُولَ السَّلامةِ والغنى)[2]، وبيتُ ابن الصَّعِق (يُصَبُّ عليكم بالقَنا كُلَّ مَرْبَعِ)[3]، وبيتُ الطِّرِمَّاحِ (لِمغفورِ الضَّبا ضَرِمِ الجنينِ)[4].

وروى سيبويهِ جوازَ اجتماعِ الإضافةِ والتعريفِ في اسمِ الفاعلِ، عندَ إضافتِهِ إلى معمولِهِ، كما في الصفةِ المشبهةِ ((وقد قال قومٌ تُرْضَى عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبّهوه بالحَسَنِ الوجهِ... وقال المَرّار الأسديّ:

أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقُوعَا

سمعناه ممّن يَرويه عن العرب، وأَجرى بشرا على مجرى المجرور، لأنَّه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوينُ))[5]، فكانَ التابعُ (بشرٍ) مجرورًا على ما كانَ في متبوعِهِ، بدلًا أو عطفَ بيانٍ، وقد أنْكرَ المبرِّدُ روايةَ الجرِّ في (بشرٍ)، وكانَ يرويهَ بالنصبِ على محلِ البكريّ ((وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجر في بشر عطف بيان

([1]) ينظر: المصدر نفسه:281/1و282.

([2]) ينظر: ديوان النمر بن تولب العُكلي،تحقيق د. محمد نبيل الطريفي،دار صادر، بيروت–لبنان،ط1، 2000م :101.

([3]) ينظر: لسان العرب،مادة(قدد):3543/5/40. وورد في الأصمعيات مقصورًا ينظر:الأصمعيات،أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك 122–216هـ،تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون،دار المعارف، القاهرة–مصر،ط5: 144.

([4]) ينظر: لسان العرب،مادة(سوس):2150/3/22. وورد في الديوان (الضَّرا) مقصورًا ينظر: ديوان الطِّرِمَّاح، تحقيق د. عزّة حسن،دار الشرق العربي،بيروت–لبنان،ط2، 1994م:285.

([5]) الكتاب:182/1.

كان أو بدلا وكان ينشد البيت أنا ابن التارك البكري بشرًا بالنصب والقول ما قاله سيبويه للسّماع، والقياس؛ فأما السّماع فإنَّ سيبويه رواه مجرورًا قال سمعناه ممن يوثق به عن العرب، ولا سبيل إلى رد رواية الثقة وأما القياس ...))[1]. وقد يكونُ للبيتِ روايتانِ، فلا تَدْحضُ إحداهما الأخرى، لكنَّنا نجدُ المبرِّدَ لم يأخذْ بسماعِ سيبويهِ وهو الثقةُ كما يُوصَفُ، فرفضَ الجرَّ، ونُقِلَ عنهُ رُجُوعُهُ عن روايتِهِ إلى روايةِ سيبويهِ بالجرِّ[2].

ونقلَ سيبويهِ تصرُّفَ العربِ في نظمِهم بإسكانِ المُتحرِّكِ المرفوعِ والمجرورِ، وقصرَهُ على الشعرِ [3]، كما في قولِ امرئ القيس ((وقد يُسكِّن بعضُهم في الشعر ويُشمُّ، وذلك قول الشاعر امرئ القيس:

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقبٍ إثمًا مِن الله ولا واغلِ))[4]

وقد نقلَهُ غيرُ واحدٍ ((ولولا أنَّ النحويّين يذكرون هذا البيت ويحتجُّون به في تسكين المتحرِّك لاجتماع الحركات وأنَّ كثيرًا من الرواة يروونه هكذا، لظننتُه فاليومَ أُسقَى غيرَ

([1]) شرح المفصل:73/3.

([2]) ينظر: المصدر نفسه:73/3.

([3]) ينظر: الكتاب:203/4. وفيه خطأ في (مستحقب) بتحريك الحاء بدلًا عن إسكانها.

([4]) المصدر نفسه:204/4.

مُسْتَحْقِبٍ))[1]، لكنَّ المبرّدَ ردَّ هذهِ أيضًا، وكانَ يرى روايةَ البيتِ بفعلِ الأمرِ (فاشربْ)، ولم يحفلْ بسماعِ سيبويهِ، ولا بما نقلَهُ غيرُهُ ((وأمّا اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره. وقول أبي العباس: إنما الرواية فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تَسمع ما حكيته عنهم. وإذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السرَف فقد سقطت كلفة القول معه))[2].

ودافعَ ابنُ جنّيّ _ في موضعٍ آخرَ _ أيضًا عن سماعِ سيبويهِ فقالَ: ((واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السّماع بالشهوة، مجردة من النَصَفة، ونفسَه ظلم لا من جعله خصمه. وهذا واضح))[3]. وكانَ المبرّدُ مُتشَدِّدًا في الأخذِ عن العربِ. ولا يرتقي الظنُّ، والقولُ بالرأي إلى تكذيبِ ما سمعَهُ سيبويهِ عن العربِ، ولا يمكنُ تكذيبُهم أيضًا، وعنهم أُخِذَتِ اللغةُ.

واختلفَ سيبويهِ والمبرّدُ في تفضيلِ الرفعِ أو النصبِ في تنوينِ المنادى ((وأمّا قول الأحوص:

([1]) الشعر والشعراء: 98/1.

([2]) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،أبو الفتح عثمان بن جني،تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين،المجلس الأعلى للشئون الثقافية،القاهرة،1994م:110/1.

([3]) الخصائص:75/1.

سلامُ الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليكَ يا مَطَرُ السلامُ

فإنّما لحِقه التنوينُ كما لحِق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسمٍ لا ينصرف...فلمّا لحقه التنوينُ اضطرارًا لم يغيَّر رفعُه كما لا يغيَّر رفعُ ما لا يَنصرف إذا كان في موضعِ رفع، لأنَّ مطرًا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع))[1]؛ ثمَّ يَنقُلُ سيبويهِ ما سمِعَهُ عن عيسى بن عمر بتنوينِ مطرٍ بالنصب ((وكان عيسى بن عمر يقول يا مَطَرًا، يشبِّهه بقوله يا رجلًا، يجعله إذا نُوِّن وطال كالنكرة. ولم نَسمع عربيًّا يقوله، وله وجهٌ من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة))[2]، وفضَّلَ المبرِّدُ النصبَ هنا فيما نُوّنَ من المنادى اضطرارًا في الشعرِ، وقد أعادهُ التنوينُ إلى الأصلِ، والأصلُ في المنادى النصبُ ((والأحسنُ عندي النصب، وأن يردّه التنوين إلى أصله، كما كان ذلك في النكرة والمضاف))[3]، فسيبويهِ إنَّما يرى الموضعَ موضعَ نداءٍ، ولا يغيُّرُ التنوينُ الذي اضْطُرَّهُ الشاعرُ منه شيئًا، مُبقيًا على تنوينِ الضمِّ، كما هو موضعُ المنادى من الرفعِ، بينما المبرِّدُ يرى أنَّ موضعَ التنوينِ قد أسقطَ حجةَ البناءِ في المنادى؛ وعليه مراعاةِ الأصلِ في نصبِه.

([1]) الكتاب:202/2.

([2]) المصدر نفسه:203/2.

([3]) المقتضب،صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد210–285هـ،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،لجنة إحياء التراث الإسلامي،القاهرة،ط3 ،1994م:214/4.

قد يكونُ للمبرّدِ العذرُ في انحرافِ الروايةِ عن أصلِها نقلًا، ولا سيّما إذا ما قُورِنَ عصرُهُ بعصرِ سيبويهِ، لكنْ لا عذرَ لهُ في إغفالِ النقلِ عن سيبويهِ، كما هو الحالُ في كثيرٍ من مواضعِ التي نُسبتْ لهُ، ممّا تستوجبُهُ العلميةُ في ذكرِ الرأي الآخَرِ.

لقد انمازَ سيبويهِ عن الآخرينِ في أنْ لا تُدحَضُ روايتُهَ في السّماع، فضلًا على نقلِهِ، لِمَا تَوفَّرَ له من مُشافهةِ العربِ، ومعاصرتِهِ للفصحاءِ منهم. وتَغيُّرُ الروايةِ –إنْ وُجِدَ– يُنسَبُ إلى الطبيعةِ اللغويةِ للعربِ، في ممارسةِ عاداتِهم الكلامِيّةِ، واخضاعِ القولِ لها على وفقِ ألسنتِهم.

الفصلُ الثانـي

سماعُ سيبويـهِ إحصاءٌ

وتوظيفٌ

مدخل الفصل الثاني

أخذَ سيبويهِ عن أفرادٍ كما أخذَ عن قبائلَ؛ لغويّينَ وفصحاءَ، فقامَ الباحثُ هنا بإحصاءِ مواضعِ السّماعِ عنْ كلٍّ منهم، نقلًا وروايةً، وإظهارِ أكثرِهم في ذلك، والكشفِ عن الألفاظِ التي استعملَها سيبويهِ للدلالةِ عن مواضعِ السّماعِ. ثُمَّ النظرِ في دواعي السّماعِ، ومواضعِ ورودِهِ في المسائلِ اللغويّةِ، نسبةً إلى القياسِ والأمثلةِ المصنوعةِ، وحصرِ الأبوابِ التي بدأها سيبويهِ بالسّماعِ، ولحاظِ ما تنمازُ به عن غيرِها؛ الأمرُ الذي أدّى إلى تفردِها؛ حيثُ الاستهلالُ بالسّماعِ. وأرادَ الباحثُ لحاظَ أثرِ ما نقلَهُ سيبويهِ من السّماعيّاتِ في تقريرِ الحكمِ اللغويّ، وتوجيهِ المسائلِ النحويّةِ، ولا سيّما ما تعلّقَ منها بالأبنيةِ، وما يطرأُ عليها من الظواهرِ الصّرفيّةِ، وتفضيلِ وجهٍ على آخرَ من وجوهِ التَّحليلِ النَّحويّ، كما في وجوهِ المخالفةِ، أو الإثباتِ، وغيرِها من وجوهِ التقعيدِ النحويّ.

المبحث الأوّل

سماعُ سيبويه، إحصاءُ أفرادِهِ وألفاظِهِ

نعمدُ في هذا المبحثِ إلى الكشفَ عن أمرين، هما: عمّن أخذَ سيبويهِ، والألفاظُ التي ترادفُ السّماعَ في دلالتِهِ، ممَا استعملَها سيبويهِ.

فالذينَ أخذَ عنهم سيبويهِ في سماعِهِ، هم جماعاتٌ وأفرادٌ. نعني بالجماعاتِ القبائلَ ومن يمثّلُها من الشعراءِ، والأفرادِ هم أهلُ اللغةِ الذينَ عدّهم سيبويهِ ثقةً وحجةً.

بقيَ من الأوّلِ ما اصطلحَ عليه سيبويهِ بـ (العرب)، كما في قوله ((وسمعتُ بعض العرب يقول...))[1]، وكذلك ((قولُ العرب ما جاءتْ حاجتَك))[2]، ويضيقُ بها الموضعُ ذكرًا، وقد قاربتْ مواضعُ السّماع عن العربِ (606 مواضعَ)[3]، بلغتْ سقفَها في الجزءِ الثالثِ من الكتابِ، حيثُ البابُ المُتعلّقُ بالألفاظِ وأبنيتِها، ونقلُ الألفاظِ أكثرُ من نقلِ التراكيبِ. ونلحظُ أنَّ أقوالَ العربِ أوثقُ الحُجَجِ وأكثرُها اعتمادًا عندَ سيبويهِ، ولو راجعنا مادة (ع ر ب) في أقربِ معجمٍ لغويّ لعهدِ سيبويهِ؛ لوجدْنا مدارَها الجماعةَ اللغويةَ المُفصِحةَ عن استقامةِ لسانِها، ولا ترتبطُ بأيِ معنى قوميّ أو قبَليّ [4]. ويفضّلُ سيبويهِ

([1]) الكتاب: 47/1.

([2]) المصدر نفسه: 1/ 50.

([3]) المصدر نفسه: 105/1مرةً، 98/2مرةً، 235/3مرةً، 168/4مرةً.

([4]) ينظر: العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي100–175هـ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، باب العين والراء والباء معهما:2/ 128و129.

قولَ العربِ على قولِ النحويّينَ، كما في قولِهِ ((فإن بدأ بالمخاطَب قبل نفسه فقال: أعطاكَنِي، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهُونِي، فهو قبيح لا تَكلَّمُ به العربُ، ولكنّ النحويّين قاسوُه))[1]، بل وضعوا بابًا على غيرِ ما أرادتِ العربُ ((هذا بابٌ منه استكرهه النحويّون، وهو قبيح فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب))[2]، وهي مسألةٌ مهمّةٌ لعلَّ سيبويهِ يحاوِلُ أن ينتحي نحوًا لا يقبلُهُ بعضُ معاصريه من النحويّينَ فقالَ (استكرهوه) النحويّونَ ولم يَقُلْ نستكرهه أو يشاركُهم فيه. بل عمدَ إلى تمييزِ نفسِهِ عنهم؛ ولذا نجدُهُ في مواطنَ أخرى يُصرّحُ بموقفِهِ من صناعةِ كلامٍ لم يأتِ به العربُ، فقالَ: ((فقف على هذه الأشياء حيث وقَفوا ثم فسِّرْ)) [3]. فالأداءُ اللغويُ فطريٌّ عندَ العربِ؛ مكتسَبٌ عندَ النحويّين. وعلى الرغمِّ من إجلالِ سيبويهِ للغةِ (العرب)؛ هو لا يقفُ معقودَ اللسانِ عندَ ذلكَ، بل يصفُهم بالكثرةِ ((وأمّا الصّفةُ فإنَّ كثيرا من العرب يجعلونه صفةً)) [4]، أو البعضيّةِ ((ومثل ذلك قول بعض العرب...))[5]، أو الثقة ((وسمعنا الثقة من العرب يقول...)) [6]، لا يكتفي سيبويهِ

([1]) الكتاب:363/2و364.

([2]) المصدر نفسه:334/1.

([3]) الكتاب: 266/1.

([4]) المصدر نفسه:62/2.

([5]) المصدر نفسه:55/2.

([6]) المصدر نفسه:244/2.

بإيرادِ الشاهدِ السّماعي في كثيرٍ من المواضعِ، إنّما يعلّقُ عليها بما يراه مناسبًا، كما فعلَ بروايةِ بعضِهم لبيتِ الفرزدق:

فأصبحُوا قد أعادَ اللهُ نِعمَتَهم إذ همْ قريشٌ وإذ ما مثلَهم بَشَرُ [1]

فقالَ: ((وهذا لا يَكادُ يُعْرَف)) [2]، مُرجِّحًا عدمَ إعمالِ (ما). ومثلُ ذلك: ((...فالنصب عربيٌّ كثيرٌ، والرفعُ أجودُ)) [3]، وكذلك قوله: ((وزعموا أنّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ ترَى، وشهرٌ مَرْعَى، يُريدُ ترَى فيه...فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ)) [4]، لذا فهو يعرضُ للروايةِ بالنقدِ وتغليبِ الأصحِ على وفقِ الكثرةِ والفصاحةِ.

نقلَ سيبويهِ عن أهلِ اللغةِ، ممّن تتلمذَ على أيديهم، وممّن صحبَهم لغويّين ورواةً. وكانَ نقلُهُ عنهم سماعًا؛ إمّا روايةً عنهم أو نقلًا عن غيرِهم من العربِ. وبلغتْ مواضعُ السّماع (374 موضعًا)، ما مثّلَ (8,89%) من مواضعِ السّماعيّاتِ.

1- يونسُ بنُ حبيبٍ

([1]) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط1، 1987م:167.

([2]) الكتاب:60/1.

([3]) المصدر نفسه:82/1.

([4])المصدر نفسه:86/1.

وأكثرُ من نقلَ عنه سيبويهِ سماعًا شيخُهُ يونس بن حبيب (ت183هـ) أبو عبد الرحمن الضَّبيّ، أخذَ النحو عن أبي عمرو بن العلاء [1]. وقد صرّحَ بصدقِ سيبويهِ فيما نقلَهُ عنه ((ولما مات سيبويه قيل ليونس: إن سيبويه ألَّف كتابًا من ألف ورقة في علم الخليل، فقال يونس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه. فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكى عني))[2]، وقاربتْ مواضعُ السّماع عن يونسَ (150 موضعًا)، ثلاثون منها سمعَها سيبويهِ عن يونسَ، والبقيةُ نقلًا، سمعَها يونسُ عن غيرِهِ.

وافقَ سيبويهِ يونسَ في أغلبِ ما سمعَ عنه، وخالفَهُ في أربعةَ عشرَ موضعًا[3]، واحدٌ منها ينقلُ فيه سيبويهِ تفضيلَ الخليلِ قولَ أبي عمرو على قولِ يونس ((وحدثنا يونس أنَّ أبا عَمرٍو كانَ يقول في ظبيةٍ: ظَبْيِيٌّ...أمّا يونس فكان يقول في ظَبْيةٍ: ظَبَوِيٌّ، وفي دُمْيةٍ: دُمَوِيٌّ، وفي فِتْيةٍ: فِتَوِيٌّ. فقالَ الخليل: كأنّهم شبّهوها حيث دخلتها الهاءُ

([1]) ينظر: أخبار النحويّين البصريّين،أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ (284–368هـ)،تحقيق طه محمد الزيني

ومحمد عبد المنعم خفاجي،مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،د.ط :37. وقيل سنة وفاته (182هـ) ينظر: طبقات النحويّين واللغويّين،أبو بكر محمد بن الحسن الزبيديّ الأندلسيّ،تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم،دار المعارف،مصر–القاهرة، ط2 :51.

([2]) طبقات النحويّين:52.هذا الموقف يقودنا إلى أمر مهم يخصُّ نسخة كتاب سيبويه وانتشاره، إذ هذا الخبر يعطينا تصوّرًا واضحًا عن شيوع تداولِ الكتاب عند المتعلّمينَ، وقراءته عنهم. وهو بذلك ينقضُ رواية وجود نسخة وحيدة عند الأخفش أعطاها سيبويه له عند توجهه نحو بلاد فارس. ينظر: الأرومة العربية:123.

([3]) ينظر: الكتاب:2/226و410، و3/347، 363، 439، 522، 527.

بفَعِلةٍ؛ لأنَّ اللفظ بِفَعِلةٍ إذا أسكنتَ العين وفَعْلةٍ من بنات الواو سواءٌ. يقول: لو بنيتَ فَعِلةً من بنات الواو لصارت ياءً، فلو أسكنتَ العين على ذلك المعنى لثبتتْ ياءً ولم تَرجع إلى الواو، فلمّا رأوها آخِرُها يُشبِه آخِرها جعلوا إضافتَها كإضافتها، وجعلوا دُمْيةً كفُعِلةٍ، وجعلوا فِتْيةً بمنزلةِ فِعِلةٍ. هذا قول الخليل. وزعم أنَّ الأولَ أقيسُهما وأعرَبُهما))[1].

وهذا الكمُّ الكبيرُ من النقلِ يمثلُ علمًا غزيرًا نقلَهُ سيبويهِ عن يونسَ حصرًا، فضلًا على علمِ الخليلِ.

***النقل عن يونس**

الجزء الأول		الجزء الثاني		الجزء الثالث		الجزء الرابع	
عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه

*** الصفحة/عدد مرات ورود السّماع.**

2- الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديّ

(1) الكتاب:347/3.

،2/184	،2/37	،40	،37	،2/226	،48 ،27	،263	،51
.405	،2/93	،70	،39	،3/410	،72 ،65	،2/423	،120
	،2/107	،291	،135		،83		،155
	،2/149	،304	،140		،112		،226
	،3/159	،3/347	،249		،2/113		،259
	،3/183	،348	،260		،2/119		،262
	.2/397	،361	،267		،143		،2/271
		،363	،304		،153		،278
		،2/378	،314		،161		،319
		،439	،337		،2/185		،2/347
		،442	،344		،199		،364
		،472	،347		،4/205		،2/389
		،2/522	،347		،213		،409
		،2/527	،361		،214		،4/416
			،363		،2/276		،417
			،3/425		،314		.2/428
			،2/432		،2/319		

				،450 ،456 ،457 ،6/460 ،493 ،518 ،533 ،565 ،584 ،597 ،599 ،600 ،4/602 ،2/622 .625		،337 ،355 ،361 ،2/377 ،2/410 ،411 .2/415		
30/120	3	16	19	44	5	37	3	23
150	**19**		**63**		**42**		**26**	

أشهرُ من نقلَ عنه سيبويهِ هو الخليلُ بن أحمد الفراهيديّ (ت170هـ)، شيخُهُ وأستاذُهُ، وأغزرُ من نقلَ عنه مسائلَ العربيةِ؛ حتى اتُّهمَ بنسبةِ الكتابِ له دونَ سيبويهِ، وعلمُهُ في العروضِ وعللِ النحو أجلُّ من أن يُذكر [1]، قاربَ ذلكّ (104 موضعًا)، منها (84 موضعًا) نقلَهُ الخليلُ عن غيرِهِ سماعًا، و(20 موضعًا) سمعَها سيبويهِ من الخليلِ مشافهةً، وهي في الألفاظِ أقربِ، فنصفُها في ذلك، ووافقَهُ في جميعِها إلّا واحدًا، وازنَ فيه سيبويهِ بين قولِ الخليلِ وقولِ يونسَ في نداءِ المنقوصِ، ثمَّ رجَّحَ قولَ يونسَ ((وسألتُ الخليل عن القاضي في النِّداء فقال: أختارُ يا قاضي، لأنَّه ليسَ بمنوَّن، كما أختارُ هذا القاضي. وأمّا يونس فقال: يا قاضْ. وقولُ يونس أقْوى، لأنَّه لمّا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدَر، لأنَّ النداء موضعُ حذفٍ، يحذفون التنوين ويقولون: يا حارِ، ويا صاحِ، ويا غُلامُ أقْبلْ)) [2]، فالنداءُ موضعُ إيجازٍ، للوصولِ لِمَا بعدَهُ حيثُ بؤرةِ الخطابِ؛ لذا نابَ الحرفُ عن الفعلِ والفاعلِ، ومن بابِ أَولى حذفُ ما يمكنُ حذفُهُ من الحرفِ، بعدَ حذفِ التركيبِ الفعلي.

*النقل عن الخليل

الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	الجزء الرابع

(1) ينظر: طبقات النحويّين :47.

(2) الكتاب:184/4.

عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره
2/184 ،405 .455	،2/30 ،2/115 ،2/146 ،162 ،7/169 ،4/176 ،3/181 ،200 ،214 ،2/356 ،405	،6/320 ،439 ،3/476	،314 ،325 ،341 ،5/382 ،392 ،3/413 ،2/436 ،448 ،6/460 ،2/476 ،2/483 ،3/535 ،636 ،639 .6/648	5/409	،3/101 ،2/108 ،110 ،134 ،2/162 ،3/205 ،211 ،214 ،266 ،404 ،407	286	،159 ،279 ،291 2/409 .
4	26	10	36	5	17	1	5

	6		22		46		30	20/84 104

3- الأخفشُ الكبيرُ

ونقلَ سيبويهِ ما سمعَهُ عن أبي الخطاب، وهو عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الكبير، ولا تُعرفُ سنةُ وفاتِهِ [1]، وقيلَ هي سنة 177هـ [2]، نُقِلَ عنه ألفاظٌ انفردَ بنقلِها عن العربِ [3]، قاربتْ مواضعُ السّماع عنه (74 موضعًا)، اثنا عشرَ منها سُمعتْ منه مباشرةً، أبرزُ ما يُميّزُ مَنْ ينقلُ عنهُ أبو الخطابِ وصفُهُ له أو لعربيّتِهِ بالوثاقةِ؛ لولعِهِ بنقلِ الغريبِ من العربيّةِ، وردَ ذلك في أحدَ عشرَ موضعًا، مثلَ ((وزعم أبو الخطاب أنَّه سمع بعضَ العرب الموثوقِ بهم يُنْشِدُ هذا البيتَ نصبا...)) [4]، وكذلك ((...حدّثنا بذلك يونسُ وأبو الخطاب عمن يُوثَقُ به من العرب)) [5]، وممّا وصفَ به عربيّتَهُ بالثقةِ ((وحدّثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب يُنشِد هذا البيت...))

([1]) ينظر: طبقات النحويين:40.

([2]) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي 813-874هـ،المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر :86/2.

([3]) ينظر: انباه الرّواة:157/2.

([4]) الكتاب:304/1.

([5]) الكتاب:83/2.

[1]، وغيرها [2]، وفي موضعٍ واحدٍ وصفَ ما نقلَهُ من لغةٍ بالقليلةِ ((...حدَّثنا الخليل وأبو الخطاب أنّها لغةٌ لفزارةَ وناسٍ من قيس؛ وهي قليلة)) [3]، وعلى ذلك لم يوردْ أبو الخطاب لغةً عن قولِ العربِ عامةً.

*النقل عن الأخفش الكبير

الجزء الأول		الجزء الثاني		الجزء الثالث		الجزء الرابع	
عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه
79،	2/353	83،	2/326	123،	6/585،	2/20،	
201،		111،		219،	2/625	3/23،	
241،		3/118،		230،		160،	
249،		329،		231،		5/167،	
255،		354.		294،		2/169،	
304،				300،		5/181،	
				3/338،		3/183،	
				361،		268،	

(1) المصدر نفسه:111/2.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 118/2، و 329، و 354. وكذلك 294/3، و546، وكذلك 183/4 بثلاثة مواضع.

(3) المصدر نفسه:181/4.

		2/342، 2/412، 424، 440.		3/387، 410، 425، 468، 546، 2/616، 2/636.				
12/62	0	28	8	21	2	7	2	6
74	**28**		**29**		**9**		**8**	

4- أبو عمرٍو بنُ العلاءِ

سمعَ سيبويهِ من أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)، كانَ عالمًا بالعربيّةِ والشعرِ ومذاهبَ العربِ [1]، أخذَ عن يحيى بن يَعمر(ت129هـ) تلميذِ أبي الأسود الدؤليّ (ت69هـ) [2]، سمعَ عنه في (26 موضعًا)، ونقلَ سيبويهِ منه عن غيره في ثمانيةِ مواضعَ منها، وكانَ يوافقُ قولَ أبي عمرو فيها، كما في ((وزعم يونسُ أنّ أبا عمرو

(1) ينظر: مراتب النحويّين،أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغويّ الحليّ (ت351هـ)،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،مكتبة نهضة مصر ومطبعتها،الفجالة- القاهرة،د.ط:13.

(2) ينظر: طبقات النحويّين:27.

كان يقول: داري من خَلْفِ دارك فرسخانِ، فشبَّهه بقولك: دارُك منّي فرسخانِ، لأنَّ خلفَ ههنا اسمٌ، وجَعَل مِنْ فيها بمنزلتِها في الاسم. وهذا مذهب قويٌّ. أمّا العربُ فتَجعلُه بمنزلة قولك: خَلْفَ، فتَنصبُ وتَرفعُ)) [1]، ونقلَ أبو عمرو في واحدٍ من مواضعِهِ عن أبي زيد الأنصاري (ت215هـ) [2]، فقال ((سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس))[3]، ورجّحَ سيبويهِ في موضعٍ واحدٍ قولَ أبي عمرٍو على قولِ يونس، كما سبقَ.

*النقل عن أبي عمرو بن العلاء

الجزء الأول		الجزء الثاني		الجزء الثالث		الجزء الرابع	
عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه

(1) الكتاب:417/1.

(2) وهو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ من الخزرج، كانَ عالمًا بلغات العرب. ينظر: طبقات النحويّين:165.

(3) الكتاب:226/4.

	286، 417.	71، 2/113، 161،	2/185، 219، 393.	68، 86، 584.	40، 253، 3/345، 347، 361، 437، 2/457، 472، 506،	226		
0	2	4	4	3	12	1	**0**	**18/8**
	2		**8**		**15**		**1**	**26**

5- عيسى بنُ عمرَ

وممّن نقلَ عنهم سيبويهِ عيسى بن عمر (ت149هـ)، مولى بني مخزوم، الذي أخذَ العربيةَ عن ابن أبي إسحاق (ت 117هـ)، كانَ فيه ميلٌ لاستعمالِ الغريبِ [1]، فكانتْ مواضعُ السّماع عنه (ستةَ عشرَ موضعًا)، أربعةٌ منها سمعَها سيبويهِ منه، والبقيةُ نقلَها هو عن غيره. تفرّدَ عيسى بنُ عمر في إنشادِهِ لبيتِ الأحوص:

([1]) ينظر: طبقات النحويّين: 40.

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ [1]

بتنوين المنادى بالفتح بدلًا عن الضّمِ ((وكان عيسى بن عمر يقول "يا مَطَرًا"، يشبّهه بقوله يا رجلًا، يجعله إذا نُوّن وطال كالنكرة. ولم نَسمع عربيًا يقوله، وله وجهٌ من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة)) [2]، ومنْ معرفتِهِ بالغريبِ نقلُهُ عن بعضِ العربِ قولَهم ((ارمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ. حدَّثنا بذلك عيسى بن عُمر، ويونس. وهذه اللغةُ أقلّ اللغتين، جعلوا آخِرَ الكلمة حيث وصلوا إلى التكلّم بها، بمنزلة الأواخر التي تُحرّك ممّا لم يُحذَف منه شيءٌ)) [3].

*النقل عن عيسى بن عمر

الجزء الأول		الجزء الثاني		الجزء الثالث		الجزء الرابع	
عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه	عن غيره	عنه
169، 171،	398	65، 2/319	203	16	242، 472.	3/159	

(1) شعر الأحوص الأنصاريّ،جمعه وحققه عادل سليمان جمال،قدّم له د. شوقي ضيف،مكتبة الخانجي–القاهرة، ط2، 1990م:237.

(2) الكتاب:203/2.

(3) المصدر نفسه:159/4.

								2/271، 364،
4/12 **16**	0 **3**	3	2 **3**	1	1 **4**	3	1 **6**	5

6- بقيّةُ اللغويّينَ

بقيتْ مواضعُ مفردةً نقلَ فيها سيبويهِ السّماع عن غيرِهِ، من تلك ما سمِعَهُ من الأصمعيّ (ت 216هـ)، الذي كثيرًا ما سمعَ من الأعراب وأهلِ الباديةِ [1]، فنقلَ عن أبي عمرو بن العلاء الذي كانَ عالِمًا في الشعرِ، في موضعينِ أنشدَ فيهما الأصمعيّ سيبويهِ ((...قال الأصمعيّ: هو قديم، أنشَدنيه أبو عمرو)) [2]، وكذلك ((ومثل ذلك أيضًا قوله، أَنشدنيهما الأصمعيّ عن أبي عمرٍو لبعض بني أسد...)) [3]. وهناك موضعٌ واحدٌ لسماعِ سيبويهِ بواسطةٍ لا مُباشرةً من عبد اللهِ بن أبي إسحاقَ ((أوّل من

(1) ينظر: أخبار النحويّين البصريّين:45.

(2) الكتاب:68/3.

(3) المصدر نفسه:86/3.

بَعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وكانَ مائلًا إلى القياس في النحو))[1]، وفيه يُنشدُ عن كثيّر عزةَ ((وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كُثَيِّر عزّةَ يقول: صار بمكان كذا وكذا))[2]، في إمالة الالفِ وهي عينٌ، ويُلحظُ استعمالُ سيبويهِ للفعل (بلغ) دلالةً على وصولِ السّماع إليه ولم يكنْ حاضرًا ذلك؛ لبعدِ زمنِهِ عن ابن أبي إسحاقَ. وفي واحدٍ نقلَ عن أبي مُرْهِبٍ ((وسمعتُ أعرابيا وهو أبو مُرْهِبٍ، يقول: كَرَمًا وطُولَ أَنْفٍ، أي أكرمْ بك وأَطولْ بأنفِك))[3]، وهو من بني أسد، نُقِلَ عنه بعضًا من أخبارِ العرب [4]، وألفاظَها[5].

إنَّ ما نقلَهُ سيبويهِ مباشرةً عنِ العربِ مثّلَ (91%) من سماعيّاتِهِ في الكتابِ، وهذهِ الكثرةُ في السّماعِ والنقلِ عن العربِ، لا يمكنُ أنْ تكونَ بعيدةً عن المشافهةِ، مقتصرةً على مخالطةِ سيبويهِ الوافدينَ إلى البصرةَ، ففيها الكثيرُ من مظاهرِ العيشِ وتبدلاتِهِ، من حربٍ وسلمٍ، وفرحٍ وترحٍ، وهذا البدويُّ القادمُ لا يمكنُ أن يتجلّفَ في كلِّ قولِهِ، من

([1]) طبقات النحويّين:31. والخليلُ أحقُّ بهذا الوصفِ تأثُّرًا بالإمامِ جعفرٍ بنِ محمّدٍ الصادقِ _عليه السلام_((فهذا الخليل قد أخذ بقول الإمام الصادق في النظر الكليّ والطابع الافتراضي، وإظهار العلل بل اقتراحها لمسالك العرب في كلامها))، الإمام جعفر بن محمد الصادق (ت148هـ) والتأسيس للمنهج الافتراضي والتعليليّ في النحو العربيّ،أ.م.د. حسن عبد الغني الأسديّ،كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة كربلاء،مجلة دواة،الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة،المجلد الأول،العدد الثالث،شباط2015م :28.

([2]) الكتاب:121/4.

([3]) المصدر نفسه:328/1.

([4]) ينظر: النقائض: 174/1.

([5]) ينظر: كتاب الألفاظ، ابن السكيت يعقوب بن إسحاق،تحقيق د. فخر الدين قباوة،مكتبة لبنان ناشرون،ط1، 1998م:152.

غيرِ موافقةٍ للسانِ المِصْرِ، وكذلكَ من الجزمِ النظرُ إلى الزمنِ الذي يلازمُ فيه سيبويهِ ذلكَ الأعرابيّ فيأخذُ عنه بضاعتَهَ، فلا يكونُ إلَا طريقَ صحبةٍ، وعليهِ أكبرُ الظنِّ أنَّ سيبويهِ شافهَ الأعرابَ وخرجَ إلى صحبتِهم في بيئاتِهم ومضاربِ بيوتِهم في الباديةِ ومجالسةِ الأعرابِ، وهي في اعتيادِ يومِها، حتى إذا ما عنَّ أمرٌ؛ حانتْ ألفاظُهُ وأوردتْها العربُ دونَ تكلفةٍ أو تظاهرٍ، وإلّا لا يمكنُ لسيبويهِ أنْ يطلبَ من العربيّ أنْ يغضبَ فيغضبُ، ولا أن يفرحَ فيكونُ، ومعه أنْ ينطقَ بما يريدُ أن يسمعَهُ سيبويهِ، بل سَمِعَ سيبويهِ ما أرادَتِ العربُ أنْ تقولَهُ.

ألفاظُ السّماعِ

أمّا الألفاظُ التي دلّتْ على مواضعِ السّماعِ في الكتابِ، فهي عشرةُ ألفاظٍ بتصاريفها نبدأُ بأكثرِها ورودًا (قال، وسمع، وزعم، وحدّث، وأنشد، وبلغ، وأخبر، وجعل، ويجري، وتكلّم)، وقد ترِدُ تلكَ الألفاظِ مقدرّة بحرف العطفِ الواو، نحو ((قالوا: تَيْسٌ أبْرَقُ، حين كان فيه سواد وبياض، وكذلك الأبْطَح إنّما هو المكان المنبطح من الوادي، وكذلك الأجْرَعُ إنما هو المكان المستوِي من الرمل المتمكّن))[1]، فقد أفادَ الواوُ تكرارَ فعل القولِ في كلِّ لفظٍ.

([1]) الكتاب:201/3.

أكثرُ هذهِ الألفاظِ التي استعملَها سيبويهِ (قال)، وهو أولى مقدماتِ السّماعِ؛ فلا يكونُ سماعٌ دونَ أنْ يقعَ قولٌ، وقد ورد (3276 مرةً) [1]، من ذلك ((...كما قال بعض العرب)) [2]، و ((...وهو كقول بعضهم...)) [3].

من تلك الألفاظِ (سمع)، كما في ((ومن جوازِ الرفع في هذا الباب أنّي سمعت رجلينِ من العرب...)) [4]، كذلك ((...سمعناه ممّن يرويه عن العرب)) [5]، وقولُه ((وزعم يونس أنه سمع الفرزدق)) [6]، وقد جاء بـ (246مرةً) [7].

وهناك الفعل (زعم)، كما في ((وقد زعموا أن بعضَ العرب يقول:...)) [8]، بلغتْ مواضعُهُ (132مرةً) [9].

(حدّث) (72 مرةً) [10]، كما في ((وحدَثنا الخليل أنه سمع من العرب...)) [11].

([1]) المصدر نفسه: 95/1مرةً، 90/2مرةً، 788/3مرةً، 2303/4مرةً.

([2]) المصدر نفسه:51/1.

([3]) المصدر نفسه:60/1.

([4]) المصدر نفسه:27/2.

([5]) المصدر نفسه:182/1.

([6]) المصدر نفسه:72/2.

([7])المصدر نفسه: 45/1مرةً، 36/2مرةً، 100/3مرة، 65/4مرةً.

([8]) الكتاب:97/2.

([9])المصدر نفسه: 25/1مرةً، 34/2مرةً، 44/3مرةً، 29/4مرةً.

([10]) المصدر نفسه: 13/1مرةٍ، 15/2مرةٍ، 13/3مرةٍ، 31/4مرةً.

([11]) المصدر نفسه:110/2.

وكذلك (أنشد) (51 مرةً) [1]، كما في قوله ((وبعضُ العرب يُنشِد قولَ الفرزدق...))[2].

وردَ الفعل (جعل) (10 مراتٍ) [3]، كما في ((وقد جعل بعضُهم فُعّالًا بمنزلة فَواعِلَ)) [4].

ومثلُهُ (بلغَ) (8 مراتٍ) [5]، نحو ((وبلغنا أنّ بعض العرب يقول...)) [6]، وهو يدلُّ على وصولِ هذا القولِ لسيبويهِ نقلًا عن آخرَ بينهما، فالسّماعُ غيرُ مباشرٍ.

و(أخبر) (4 مراتٍ) [7]، نحو ((...أخبرَنا بذلك يونسُ عن العرب)) [8].

---

(1) المصدر نفسه: 19/1مرةٍ، 11/2مرةٍ، 315مرةٍ، 6/4مراتٍ.

(2) المصدر نفسه :162/2.

(3) المصدر نفسه: 6/1مراتٍ، 3/3مراتٍ، 1/4مرةً واحدةً.

(4) المصدر نفسه:110/1.

(5) المصدر نفسه: 3/2مراتٍ، 3/3مراتٍ، 2/4مرتين.

(6) المصدر نفسه:116/4.

(7) المصدر نفسه: 1/1مرةً واحدةً، 1/2مرةً واحدةً، 2/4مرتين.

(8) المصدر نفسه:226/1.

و(يُجري) مرتينِ [1]، في قولِهِ ((وبعض العرب يُجرِي أَذَّنْتُ وآذنتَ مجرى سَمَّيتُ وأسْمَيْتُ)) [2]، ومنه (أجرى) مرةً واحدةً ((فهذا مَثَلٌ من أمثال العرب أَجروا فيه عَسَى مجرى كانَ)) [3].

وجاءَ الفعل (تكلّم) في موضعين، في قوله ((...وهذه كلمةٌ تَكلَّمُ بها العربُ في حال اليمين، وليس كلُّ العرب تتكلّم بها)) [4]، وكذلك في ((ويدلّك على ذلك: أنَّ العرب قد تكلّمُ به في هذا الموضع مثقَّلًا)) [5].

([1]) المصدر نفسه: 2/4مرتين.

([2]) المصدر نفسه:62/4.

([3]) المصدر نفسه:158/3.

([4]) الكتاب:150/3.

([5]) المصدر نفسه:163/3.

المبحث الثاني

السّماعُ في كتابِ سيبويهِ والحكمُ اللّغويّ

لقد جَهَدَ سيبويهِ في اقتفاءِ كلامِ العربِ، وجمعِ طرائقِهم الكلاميةِ؛ لبيانِ وجوهِ التعبيرِ لديهم عن أغراضِهم اللغويةِ، وتمامِ الإبلاغِ ووضوحِهِ ((...فجعلوا إعرابه في الرَّفع ثباتَ النون لتكون له في التثنية علامةً للرَّفع كما كان الواحد إذْ مُنع حرفَ الإعراب. وجعلوا النون مكسورةً كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب...))[1]، فالمُضمَرُ هنا في الفعلِ (جعلَ) يعودُ على العربِ. وأفردَ سيبويهِ العربَ عن النحويّينَ ((هذا بابٌ منه استَكرهه النحويّون، وهو قبيح فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب))[2]، وعنى سيبويهِ بتفسيرِ كلامِ العربِ، وقد وردَ ذلك عنه في أكثرَ من موضعٍ ((وتقول: أَعبدُ الله ضرب أخوه غلامَه إذا جعلت الغلامَ في موضع زيد حين قلت: أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا، فيصيرُ هذا تفسيرا لشيء رَفَعَ عبدَ الله لأنّه يكون مُوقِعا الفعلَ بما يكون من سببه كما يوقِعُه بما ليس من سببه، كأنّه قال في التمثيل وإن كان لا يُتكلَّمُ به: أَعبدُ الله أَهانَ غلامَه أو عاقبَ غلامَه، أو صار في هذه الحال عند السائل وإن لم يكن، ثُم فسَّر))[3]، وكذلك في قولِهِ ((ومن ذلك قولك مررتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ، وهو

([1]) الكتاب:19/1.

([2]) المصدر نفسه:334/1.

([3]) المصدر نفسه:103/1.

على تفسيرِ : مررتُ برجلٍ حِمارٍ))[1]، وعقدَ بابًا لتفسيرِ حركةِ النصبِ في لبيْكَ وسعديْكَ ((هذا باب ذكر معنى لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ وما اشتُقا منه))[2]، وكثيرٌ غيرُها. ولا يَخفى أثرُ الفقهِ والدِّراساتِ القرآنيّةِ في الدَّرسِ اللغويّ، ولأجلِ ذلكَ تأثرَ سيبويهِ بصنعةِ المفسِّرينَ لكتابِ اللهِ تعالى، منهجًا لتفسيرِ كلامِ العربِ ((لقد ماثلت وظيفة سيبويه وظيفة المفسّر فقد سعى ليفسّر كلام العرب وكما سعى المفسّر لبيان دلالة كلام الله وتحصيل مقاصده، فكذلك أدرك سيبويه غايته فعقد كتابه على النظر إلى الكلام وتركيباته وكيفية فهمه فبيّن أنماطه ووظائف أجزائه وأقل ما يمكن أن يتكلم به وهو ذو فائدة ومتى يحسن السكوت ومتى لا يحسن وما الأغراض التي تطرأ على أصوله...إلخ))[3]، ولذلك نجدُ قولَ العربِ حاضرًا في الكتاب، مسطرةً يتشاطرُ عليها قبولُ التراكيبِ ورفضُها ((فَمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدّمًا، وهو عربيٌّ جيّد كثير، كأنّهم إنّما يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعْنَى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم))[4]، فالتقديمُ ما قدّمه العربُ، وهكذا في سائرِ الكلامِ.

([1]) المصدر نفسه:439/1.

([2]) المصدر نفسه:352/1.

([3]) مفهوم الجملة عند سيبويه،د.حسن عبد الغني جواد الأسدي،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1، 2007م:36.

([4]) الكتاب:1/ 34.

ولم يكتفِ سيبويهِ بالنقلِ عن العربِ حجةً في تفسيرِ مقالِهم، بل أخذَ بالمَلَكةِ اللغويّةِ عندَ مخاطبِهِ، نحو ((وتقول...وتقول...))[1]، وكذلك ((وذلك قولك...))[2]، والشَّاهِدِ الشِّعريّ المألوفِ، وكلامِ العربِ من منثورِهم، فضلًا على القرآنِ الكريمِ والحديثِ الشّريفِ، فأينَ يقعُ السّماعُ من هذهِ الحججِ، ومتى يأتي به سيبويهِ؟

1- كانَ وأخواتُها

فلنستعرضِ الموضعَ الأوّلَ الذي وردَ فيه السّماعُ، وهو ((باب الفعل الذي يَتعدّى اسم الفاعل إلى المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ، فيه لشيءٍ واحدٍ))[3]، وهو باب (كانَ وأخواتها)، يبدأُ سيبويهِ البابَ بموازنةِ هذا الأفعالِ بما سبقَها (ظنّ وأخواتها)، في عدمِ إمكانيةِ تخلّيها عن مفعولِها، واقتصارِها على فاعلِها فحسب، ثمَّ يأتي على ذكرِها، ما كانَ منها تامًا وناقصًا (كانَ)، وما يعملُ منها بصيغِ الأفعالِ الثلاثةِ (صارَ)، وما يعملُ منها بصيغتي الماضي والمضارعِ معتمدًا على النفي (ما دامَ)، وما كانَ جامدًا (ليس)، ذاكرًا مثالًا واحدًا عن كلِّ صنفٍ منها، بعدَها يُعقبُ سيبويهِ بمثالٍ صناعي تألَفَهُ العاداتُ الكلاميةُ ((تقول: كان عبدُ الله أخاك))[4]، موضحًا معنى (كان) في دلالتِها على المضي، مع جوازِ تقديمِ خبرِها على اسمِها، ويوردُ سيبويهِ جوازَ أنْ يأتيَ معمولاها

([1]) المصدر نفسه:142/1.

([2]) المصدر نفسه:150/1.

([3]) المصدر نفسه:45/1.

([4]) المصدر نفسه:45/1.

ضميرين متصلين، أو مستترًا ومتصلًا، مستشهدًا بأمثلةٍ مصنوعةٍ، ثمَّ يقوّي ذلك بمأثورِ القولِ في بيتِ أبي الأسود الدؤلي:

فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنه أخُوها غَذَتْهُ أُمُّه بلِبانها [1]

وبعدَها يذكرُ سيبويهِ المعنى الآخرَ الذي تأتي به (كان)، تامةً مقتصرةً على مرفوعِها، وما تكونُهُ أخواتُها من التمامِ، وما تمتنعُ به (ليس) متفردةً بعدمِ تمامِها، ويذكرُ (كانَ) تامةً في بيتِ مقّاس العائذي:

فِدًى لبنْي ذُهلِ بن شيبانَ ناقتي إذا كانَ يومٌ ذو كواكِبَ أشْهَبُ [2]

بعدها يوردُ سيبويهِ (كانَ) ناقصةً في ذاتِ عجزِ البيتِ السابقِ، في قول عمرو بن شأس:

بني أسدٍ هل تعلمونَ بلاءَنا إذا كانَ يومًا ذا كواكب أشنعا [3]

على إضمار اسمِها ((أضمرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْني، وهو اليومُ))[4]، وهنا يذكرُ سيبويهِ سماعَهُ روايةً أخرى للبيتِ، برفعِ (يوم) ونصبِ (أشنعا) قالَ: ((وسمعتُ بعض

([1]) الكتاب:46/1. ورد عجز البيت (أخ أرضعته...) هكذا في ديوان أبي الأسود الدؤلي،صنعة أبي سعيد الحسن السكري (ت290هـ)،تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين،دار ومكتبة الهلال،بيروت–لبنان،ط2، 1998م:306.

([2]) الكتاب:47/1.

([3]) المصدر نفسه:47/1. وجاء في الديوان برفع (يوم) ونصب ما بعده، ينظر: شعرعمرو بن شأس الأسدي،د.يحيى الجبوري،دار القلم،الكويت،ط2، 1983م:31.

([4]) الكتاب:47/1.

العرب يقول أشنعا ويرفَعُ ما قبلَهُ، كأنَّه قال: إذا وقعَ يوم ذو كواكبَ أشنعا))[1]، وبذلكَ لا يمكنُ أنْ تكونَ (كان) ناقصةً، قد عملتْ في (أشنعا) النصبَ خبرًا لها [2] –إلّا في غيرِ قول سيبويهِ–، بل تامةً بصريح قول سيبويهِ، ونصبَ (أشنعا) على الحالية.

وعلى ما سبقَ، الأصلُ في (كانَ) أن تكونَ ناقصةً؛ لذا لم يحتجْ سيبويهِ للسماعِ شاهدًا على ذلك، فلمّا جاءَ معناها تامًا؛ جاءَ سيبويهِ بالسّماعِ حجةً على ذلك، وهنا نلحظُ موضعَ السّماعِ في المخالفةِ، يأتي به سيبويهِ لتحقيقِ الفرعِ، الذي هو أحوجُ ما يكونُ لحجةٍ صماءَ، لا تحتاجُ إلى تعليلٍ.

2- توحيدُ الفعلِ ومطابقتِهِ للفاعلِ

يأتي بناءُ الفعلِ واحدًا في تثنيةِ الفاعلِ وجمعِهِ، ولا يحتاجُ معه إلى علامةٍ لتبيانِ ذلك، اكتفاءً بظهور الفاعلِ على إحدى الصورتينِ، وذلك في التّذكيرِ فيهما، كقولِنا: جاءَ أبواكَ، وجاءَ قومُكَ، على أنْ يكونَ الجمعُ في الحَيَوانِ. أمّا في التّأنيثِ فيتصلُ الفعلُ بتاءٍ ساكنةٍ، اشعارًا بتأنيثِ الفاعلِ، فتكونُ التاءُ في الفعل علامةً على التأنيثِ، كما في قولِنا: جاءتِ امرأةٌ. وفي جمعِ غيرِ العاقلِ _الموواتِ_ نقولُ: جاءتْ إبلٌ، ومثلُهُ في جمعِ التَّكسيرِ للعاقلِ، نقولُ: جاءتْ رجالٌ ((امّا الجميع من الحيوان الذي يكسّر عليه الواحدُ فبمنزلة الجميع من غيره الذي يكسَّر عليه الواحدُ في أنّه مؤنَّثٌ. ألا ترى

([1]) المصدر نفسه:47/1.

([2]) ينظر:شرح السيرافي:303/1.

أنك تقول: هو رَجُلٌ، وتقول: هي الرِّجالُ، فيجوزُ لك. وتقول: هو جَمَلٌ وهي الجِمالُ))[1]، ونقلَ سيبويهِ مخالفةَ بعضِ العربِ لذلكِ بقولِهِ ((وقال بعض العرب قال فُلانةُ. وكلَّما طال الكلامُ فهو أحسنُ، نحو قولك: حضرَ القاضيَ امرأةٌ؛ لأنَّهُ إذا طال الكلام كان الحذفُ أجملَ))[2]. فكأنّهُ اكتفى عن تاءِ التأنيثِ في الفعلِ باسمِ العلمِ المؤنَّثِ بعدَهُ، الذي يُلحظُ بمنعِ الفاعلِ من الصّرفِ؛ إذ نابتْ (فلانةٌ) عنه، كما في علامةِ التثنيةِ والجمعِ في الفاعلِ اللتينِ تكفيانِ الفعلِ عن العلامةِ ((وإنَّما حذفوا التاء لأنَّهم صار عندهم إظهارُ المؤنَّث يَكفيهم عن ذكرهم التاءَ، كما كفاهم الجميعُ والاثنانِ حين أظهروهم عن الواو والألف))[3]. وطولُ الكلامِ هنا قد تعني مفارقةُ التأنيثِ ذهنَ المتكلّمِ، فذهبتْ عنه العلامةُ. وعلى الرغمِ من توحيدِ الفعلِ في التَّثنيةِ والجمعِ السَّالمِ إلّا أنَّ بعضَهم ذهبَ إلى جعلِ علامةٍ للكلِّ في الفعلِ، مثلَما كانَ في التأنيثِ ((واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبَّهوا هذا بالتاءِ التي يُظْهِرونها في قالتْ فلانةُ، وكأنّهم أرادوا أن يَجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنَّث))[4]. وهنا أظهرَ السّماعُ الذي نقلَهُ سيبويهِ مخالفةَ المَلَكَةِ اللغويّةِ في تأنيثِ

([1]) الكتاب:39/2.

([2]) المصدر نفسه:38/2.

([3]) المصدر نفسه:38/2.

([4]) الكتاب:40/2.

الفعلِ وجمعِهِ لِمَا يكونُ عليه بناءُ الفعلِ من توحيدِ لفظِهِ معهما. دونَ الحاجةِ إلى علامةٍ كما هو حالُهُ في تأنيثِ الفاعلِ.

ولا يدّعي الباحثُ أنَّ كلَّ مخالفةٍ يثبتُها السّماعُ؛ إنّما السّماعُ مخالفةٌ وفرعٌ في أغلبِ مواضعِهِ. ويمكنُ ملاحظة ذلك، كما في قول سيبويه ((وقد سمِعنا من العرب من يقال له ذهبْنا معهم فيقول: مع مَنِينْ؟ وقد رأيتُه، فيقول: مَنا أو رأيتَ مَنَا. وذلك أنه سأله على أنّ الذين ذَكر ليسوا عنده ممن يَعرفه بعينه))[1]، وحقُّ (مَنْ) الإفرادُ وعدمُ الاتصال[2]، يتبعُها ما يرفعُ إبهامَها من صلةٍ. ونحوه ((وسألتُ الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ ولمّا فعلتَ، لمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنّما أقسمتُ ها هنا كقولك: والله؟ فقال: وجهُ الكلام لَتَفعلنّ ها هنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنَّهم شبَّهوه بنَشَدتُك اللهَ، إذ كان فيه معنى الطَّلَب))[3]، وفي باب الصرف ((وقال بعض العرب: أَمَةٌ وإموانٌ، كما قالوا: أخٌ وإخْوانٌ))[4]، بدلًا عن الجمعِ السالمِ، وفي التصغيرِ ((وذلك نحو: سَفَرْجَلٍ، وفَرَزْدَقٍ، وقَبَعْثَرًى، وشَمَرْدَلٍ، وجَحَمْرِشٍ، وصَهَصْلِق. فتحقير العرب

([1]) المصدر نفسه:412/2.

([2]) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد،بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك،تحقيق وتعليق د.محمد كامل بركات،جامعة أم القرى–مكة المكرمة،ط2، 2001م:159/1.

([3]) الكتاب:105/3و106.

([4]) المصدر نفسه:402/3.

هذه الأسماء: سُفَيْرِجٌ، وفُرَيْزِدٌ، وشُمَيْرِدٌ، وقُبَيْعِثٌ، وصُهَيْصِلٌ. وإن شئت ألحقت في كلِّ اسم (منها) ياءً قبل آخِرِ حروفه عِوضًا))[1].

هناك أبوابٌ بدأها سيبويهِ بالسّماعِ، فلا يُخالِفُ هذا قولَنا المارَّ قبلُ، إنّما مقدمةُ البابِ برمَّتِهِ تمثِّلُ خلافًا لِمَا سبقَهُ، قاربتْ تلك الأبوابُ (50 موضعًا) يمكنُ مراجعتُها في الجدولِ المرافقِ نهايةَ المبحثِ، وسنستعرضُ بعضًا منها.

3- الظروفُ غيرُ المختصَّةِ

من ذلك ((هذا باب ما شُبّه من الأماكن المختصّةِ بالمكان غيرِ المختصّ شُبّهت به إذ كانتْ تقع على الأماكن))[2]، نحو قولِهم: هو مني منزلةَ الشَّغافِ، فالمكانُ المختصُّ ما حمل معنى (في) ظاهرًا أو مقدَّرًا، وغيرُ المختصّ ما فارقَها[3]، لذا فهي ظرفٌ غيرُ مختصٍّ، جاءتْ بمعنى (قربَ) لبيانَ المنزلةِ القلبيةِ [4]، ومثلُها (مَزْجَر، ومَقْعَد)، وبذلك خالفتْ أصلَها من الاختصاص الاسميّ _غيرَ الظّرفِ_؛ لذا بُنيَ البابُ على السّماعِ، على وفقِ ما قالتْهُ العرب ((سمعناه منهم: هو مني منزلةَ الشَّغافِ، وهو

(1) المصدر نفسه:417/3.

(2) الكتاب:412/1.

(3) ينظر:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت911هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1998م:102/2.

(4) ينظر:شرح السيرافي:303/2.

مني منزلةَ الولدِ))[1]، وحدُّهُ أيضًا ما استعملتْهُ العربُ لمِا يجوزُ ويمتنعُ، فقال سيبويهِ ((وليس يجوز هذا في كلِّ شيءٍ،...فاستعملْ من هذا ما استعملتِ العربُ؛ وأجِزْ منه ما أجازوا. من ذلك قول العرب: هو منّي دَرَجَ السَّيلِ))[2].

أمّا ما سُمِعَ من قولِ العربِ برفعِ الأماكنِ مبنيةً على المبتدأِ؛ فهي لسعةِ الكلامِ ((وأمّا قول العرب: أنت منّي مَرْأى ومَسْمَعٌ، فإنما رفعوه لأنّهم جعلوه هو الأوّلَ، حتّى صار بمنزلة قولهم: أنت منّي قريبٌ))[3]، فليس المخاطَبُ بمنزلةِ المَرْأى والمَسْمعِ؛ إنّما هو كذلك، وهذا ما عناه سيبويهِ بـ(...جعلوه هو الأوّل)، أي: أنتَ منيّ عينٌ وأذنٌ، و(منيّ) حشوٌ، جعلَهُ خبرًا ليكونَ هو المبتدأ، فالخبرُ هو هو المبتدأ.

4- المُستفهَمُ عنه بـ (مَنْ)

ومن الأبوابِ التي بدأها سيبويهِ بالسّماعِ، بابُ الاستفهام بـ (مَنْ)، عن الاسم المعروف ((هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمتَ عنه بمَنْ))[4]، مُقدِّمةُ البابِ تُنبئُ عن ابتنائه على السّماعِ، فاختلافُ العربِ ينقلُهُ السّماعُ، في ((اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيتُ زيدًا: مَنْ زيدًا؟ وإذا قال مررتُ

([1]) الكتاب:412/1.

([2]) المصدر نفسه:414/1.

([3]) المصدر نفسه:415/1.

([4]) الكتاب:413/2.

بزيدٍ قالوا: مَنْ زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: منْ عبدُ الله؟))[1]، وضعتْ (منْ) في الاستفهامِ موضعَ الابتداءِ إذا تلاها اسمٌ، ووجبَ رفعُهُ خبرًا إذا كانَ نكرةً ((ألا ترى أنّك تقول: أيٌّ أفضلُ، وأيُّ القومِ أفضلُ، فصار المضافُ وغيرُ المضاف يجريان مجرى مَنْ))[2]، بالتمثيلِ والإبدالِ، وكذلك رفعُهُ معرفةً ((...وأمّا بنو تميم فيَرفعون على كلّ حال. وهو أقيسُ القولين))[3].

فأهلُ الحجازِ في السؤال يتبعونَ ما لفظَ به المسؤولُ، من نصبٍ وجرٍّ ورفعٍ، بغضِ النظرِ عمّا يوجبُهُ موقعُ الاسمِ بعدَ (مَنْ) ((وإنما حَكوا لفظُه لئلا يَتَوهَّمَ المسؤول أنّه سُئل عن غيرِ الذي ذَكَرَهُ من الزيْدين، وحَرصُوا لِحكاية لفظه على التبيين لهُ أنهُ مسؤول عن الذي ذَكَرَهُ))[4]، وعلى هذا جازَ في العَلَمِ دونَ غيرِهِ؛ لذا أعقبَ سيبويهِ ((فجاز هذا في الاسم الذي يكون عَلَمًا غالبًا على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك لأنه الأكثر في كلامهم، وهو العَلَم الأوّلُ الذي به يَتعارفون))[5]، فاسمُ العلمِ أسبقُ وأقربُ وما يكونُ لأنْ يعرفَهُ الآخرون. وعليه لا يجوزُ في غيرِهِ كالكنيةِ واللقبِ ونحوهما، فكانَ السؤالُ على الحكايةَ تماشيًا مع قولِ المسؤولِ وتوكيدًا له عمّا

([1]) المصدر نفسه:413/2.

([2]) المصدر نفسه:398/2.

([3]) المصدر نفسه:413/2.

([4]) شرح السيرافي:179/3.

([5]) الكتاب:413/2.

تكلّمَ به [1]، ويُختارُ الرفعُ قياسًا إذا وقعَ النعتُ أو العطفُ ((وإذا عُطِفَ على الاسم العلمِ أو نُعِتَ بغيرِ اسمِ أبيه فالرفعُ على القياس، لأن السائلَ إذا أطالَ بالعطفِ أو بالنعتِ مُحتذيًا على كلام المتكلمِ، فحكايته لإطالته تُغنيه عن حكايته لإعرابه، ويكون أولى))[2]، فالعطفُ كأنّما سألَ عن شيئين بدلًا عن واحدٍ، وفيه لا تتحققُ الغلبةُ في الاسم المعروفِ التي نصّ عليها سيبويهِ، وكذلك في النعتِ، فالنعتُ نحوٌ من التعريفِ، حينَ لا تحدُّهُ العلميةُ ((ألا ترى أنّ قولَك: مررتُ بزيدٍ الأَحمرِ كقولك مررتُ بزيد، وذلك أنكّ لو احتجتَ إلى أن تَنعت فقلتَ: مررتُ بزيد وأنت تريد الأحمرَ وهو لا يُعْرَفُ حتّى تقول الأَحمرِ، لم يكن تَمَّ الاسمُ، فهو يَجرِى منعوتا مَجْرى مررت بزيد إذا كان يُعْرَف وحدَه، فصار الأَحمر كأنّه من صلته))[3]، فكلُّ ما يدعو إلى اللبسِ بغيرِه، ومعه انعدامُ الغلبةِ والتعارفِ؛ يوجبُ الرفعَ.

5- تابِعُ المُنادى المُكرَّر

([1]) ينظر: المصدر نفسه:413/2.

([2]) شرح السيرافي:179/3.

([3]) الكتاب:88/1.

وجبَ النصبُ في تابعِ المنادى المبنيِّ على الضمِّ، إذا كانَ التابعُ مضافًا، نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرٍو [1]، أمّا إذا كُرِّرَ المنادى ففيه الرفعُ والنصبُ كما في تابعه، وعلى ذلكَ أتى سيبويهِ هذا البابَ وقد استهلَّهُ بالسّماعِ نقلًا عن الخليل ويونسَ ((هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأوّلُ بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أنَّ هذا كلَّهُ سَواءٌ، وهي لغة للعرب جيّدةٌ. قال جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ))[2].

وقد جاءَ البيتُ برفعِ المنادى في الديوانِ [3]، على غيرِ ما وردَ في الكتاب بنصبِه، وعليه القولُ، ويرى سيبويهِ أنّ اللفظَ الثاني مُقْحَمٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، فلو رُفعَ لكانَ القول: يا تيمَ عَدِّيٍ، فلمّا أرادَ تكرارَ اللفظِ؛ كرّرَهُ كما لُفِظَ أوّلُهُ بحركةٍ واحدةٍ، كأنّهُ لم يُلْفَظْ ((وذلك لأنَّهم قد عَلموا أنهم لو لم يكرِّروا الاسمَ كان الأوّلُ نصبا، فلمّا كرّروا الاسمَ توكيداً تركوا الأوّل على الذي كان يكون عليه لو لم يكرّروا))[4]، وتركُ

([1]) ينظر: شرح ابن عقيل ،قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري الهمداني(698–769هـ)،ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل،تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد،دار التراث–القاهرة، ط20، 1980م:266/3.

([2]) الكتاب:205/2.

([3]) قال جرير: يا تَيمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ لا يُوقِعنّكُمُ في سَوْأةٍ عمَرُ، ديوان جرير،دار بيروت للطباعة والنشر–بيروت،د. ط،1986م: 219. وقد ورد العجز في الكتاب بـ(يُلْقِيَّنكم)، و(سَوءَة) بهمزة على السطر.

([4]) الكتاب:206/2.

التنوينِ في النداءِ طلبًا للخفةِ، لكثرةِ الاستعمالِ التي معها نابَ الحرفُ عن التركيبِ ((وإنّما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأنّ أوّل الكلام أبدًا النداء، إلّا أنْ تَدَعه استغناءً بإقبال المخاطَب عليك، فهو أوّلُ كلِّ الكلام لك به تَعطف المتكلِّمَ عليك، فلما كثُر وكان الأوّلَ في كلِّ موضع، حذفوا منه تخفيفًا؛ لأنَّهم مما يغيّرون الأكثرَ في كلامهم))[1]، وهنا تظهرُ مراعاةُ سيبويهِ لاتباعِ ما تتبعُهُ العربُ في قولِها. ولا يُرادُ من (التوكيد) هنا المحل الإعرابي لا غير؛ بل أرادَ به سيبويهِ ما يُفيدُهُ التابعُ هنا في التوكيد دلالةً ((فأمّا نَفْسه حين قلت: رأيتُه إيّاه نفسَه، فوصفٌ بمنزلة هو، وإيَّاُه بدلٌ، وإنَّما ذكرتَهما توكيدا، كقوله جلَّ ذكره: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ الحجر/30))[2]، فقد يكونُ نعتًا ((ومثل ذلك الجّماءُ الغفيرُ، فالغفيرُ وصفٌ لازم، وهو توكيد لأنَّ الجّماء الغفير مَثَلٌ))[3]. وهنا أفادَ التكرارُ رفعَ اللبسِ عن اختلاطِ المخاطبِ –المنادى– بغيرِهِ، ممنْ يُعرفُ بذاتِ الاسمِ ((تيم عديّ أضاف تيما إلى عديّ –وهو أخوه– للاحتراز عن تيم مرة، وعن تيم غالب بن فهر، وهما في قريش، وعن تيم قيس بن ثعلبة، وعن تيم شيبان، وعن تيم ضبّة))[4]. ويرى المبردُ (ت285هـ) رأيًا آخرَ على إقحامِ الأوَّلِ بينَ المنادى والمضافِ؛ أنَّ المنادى مضافٌ إلى محذوفٍ، دلّ عليه اللفظُ الثاني ((فإمّا

([1]) المصدر نفسه:208/2.

([2]) المصدر نفسه:387/2.

([3]) المصدر نفسه:107/2.

([4]) شرح ابن عقيل:271/3.

أَقحمت الثاني تأكيدًا للأوّل، وإمّا حذفت من الأوّل المضاف استغناءً بإضافة الثاني. فكأنَّه في التقدير: يا تيمَ عَدِيٍّ يا تيمَ عَدِيٍّ)) [1]. وقيلَ في إعرابِ الثاني النصب على التوكيدِ، أو على إضمار (أعني)، أو البدلِ، أو النداءِ[2]، ويرى الباحثُ أنَّ اللفظَ الثاني (تيمَ عَدِيٍّ) يمكنُ أن يكونَ نعتًا، فقد حملَ (تيم) معنى (صاحب)، وجِيءَ بالنعتِ هنا لأمنِ اللبسِ، ومنعِ التوهمِ بغيرِ المقصودِ، وهو ما يؤمّنُهُ النعتُ.

وقد نصَّ سيبويهِ على أنَّ الرفعَ في اللفظِ الأوّلِ –المنادى– إنّما هو القياسِ ((والرفعُ في طلحةَ، ويا تيمُ تيمَ عدي القياسُ))[3]، لذا عندما جاءَ سيبويهِ بروايةِ النصبِ في المنادى المكرّرِ لفظُهُ؛ لجأ إلى السّماعِ عمّن سمعَ ذلكَ من العربِ، واصفًا ذلكَ باللغةِ الجيدةِ ((وهي لغةٌ للعرب جيّدةٌ))[4].

وهنا يُلحظُ ما اعتمدَهُ سيبويهِ من السّماعِ حجةً في المخالفةِ، مخالفةِ الأصلِ، فإذا كانَ البابُ بابَ تباينٍ عن أصلِهِ؛ تجدُهُ مبنيًا على السّماعِ، شاهدًا وحجةً، ويكونُ ذلكَ أكثرَ ورودًا ووضوحًا في بابِ الصّرفِ، من ذلك ما يُجمَعُ من المذكرِ جمعًا مؤنثًا

([1]) المقتضب: 4/ 227.

([2]) ينظر: شرح ابن عقيل:273/3.

([3]) الكتاب:208/2.

([4]) المصدر نفسه:205/2.

سالمًا، وحقُّهُ غيرُ ذلكَ [1]، وكذلك ما يُسكَّنُ استخفافًا وهو في أصلِهِ متحركٌ [2]، وغيرُها من الأبوابِ.

(1) ينظر: المصدر نفسه:615/3.

(2) ينظر: المصدر نفسه:113/4.

جدول بالأبواب التي بدأها سيبويهِ بالسّماع

الجزء	الباب الذي بدأ بالسّماعِ	الصفحة
ج1	1- هذا باب الإضمار في ليسَ وكانَ كالإضمار في إنّ	69
	2- هذا باب ذكر معنى لبّيْكَ وسَعْدَيْكَ وما اشتُقّا منه	352
	3- هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ والنصبُ، لقُبْحِه أن يكونَ صفة	396
	4- هذا باب ما شُبّه من الأماكن المختصّةِ بالمكان غيرِ المختصّ شُبّهت به إذ كانتْ تقع على الأماكن	412
ج2	1- هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة	83
	2- هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأوّلُ بمنزلة الآخر	205
	3- هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورةً لأنّه مَدعوٌّ له ها هنا وهو غيرُ مَدْعوٍّ	218
	4- هذا بابٌ يكون فيه الاسمُ بعد ما يُحذَف منه الهاءُ بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام لم يَكن فيه هاءٌ قطُّ	245
		276

	5- هذا باب المنفيّ المضاف بلام الإضافة	319
	6- هذا باب النصب فيما يكون مستثنىً مبدَلًا	329
	7- هذا باب ما تكون فيه أَنَّ وأَنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء	413
	8- هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمتَ عنه بمَنْ	415
	9- هذا باب إجرائهم صلةَ مَنْ وخبرَه إذا عنيتَ اثنين كصلة اللَّذَيْن، وإذا عنيتَ جميعًا كصلة الَّذينَ	
ج3	1- هذا باب تسمية المذكّر بلفظ الاثنين والجميع الذي تُلحِق له الواحدَ واوا ونونا	232
	2- هذا باب تسمية الحروف والكَلِمِ التي تُستعمل وليست ظروفا ولا أسماءً غيرَ ظروفٍ؛ ولا أفعالا	260
	3- هذا باب الأَحيان في الانصراف وغير الانصراف	293
	4- هذا باب الشيئين اللَّذينِ ضُمّ أَحدُهما إلى الآخَر	296

	فجُعلا بمنزلة اسم واحد كعَيْضَمُوزٍ وعَنْتَرِيس	320
	5- هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد	326
	6- هذا باب الحكاية التي لا تغيَّر فيها الأسماءُ عن حالها في الكلام	340
	7- هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعدا إذا كان آخره ياءً ما قبلها حَرفٌ مُنكسر	377 378
	8- هذا باب الإضافة إلى الحكاية	380
	9- هذا باب الإضافة إلى الجمع	
	10- هذا باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير طريقته وإن كان في الإضافة قبل أن يكون علماً على غير طريقة ما هو على بنائه	417
	11- هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابُعه شيئاً مما كان رابعَ ما ذكرنا مما كان عدّةُ حروفه خمسة أحرف	448 477 484

	12- هذا باب تحقير بنات الخمسة	
	13- هذا باب ما جرى في الكلام مصغَّرا وترك تكبيره لأنّه عندهم مستصغرَ فاستُغني بتصغيره عن تكبيره	499
	14- هذا باب ما يحقّر على غير بناء مُكبّرِه الذي يُستعمل في الكلام	502
	15- هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو	529 597
	16- هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم	615
	17- هذا بابُ مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة	616
	18- هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث	

	19- هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء لأنه يصير إلى تأنيث	
	20- هذا باب ما جاء بناءُ جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسّر هو على ذلك البناء	
ج4	1-هذا باب ما جاء من المصادر على فعول	42
	2-هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياءُ والواو منهن في موضع اللامات	46
	3-هذا باب افْعوعلتُ وما هو على مثاله مما لم نذكره	75
	4-هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفْعله وليس له فعل وإنّما يُحفظ هذا حفظا ولا يُقاس	100
	5-هذا باب ما كان من الياء والواو	106
	6-هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة	110
		113

	للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت فَعِلَ	123
	7- هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك	136
	8- هذا باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير	149 173
	9- هذا باب الراء	
	10- هذا باب كينونتها في الأسماء	179
	11- هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرَّك، لكراهيتهم التقاء الساكنين	
	12- هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكَّر الذي هو علامة الإضمار ليكون أبينَ	181 204
	لها كما أردت ذلك في الهمزة	335
	13- هذا باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفا أبْيَنَ منه يُشبِهه لأنه خَفِيٌّ وكان الذي يُشبِهه أوْلى	337 421

	14- هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد 15- هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة 16- هذا باب ما كانت الياء فيه أوَّلاً وكانت فاءً 17- هذا باب ما شذ من المضاعف فشُبه بباب أقَمْتُ، وليس بِمُتْلَئِبٍّ	
	المجموع	50

المبحث الثالث

أثرُ السّماعِ في التّحليلِ النحويّ

لو تصفّحَ باحثٌ في كتابِ سيبويهِ لوجدَهُ يحملُ كثيرًا من المسموعاتٍ، ويعتمدُ السّماعَ وهو إحدى ركائزِهِ في تقعيدِ قواعدَ القولِ العربيّ، الأمرُ الذي حدا ببعضِ المحدَثينَ إلى تسميتِهِ بكتابِ الأسمعة [1]، واعتمدَ غيرُهُ من النحويين كالمبرّد (ت 285هـ) على ما نقلَهَ سيبويهِ إذْ يقولُ: ((وَأما قَوْلهم شاة لجبة وَشاءٌ لجَبَات فَزعم سِيبَوَيْهِ أَنهم يَقُولُونَ لجْبة ولجَبة، وَإِنَّمَا قَالُوا لجَبَات على قَوْلهم لجَبة))[2]، وأكثرُ من ذلك حينَ ينقلُ بابَ الاستفهامِ عن النكرة بـ (مَن)، وهو بابٌ في السّماعِ عن العربِ دون أن يشيرَ إلى النقلِ عن سيبويه[3]، وإذا كانَ النحويّون يرَون ((النحو كلّهُ قياس))[4]؛ فسيبويهِ يرى السّماعَ كذلك مقدّمًا إياهُ على القياس كما قالَ في بابِ كلِّ تحقيرٍ كانَ فيه بدلٌ: ((ومن قال هُوَيْئِرٌ فإنَه لا ينبغي له أن يَقيس عليه، كما لا يقيس على من قال أُبَيْنونَ وأُنَيْسِيانٌ، إلّا أن تَسْمع من العرب شيئًا فتُؤدّيَه وتجيءَ بنظائره مما ليس على القياس))[5]، ومثلُهُ ابن جني (ت394هـ)، إذْ قالَ: ((واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى

([1]) ينظر:السّماع ودوره في بناء اللغة دراسة في سماعات سيبويه النثرية،د.فاطمة إبراهيم آل خليفة،كلية الآداب– جامعة الكويت،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية،الحولية الثانية والثلاثون،2011م:13.

([2]) المقتضب:2/ 189. وينظر: الكتاب:627/3.

([3]) ينظر: المقتضب:303/2. وينظر: الكتاب: 408/2.

([4]) لمع الأدلة:95.

([5]) الكتاب:457/3.

شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه))[1]، فالقياسُ في عُرفِ المتعلِّمينَ، والسّماعُ في الواقعِ اللغويّ.

ولمّا كانَ السّماعُ أقوى الحججِ؛ كانَ سيبويهِ يأتي به في أضعفِ المواضعِ، وقليلِها وشاذِّها ونادرِها، فما بعدَهُ حجةٌ. وعلى ذلك كانَ للسماعِ أثرٌ بيّنٌ في الدرسِ النحويّ، وتقريبِ الفواصلِ بينَ التحليلِ والفهمِ لكلامِ العربِ، فالتحليلُ يُشيرُ إلى معرفةِ العناصرِ النحويّةِ والصرفيةِ والدلاليةِ للألفاظِ، وبيانِ حكمِها على المعنى المرادِ وتفسيرِهِ.

يُعرَّفُ التحليلُ النحويّ بأنَّهُ ((تمييزُ العناصر اللفظية للعبارة، وتحديدُ صيغِها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها. بدلالة المقام والمقال))[2]، ويرى بعضُهم أنَّ الواقعَ النحويَّ _حكمًا_ الذي وضعه النحويّون غيرُ الواقعِ اللغويّ المستعملِ، وتطابقُ الأمرينِ أنجعُ ما يصلُهُ اللغويُّ ((والواقع أنَّ النُّحاة حينما بنوا أحكامهم النَّحويّة لم يأخذوا بعين الاعتبار اختلاف اللهجات، وخصائص كلّ منها على حدة، وإنما بنوا أحكامهم على قواعدهم التي ارتضوها دون النظر إلى الواقع اللغويّ الذي كان مستعملًا في كثير من بيئات العرب، وحينما وجدوا أنّ كثيرًا من النصوص النثريّة والشعريّة قد جاءت مخالفة لهذه القواعد وصفوها بالشذوذ تارة، وأخرى جعلوها من باب الضرورة، أو أنّهم تأولوها أحيانًا ولا ينحصر هذا الأمر بتسكين حركة الإعراب للضرورة. بل إنه يجري على

([1]) الخصائص:125/1.

([2]) التحليل النحوي أصوله وأدلته،د.فخر الدين قباوة،دار نوبار للطباعة–مصر،ط1 ،2002م:14.

معظم المسائل التي جعلوها من باب الضرورة. وكان الأحرى بهم أن يتعاملوا معها على أنّها واقع لغوي ثبت استعماله عند الفصحاء من العرب))[1]. ولو فعلوا وقد فعلوا من ذلك شيئًا كثيرًا، فجعلوا النحوَ أنحاءَ لا نحوًا واحدًا؛ بل الصحيحُ أنَّ النحوَ يقومُ على إطارٍ جامعٍ، وهو إطارُ اللّغةِ لا على أُطرٍ متعددةٍ.

ورد السّماعُ في كتابِ سيبويهِ موجّهًا الحكمَ النحويّ، بصورٍ كثيرةٍ نوردُ بعضًا من أمثلتِها.

1- مخالفةُ حكمٍ نحويّ

أكثرُ الأحكام تمثلًا في السّماعِ هو مخالفةُ الحكمِ النّحويّ، كما مرّ بنا في المبحثِ الثاني من هذا الفصلِ، وردَ مثلُ هذا في بابِ ((ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو))[2]، في أسماءٍ وردتْ أحوالًا منصوبةً، عملتْ فيها ما قبلها من الجوامد حاملةً معنى المشتق، ليتسقَ إعمالُ الفعلِ فيها ((وانتصب لأنَّ هذا الكلام قد عمِل فيها كما عمل الرجلُ في العلمِ حين قلت: هذا الرجلُ علمًا))[3]. وهنا جاء النصبُ على التمييز مفسِّرًا. ووجهُ الشبهِ مع سابقِهِ في نحوِ الجامدِ منحى المشتقِ في العملِ فيما

([1]) وسائل التحليل النحوي عند السهيلي في كتابه (الروض الأنف)،د.عادل علي الصراف،مجلة كلية دار العلوم،الكويت،العدد134،مج 38، مارس 2021م:810. وينظر:لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية،د.محمد حماسة عبد اللطيف،دار الشروق،بيروت–لبنان،ط1، 1996م:309.

([2]) الكتاب:118/2.

([3]) المصدر نفسه:118/2.

بعدَهُ، ثمَّ قال ((وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم، حين قلت عشرون درهما؛ لأنّ الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي))[1]، فهو ليس من لفظِ العشرينِ ليكونَ نعتًا، أو حالًا، ولا هو بمنزلةِ الأوّلِ ليكونَ خبرًا، كما في قولنا: هذا زيدٌ ذاهبًا [2]، ومن مواضعِ التمييزِ، بعدَ العددِ على تقديرِ (من) نحو: عشرونَ درهمًا؛ أي عشرونَ من الدراهم ((إنما أرادوا عِشرينَ من الدَّراهم، فاختصروا واستخفوا))[3]، وبإسقاطِ حرفِ الجرّ وال التعريف ولفظِ المفردِ بدلًا من الجمعِ؛ منعًا للثقلِ الحاصلِ في الاستطالةِ ولفظِ الجمعِ. وجِيءَ بالتمييزِ لإيضاحِ ذلك المقدارِ المُعبَّرِ عنه بالعددِ. وبعدَ كلِّ ما تقدَّمَ، استتبَّ الحكمُ بموجبِ التنكيرِ والنصبِ فيما بعدَ العددِ، وهنا يأتي سيبويهِ بخلافِ ذلكَ الحكمِ النحويّ، بشاهدِ سماعي بمجيءِ مرفوعٍ معرفةً ونكرةً بعدَ عشرين في قولِهِ: ((وزعم يونسُ أنَّ قومًا يقولون: هذه عشرون أضعافُها وهذه عشرون أضعافٌ، أي مضاعَفةٌ. والنصبُ أكثرُ))[4]، فهنا لم تقعْ عشرون على (كم)؛ لقولِهِ: ((واعلمْ أنَّ كَمْ

([1]) المصدر نفسه: 118/2.

([2]) ينظر: شرح السيرافي:447/2 وما بعدها.

([3]) الكتاب:203/1. وينظر:عشرون درهمًا في كتاب سيبويه،للمستشرق الإنجليزي كارتر،ترجمة وتعليق د. عبد اللطيف الجميلي و د. حاتم الضامن،مجلة المورد،العراق –بغداد،العدد الأول،المجلد السادس عشر،ربيع الأول 1987م.

([4]) الكتاب:119/2.

تعمل في كل شيءٍ حَسُنَ للعشرين أنْ تَعمل فيه))[1]، إنّما أُريدَ الوصفُ لهذا المقدارِ، أي مضاعَفًا، وقد يجوزُ البدلُ هنا.

ويمكنُ لحاظُ المخالفةَ في السّماعِ في الأبوابِ التي بدأتْ بالسّماعِ في المبحثِ السابقِ.

2- إثباتُ حكمٍ نحويّ

ممّا يوجبُهُ سيبويهِ في صاحبِ الحالِ أنْ يكونَ معرفةً ((فكأنَّ ما يَنتصب من أخبار المعرفة يَنتصب على أنه حالٌ مفعولٌ فيها))[2]، وفي الحالِ التنكيرَ((ألا ترى أنه لا يكون إلّا نَكِرَةً كما أنَّ هذا لا يكون إلّا نكرةً))[3]، ذكرَ هذا وهو يفرّقُ بينَ الحالِ والتمييزِ. وممّا جاءَ في بابِ ((ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة))[4]، ملازمةُ التنكيرِ والتعريفِ لطرفي النعتِ فقالَ: ((وألزموا صفةَ النكرةِ النكرةَ، كما ألزموا صفةَ المعرفةِ المعرفةَ، وأرادوا أن يجعلوا حالَ النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها))[5]، فإذا تماثَلَتِ الحالُ وصاحبُها في التعريفِ والتنكيرِ فهي أقربُ للصفةِ

([1]) المصدر نفسه:157/2.

([2]) الكتاب: 87/2.

([3])المصدر نفسه:44/1و45.

([4]) المصدر نفسه:110/2.

([5]) المصدر نفسه:112/2و113.

منها للحالِ [1]، لكنْ ممّا ثبتَ في كلامِ العربِ مجيءُ صاحبِ الحالِ نكرةً وكذلك حالُهُ ((وزعمَ مَن نثق به أنّه سمع رؤبةَ يقول: هذا غلامٌ لك مُقْبِلًا، جعله حالًا ولم يجعله من اسم الأوّل))[2]، ووجبَ جعلُهُ صفةً على قولِ سيبويهِ ((...فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة))[3]، ويمكنُ هنا أنْ جاءَ صاحبُ الحالِ منكورًا في اللفظِ معرفةً في الدلالةِ؛ فـ (غلامٌ لك) بمنزلةِ (غلامك)؛ لأنَّ لامَ الإضافةِ تُفيدُ الملكيةَ، كما قالَ سيبويهِ في تفسيرِها: ((ولامُ الإضافة، ومعناها المِلْك واستحقاق الشيء. ألا ترى أنّك تقول: الغلامُ لك، والعبدُ لك، فيكون في معنى هو عبدُك. وهو أخٌ له، فيصير نحو هو أخوك، فيكون مستحِقًّا لهذا كما يكون مستحِقًّا لما يملك. فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم))[4]، فلَمْحُ التعريفِ لِما للحرفِ من معنى التملك[5].

وممّا وردَ سماعًا وقوعُ التعريفِ في كلٍّ منهما _الحالَ وصاحبَهُ_ كما قالَ سيبويهِ: ((ومثل ذلك في القبحِ: هذا زيدٌ أسودَ الناسِ، وهذا زيدٌ سيّدَ الناسِ، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو))[6]، والقبحُ في اختلاطِ المعاني بين الصفةِ والحالِ ((فليس هكذا،

([1]) ينظر: شرح السيرافي:442/2.

([2]) الكتاب:113/2.

([3]) المصدر نفسه:113/2.

([4]) الكتاب:217/4.

([5]) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني،الحسن بن قاسم المرادي،تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1، 1992م:96.

([6]) الكتاب:113/2.

ولكن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للنكرة، ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالًا كما تكون النكرةُ فتلتبس بالنكرة))[1]، ويمكنُ للجارِ هنا أن يُقدَّرَ كما قُدِّرَ حذفُهُ في المسألةِ السابقةِ؛ فيكونُ (أسودَ في الناسِ، وسيّدًا فيهم)، وقد يكونُ هذا تكلفًا. وهناك منَ النحويّين مَنْ جوّزَ مجيءَ الحالِ معرفةً إذا كانتْ وصفًا لازمًا [2]، كما في (...أسودَ الناسِ). ويُغلِّبُ سيبويهِ ما قالَهُ العربُ وما استعملوه على غيرِهِ، مُؤكِّدًا على حقيقةِ تَمسّكِهِ بما تَدلُّ عليه القاعدةُ اللغويّةُ، وعدمِ الخروجِ عليها ((فهذا أمرُ النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأجرِهِ كما أجرَوه، وضَعْ كلَّ شيء موضعَه))[3].

وقعَ التوهمُ في ((باب ما ضوعفت فيه العين واللام كما ضوعِفتِ العين وَحْدها واللام وَحْدَها))[4]، فيما ضُوعِفَتْ فيه العينُ واللامُ، نحو (ذُرَحْرَح)، إنْ كانَ على وزنِ (فُعَلْعَل) أم (فُعَلّل)، ولإثباتِ الأوّلِ منهما؛ فصلَ سيبويهِ بالسّماعِ فقالَ: ((يدلك على ذلك قولهم: ذُرَّاحٌ، فكما ضاعفوا الراء كذلك ضاعفوا الراء والحاء))[5]، فيوهمُ اللفظُ تكرارَ الأمثالِ

([1]) شرح السيرافي:442/2.

([2]) ينظر: شرح ابن عقيل:244/2.

([3]) الكتاب:114/2.

([4]) المصدر نفسه:327/4.

([5]) المصدر نفسه:327/4.

في الحاءِ (ذُرَحَّحٌ)، ولثقلِ اللفظِ في توالي الأمثالِ؛ قُلِبتِ الحاءُ الثانيةُ في التضعيفِ راءً [1]، كما قُلِبتْ في بيت الأعشى:

وَتَبْرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ العَرُو سِ رَقْرَقْتَ بالصيّفِ فِيه العَبيرَا [2]

فالأصلُ في (رقرقتْ) (رقّقت) ((والأصلُ في " رَقْرَقْتَ": رَقَّقْتَ؛ لأنه من "الرقة" فأبدل من القاف الوسطى راء))[3]، وما نقلَهُ سيبويهِ من السّماعِ يَدلُّ على تكرارِ الراءِ وهي عين الفعلِ، ولا سيّما أنَّ كليهما بمعنًى واحدٍ ((والذُرَاحُ والذَّريحةُ والذُّرَحْرَحَةُ والذُّرَحْرَحُ والذُّرُحْرُحُ والذُّرَّحْرحُ والذُّرُّوحةُ والذُّرُّوحُ، رواها كُراعٌ عن اللّحيانيّ، كلُّ ذلكَ: دُوَيّبَةٌ أعظمُ من الذُّبابِ شيئًا))[4]، وقد ((قالوا في "ذُرَحْرَح" : ذُرَّاح))[5]، بسقوطِ الحاءِ فتضعيفِ الراءِ ((حيث سقطت فيه الحاء والتقى التّضعيف في الرّائين؛ ولأنه ليس في الكلام فُعَلَّل))[6]، وهنا أثبتَ سيبويهِ حكمًا بزيادةِ الحرفينِ بدلًا من زيادةِ لامِ الفعلِ ((فإذا رأيت

([1]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،أبو البركات بن الأنباريّ ت(577هـ)،تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك وراجعه د. رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط1، 2002م:630.

([2]) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس،شرح وتعليق د.محمد حسين،مكتبة الآداب–مصر،د.ط:95.

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف:631.

([4]) لسان العرب،مادة(ذرح):مج1494/17/3.

([5]) الإنصاف في مسائل الخلاف:633.

([6]) شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير) لصالح بن محمد،دراسة وتحقيق خالد بن محمد بن عبد الله التويجريّ(بحث مقدم لنيل الدكتوراه)،إشراف أ.د. عيّاد بن عيد الثبيتي،كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية،2003م :494/2.

الحرفين ضوعِفا فاجعل اثنين منهما زائدين كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائدًا))[1].

3- تقويةُ حكمٍ نحويّ

حُجَّةُ السّماعِ من الثباتِ والمَنَعةِ ما لا يكونُ بعدَها حُجَّةٌ، لذا يأتي بها سيبويهِ لتقويه تقعيدٍ سابقٍ قياسًا أو سماعًا، من ذلكَ ما وردَ في بابِ ((ما يختار فيه الرفعُ إذا ذكرتَ المصدرَ الذي يكون علاجا))[2]، من الرفعِ في اللفظِ الثاني على تكرارِهِ توكيدًا، نحو: لهُ صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ، فقد أرادَ بالثاني الأوّلَ، أي إعادتَهُ ثُمَّ نَعتِهِ. ومنْ أرادَ غيرَ ذلكَ؛ ذهبَ إلى رفعِ التنوينِ والرفعِ، نحو: لهُ صوتٌ صوتُ حمارٍ، فهو على التشبيهِ، كأنَّه يَشبهُ صوتَ الحمارِ، فهو غيرُ الأوّلِ. ومَنْ أرادَ التفريقَ بينَ هذا التركيبِ وما يشاكِلُهُ من التركيبِ السابقِ؛ إذ الرفعُ في اللفظِ الثاني بالتنوينِ وبقطعِهِ، في حملِهِ من معنًى الوصفِ؛ قالَ بالنصبِ، وجاءَ ذلكَ في السّماعِ ((فكأنَّ الّذين يقولون: صوتَ حمارٍ اختاروا هذا))[3]، حملًا على معنى الحدثِ في المبتدأ (صوتٌ)، وهو مصدرٌ في الأصلِ فيه معنى الفعلِ (صوَّتَ)، جازَ فيه النصبُ على الحالِ أو على الحدثيةِ

([1]) الكتاب:4/327و328.

([2]) المصدر نفسه:1/363.

([3]) الكتاب:1/364.

بإضمارِ فعلٍ بدلالةِ اللفظِ الأوّلِ[1]، ومثلُ ذلك ((له صوتٌ أيَّما صوتٍ، أو مثلَ صوتِ الحمار، أو له صوتٌ صوتًا حَسَنًا، جاز. زعم ذلك الخليلُ رحمه الله))[2]، وهنا جاءَ سيبويهِ بنقلِ السّماعِ عن يونس وعيسى تقويةً لمذهبِ النصبِ ((ويقوِّي ذلك أنَّ يونس وعيسى جميعًا زعما أنَّ رؤبةَ كانَ يُنشِد هذا البيت نصبًا))[3]، وهو قولُهُ:

قولُكَ أقوالًا معَ التَحْلافِ فيهِ ازْدِهافٌ أيَّما ازْدِهَافِ [4]

على ما في (ازدهافٍ) من معنى الفعلِ ((كأنّه قال: تَزْدهف أيَّما ازدهافٍ، ولكنّه حذفه، لأنَّ له ازدهافٌ قد صار بدلًا من الفعل))[5]، وهنا يظهرُ موضعُ السّماعِ شاهدًا مُعضِّدًا، أوردَهُ سيبويهِ لتقويةِ الحكمِ السابقِ بالنصبِ في الثاني.

وفي باب ((ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفًا للأوّل ولا عطفًا عليه))[6]، ذكرَ سيبويهِ قولَ الخليلِ فيه، وهو التعريفُ في المنادى المنكورِ؛ ذلك أنَّكَ قصدتَهُ بالخطابِ طالبًا منه الالتفاتَ نحوكَ ((وزعم الخليل رحمه الله أنَّ الألف

([1]) ينظر: شرح السيرافي:250/2و251.

([2]) الكتاب:364/1.

([3]) المصدر نفسه:364/1.

([4]) مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج،تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي،دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع–الكويت،د.ط:100.

([5]) الكتاب:364/1.

([6]) المصدر نفسه:194/2.

واللام إنَّما مَنَعهما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كلَّ اسم في النداء مرفوعٍ معرفةٌ. وذلك أنَّه إذا قال يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسِقُ ويا أيُّها الرجلُ، وصار معرفةً لأنَّك أشرت إليه وقَصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام...وصارَ معرفةً بغير ألفِ ولام لأنّك إنّما قصدت قصدَ شيءٍ بعينه. وصار هذا بدلًا في النداء من الألف واللام))[1]، وممّا يقويّ ذلكَ، ما جاءَ في السّماعِ من نعتِ المنادى المفارِقِ للألفِ واللامِ بالمعرفةِ، فنقلَ سيبويهِ قولَ يونسِ إذ ((زعم أنّه سمِع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ))[2]، ولا توصفُ المعرفةُ إلّا بمعرفةٍ، وعلى ذلك فارق التنوين كما هو الحال فيما كانَ بالألفِ واللامِ ((ومما يقوّي أنه معرفةٌ تركُ التنوين فيه، لأنه ليس اسمٌ يُشبِه الأصواتَ فيكونَ معرفةً إلّا لم ينوَّن، ولا ينوَّنُ إذا كان نكرةً، ألا ترى أنهم قالوا هذا عَمْرَوَيْهِ وعَمْرَوَيَهِ آخَرُ))[3]، وهنا رسّخَ سماعُ سيبويهِ التعريفَ في المنادى المرفوعِ نكرةً.

4- بيانُ معنًى نحويّ

كثيرٌ ما ترى من مخالفةِ ظاهرِ القولِ للتقعيدِ النحويّ، ومرجعُ ذلك ما هو راسخٌ من حاكميةِ القاعدةِ النحويّةِ على التراكيبِ اللغويةِ، بدلًا من حاكميةِ إرادةِ المتكلّمِ عليها،

([1]) الكتاب:197/2.

([2]) المصدر نفسه:199/2.

([3]) المصدر نفسه:199/2.

والأخيرةُ أولى. ولفضّ هذا التداخلِ وترجيحِ ما هو أولى؛ يَعْمِدُ سيبويهِ إلى السّماعِ آليةً لبيانِ المعنى الذي يطلبُهُ المتكلّمُ، ومعه مخالفتُهُ لعادةِ القولِ.

من ذلك ما جاءَ في بابِ الشرطِ ((هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل))[1]، بجزمِ جوابِ الشرطِ؛ لتعلّقِهِ بالفعلِ الأوّلِ، فيما حلَّ جوابًا لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍ أو عرضٍ، نحو: ألَّا تأتيني أكرمْكَ، أيْ: إنْ تأتِني أكرمْكَ ((وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى إنْ))[2]، وفيه اشتراطُ الكرمِ بالإتيانِ، ومنه قولُ الراجزِ:

متى أنامُ لا يُؤَرِّقْني الكَرِي ليلًا ولا أسمعُ أجراسَ المَطِي[3]

أرادَ إنْ حلَّ نومي لا يؤرِّقْني الكريُّ، بمعنى ((إن يكن منّي نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرِّقْني الكريُّ، كأنَّه لم يَعُدَّ نومَه في هذه الحال نومًا))[4]، وأُنشِدَ على غيرِ هذا المعنى بإشمامِ القافِ ضمًا ((وقد سمعنا من العرب مَن يُشِمُّه الرَّفعَ، كأنه يقول: متى أنام غيرَ مُؤرَّق))[5]، بتكويرِ الشفتينِ للإيهامِ بإرادةِ الضمةِ رؤيةً لا لفظًا، فلو تحققتِ الضمةُ لَكُسِرَ إيقاعُ البيتِ [6]، والإشمامُ هو ((أن تُشِمَّهُ الضَّمة أو الكسرة وهو أقلُّ من

([1]) المصدر نفسه:93/3.

([2]) الكتاب:94/3.

([3]) المصدر نفسه:95/3.

([4]) المصدر نفسه:95/3.

([5]) المصدر نفسه:95/3.

([6]) ينظر: الخصائص:73/1.

رَوْم الحركة، لأنّه لا يُسْمَعُ، وإنّما يتبيّن بحركة الشفَة. ولا يُعتَدُّ بها حركةً لضعفها. والحرف الذي فيه الإشمامُ ساكنٌ أو كالساكن))[1]، وهنا انقطعَ تَعَلّقُ حدوثِ الفعلِ الثاني بالأوّلِ، وعدمُ إرادةِ الشرطِ، فيكونُ الرفعُ على الابتداءِ به غيرَ تابعٍ للشَّرطِ ، كأنَّهُ قال: متى أنامُ أنا لا يؤرّقُني الكرِي ((وإن شئت رفعتَ على أن لا تجعله معلّقًا بالأوَّل، ولكنَّك تَبْتدِئهُ وتَجعل الأوّل مستغنِيًا عنه))[2]، ويمكنُ أنْ يكونَ الراوي بالإشمامِ مستنكِرًا مُستفهِمًا لحالِهِ هذه. وما كانَ ضرورةً في الشعرِ هو صورةٌ من صورِ الإبداعِ لدى الشاعرِ؛ وعليه يمكنُ إرادةُ هذه المعاني كلَّها، وقد عَبّرَ عنها بإشمامِ الحرفِ فحسب.

وبعدَ هذا يأتي سيبويهِ بروايةِ الرفعِ صراحةً في جوابِ الشرطِ ((وسمعنا عربيًّا موثوقًا بعربيته يقول: لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه؛ فهذا كقوله لا تَدْنُ من الأسد يأكلُك))[3]، ثُمَّ يقويّ ما أتى به من السّماعِ بالقرآنِ الكريمِ، فالرفعُ كما في قوله تعالى :﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (الأنعام/91)، وكذلك في قولِهِ تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ (طه/77)،

([1]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،إسماعيل بن حماد الجوهري (ت940هـ)،تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين_بيروت،ط2 ،1979م،مادة(شمم):1962/5.

([2]) الكتاب:95/3و96.

([3]) المصدر نفسه:98/3.

وهنا جاءَ سيبويهِ بمعنًى نحويٍّ تطلبُهُ العربِ في قولِها، ومثلُهُ جاءَ به القرآنُ الكريمُ، وهذا تحقيقُ أسبقيةٍ لا تفضيلٍ.

وفي ((باب عدة ما يكون عليه الكلم))[1]، ذكرَ سيبويهِ حروفَ الجرِّ وأنَّ لها معانيَ، من هذه الحروفِ (عنْ) ((وأمّا (عَنْ) فلما عدا الشيءَ، وذلك قولك: أطْعَمَهُ عَنْ جوعٍ، جعل الجُوع منصرِفًا تاركًا له قد تجاوزه))[2]، ومثّلَ لها سيبويهِ بقول أبي عمرو ((سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس. وناسٌ يقولون: رميت عليها. وأنشد:

أرمِي عليها وهي فرعٌ أجمعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصبعُ))[3]

وذُكِرَ في معناها هنا الاستعانةُ بمعنى الباءِ[4]، لكنَّ سيبويهِ يرى فيها المجاوزةَ على الأصلِ ((ورميتُ عن القوس، لأنه بها قَذف سهمه عنها وعدّاها))[5]، وموطنُ الشاهدِ في نقلِ تعديةِ الفعلِ بـ (على) سماعًا، وفي ذلك معنًى يريدُهُ المتكلِّمُ غيرَ المجاوزةِ في استعمالِ (عن)، ففي استعمالِها ذكرٌ للسهمِ، وفيه المجاوزةُ، بينما في استعمالِ (على)

([1]) الكتاب:216/4.

([2]) المصدر نفسه:226/4.

([3]) المصدر نفسه:226/4.

([4]) ينظر: الجنى الداني:246.

([5]) الكتاب:227/4.

مدارُ الحديثِ عن القوسِ، وهذا ما يتضحُ في البيتِ، قد صُنِعَتْ من غصنٍ تامةٍ، غيرِ مشقوقةٍ، وطولُها كذا.

وهنا نجدُ سيبويهِ قد سخَّرَ السّماعَ لإثباتِ معنًى نحويّ، يمثِّلُ غايةَ الخطابِ لدى المتكلِّمِ، وهو سيِّدُ قولِهِ، وهو غيرُ خارجٍ عن سمتِ العربِ في قولِها.

5- إجازةُ قضيّةٍ نحويّةٍ

منَ الألفاظِ ما يكونُ نكرةً، لا تدخلُهُ (ال) التعريفِ ولا تفيدُهُ الإضافةُ تعريفًا، وهو ((باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة))[1]، من ذلك (كلّ)، تجدُها تُضافُ إلى النكراتِ ولا تُوصَفُ بها إلّا النكراتُ ((ومما يدلُّك على أنَّهن نكرةٌ أنهن مضافات إلى نكرة، وتوصَفُ بهن النكرةُ))[2]، واستدلَّ سيبويهِ على تنكيرها بأنَّها تَوصَفُ بالنكراتِ ((وجعل دلائل التنكر فيها أنها توصف بالأسماء النكرات))[3]، ولإجازةِ ذلك ينقلُ سيبويهِ عن شيخِهِ الخليلِ إنشادَ بعضِهم وصفَ (كلّ) بالنكرةِ على الرغمِ من إضافتِها؛ لمحًا لتنكيرِها ((وحدّثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته يُنشِد هذا البيت، وهو قول الشّماخ:

([1]) الكتاب:110/2.

([2]) المصدر نفسه:110/2.

([3]) شرح السيرافي:440/2.

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسِه لوَصْلِ خليلٍ صارِمٌ أو معارِزُ))[1]

وكأنَّ الراويَ أرادَ (كلٌّ غيرُ هاضمِ...)، ولا سيّما كلمةُ (خليل) في الشطرِ الثاني توجبُ خليلًا؛ لذلك لم يُلْتَفَتْ إليه في صدرِ البيتِ، ووقعَ الرفعُ في (غير) صفةً لـ (كلّ)، بدلًا من الكسرِ صفةً للمضافِ إليه (خليل)، وجازَ ذلك لِملازمةِ التنكيرِ لـ (كلّ)، حتى وإنْ أُضيفتْ.

للسّماعِ أثرٌ بيّنٌ في بابِ الصرفِ، وهو أكثرُ ورودًا في أبوابِهِ، من ذلك ما جاءَ في ((باب ما يسكن استخفافًا وهو في الأصلِ متحرك))[2]، وفيه طلبٌ للخفةِ ((وذلك قولهم في فخذٍ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي الرَّجُل: رَجْلٌ، وفي كَرُمَ الرجُلُ: كَرْمَ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، وهي لغةُ بكر بن وائل، وأُناسٍ كثير من بني تميم))[3]، فيُجيزُ فيه سيبويهِ تسكينَ الحرفِ الأوسطِ، للتخفيفِ من الثِّقلِ الحاصلِ من الابتداءِ بالفتحِ ثم الكسرِ، كما في فَخِذٍ، اسمًا، وفي عَلِمَ، فعلًا، وفيه الانتقالُ من الأخفِّ إلى الأثقلِ، إذ الانتقالُ من فتحِ الشفةِ في الفتحِ إلى خفضِها في الكسرِ((وإنما حملهم على هذا أنّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتَهم عن المفتوحِ إلى المكسور، والمفتوح أخفُّ عليهم، فكرهوا أن

([1]) الكتاب:110/2.

([2]) المصدر نفسه:113/4.

([3]) المصدر نفسه:113/4.

ينتقلوا من الأخفِّ إلى الأثقل))[1]. أمّا في الانتقال من الفتحِ إلى الضمِّ، كما في رَجُلٌ، وكَرُمَ، اسمًا وفعلًا، فالثقلُ أكثرُ؛ فالفتحُ برفعِ الشفةِ العليا فحسب، والضمُّ في تدويرِ الشفتينِ معًا، وفيه اشراكُ جزأينِ بدلًا من جزءٍ واحدٍ، فخُفِّفَ ذلك بسكونِ الثاني، فلا نجدُ مثلَ ذلك فيما كانَ على فتحتينِ ((وأمّا ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكِّنون مِنه، لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم من الضمّ والكسر، كما أنَّ الألف أخفُّ من الواو والياء. وسترى ذلك إن شاءَ الله، وذلك نحو: جَمَلٍ وحَمَلٍ ونحو ذلك))[2]، وهنا صارَ للكلمةِ الواحدةِ لفظانِ، الأوّلُ منهما أصلٌ، وما حلَّ فيه التَّخفيفُ فرعٌ، وجاءَ في ذلك ((أنه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزنان أو أكثر من الأوزان المذكورة قبلُ: إن أصل بعض أوزانها البعضُ الآخر، كما يقال في فَخْذٍ _ بسكون الخاء_ إنه فرع فَخِذ بكسرها))[3].

وفي أمثلةِ السّماعِ أعلاه، التي أتى بها سيبويهِ، إجازةٌ لوجهٍ نحويٍّ أقرَّهُ ما سُمِعَ عن العربِ في قولِهم.

ويُلحظُ في مواضعِ السّماعِ أعلاه جانبُها المؤثِّرُ في توجيهِ التَّحليلِ النَّحويّ، نحو وجوهِ المخالفةِ، أو الإثباتِ، أو الإجازةِ، وغيرِها من وجوهِ التقعيدِ النحويّ.

([1]) الكتاب:114/4.

([2]) المصدر نفسه:115/4.

([3]) شرح الشافية:40/1.

الفصلُ الثالثُ

تصنيفُ سماعيّاتِ سيبويهِ

مدخل الفصل الثالث

يُورِدُ سيبويهِ ما سَمِعَهُ من قولِ العربِ في كثيرٍ من مواضعِ كتابِهِ، وللعربِ عاداتٌ كلاميّةٌ، وطرائقُ لَهَجّيةٌ في سُبُلِ القولِ، ولكلٍ منها وجهٌ مقبولٌ، خلا التعارضَ، منها ما تعلّقَ باللفظِ وما يطرأُ عليه من تغيراتٍ تحملُها الظواهرُ الصّرفيّةُ أو الصوتيّةُ. وكانَ للسّماعِ القولُ الفصلُ في توجيهِ أبنيتِها، وأدائِها النطقيّ. فصنّفَ الباحثُ مواضعَ السّماعيّاتِ على وفقِ موضوعِها اللغويّ، وحاولَ دراستَها دراسةً لسانيّةً تحليليّةً. منها ما تعلّقَ بالأبنيةِ وما تتعرضُ له من ظواهرَ صرفيّةٍ أو صوتيّةٍ، ومنها ما تتعلّقُ بالتراكيبِ اللغويّةِ، فقامَ الباحثُ بدراسةِ مواضعِ السّماعِ، في جانبِيها الصرفيّ والتركيبي، مع بيانِ أثرِها في الحكمِ النّحويّ، وإيرادِ ما يمكنُ إيرادُهُ من آراءِ النحويّينَ في ذلك؛ للوقوفِ على مذهبِ سيبويهِ مع غيرِهِ من اللغويّينَ، اتفاقًا واختلافًا. وكذلك مراقبةُ النظرةِ اللسانيّةِ المعاصرةِ للغةِ، وحضورِها في سّماعيّاتِ سيبويهِ، بما تدعو إليه من مبادئها، التي تقومُ عليها نظرياتُها اللغويّةُ الحديثةُ، وإظهارِ فكرِ سيبويهِ، وإداركِهِ لِمَا هو خارجُ اللغةِ، كالمقاميّةِ والمنزلةِ بينَ المتخاطِبَينِ، ممّا له أثرٌ في الأداءِ الكلاميّ، وفي توجيهِ الحكمِ اللغويّ.

المبحث الأوّلُ

السّماعياتُ المُتعلّقةُ بالأبنيةِ وما يَطرأُ عليها

تمتلكُ الكلمةُ دَلالةً تُرشدُ إليها، تكفَّلَ المعجمُ بحصرِها، وإلى جانبِ ذلك بنيةٌ تَنْتَظِمُ بها حروفُها، بتواليها وحركاتِها، اعتنى بها علمُ الصرفِ وبعضٌ من جوانبِ علمِ الصوتِ، ومن ذلك تَكتسِبُ حقَ عروبتِها، واستعمالِها في اللغةِ العربيةِ.

قدّمَ سيبويهِ الكلامَ عن الجملِ وأحوالِها التركيبِيّةِ، ثمَّ الصرفَ وهو يتعلقُ باللفظِ المفردِ، فالصوتَ في الحرفِ أو بعضِهِ. ونقلَ سيبويهِ الكثيرَ من رواياتِ السّماعِ في البابينِ الأخيرينِ؛ فنقلُ اللفظِ المفردِ أقربُ للتحقيقِ منه إلى التركيبِ، وقد بلغتْ في ذلكَ نحوَ (3768) موضعًا، بما يمثّلُ (89,6%) من مواضعِ السّماعِ في الكتابِ. وهنا استعملَ سيبويهِ الفعلَ (قالَ ومصدرَهُ) كثيرًا في مواضعِ السّماعِ، وما يُؤخَذُ بالنظرِ عن ذلك عطفًا بحرفِ الواو.

1- الأصولُ القَبْليّةُ (الافتراضيّة)

تُشكّلُ حقيقةُ النطقِ ببعضِ الأصولِ القبليّةِ (الأصول الافتراضيّة) للصيغِ الصرفيةِ أهمَّ مشكلاتِ الدرسِ الصرفيّ الأكاديميّ، تلك التي يأتي أصلُها من الأفعالِ المهموزةِ أو المعتلةِ، خاصةً ما تعرَّضَ منها للظواهرِ الصوصرفيةِ، كالحذفِ والإعلالِ والإبدالِ وغيرها، ويعودُ ذلك إلى قلّةِ تعرضِ المصادرِ لها، حتى عُدّتْ تلكَ البنى صيغًا تخَيُّليّةً

غيرَ منطوقةٍ، من ذلك ((حذفوا الهمزة من أخوات "أُكرِم"، نحو "نُكْرِم، وتُكْرِم، ويُكْرِم" والأصل فيه "نُؤَكْرِم، وتُؤَكْرِم، ويُؤَكْرِم" كما قال الشاعر:

فإنَّه أهلٌ لأنْ يُؤكْرِما)) [1]

لكنّنا نجدُ سيبويهِ ينقلُ روايةَ القولِ بالصيغةِ الأصلِ في اسم المفعولِ من معتلِ العينِ، دونَ النقلِ والحذفِ ((وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مَخْيوط ومَبْيوعٌ، فشبَّهوها بصَيودٍ وغَيورٍ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتُهْمَزَ))[2]، بدلًا عن: مَخِيْط ومَبِيْع، إذ ((أُسكنت العين وأُذهبت واو مفعولٍ، لأنه لا يلتقي ساكنان))[3]، فهي على وزن (مَفْعُول)، فتكونُ (مَبْيُوْع)، وبنقلِ الضمةِ إلى الفاءِ، تُصبحُ (مَبُيْوْع)، فيتوالى ساكنانِ، فتحذفُ واو (مفعول)، وتُبدلُ ضمةُ الفاءِ كسرةً؛ لمجانسةِ الياءِ، فتنتهي إلى: مَبِيْع؛ ورأى الأخفشُ الحذفَ في عينِ الفعلِ ((ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثمّ يقلب الضمة كسرة لتصحّ الياء فيلتقي الساكنان: الياء وواو "مفعول"، فتُحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فيقول: مَبِيعٌ))[4]، وحجةُ الأخفشِ أنَّهُ لا يمكنُ حذفُ الواو لمجيئها لمعنى المفعوليةِ، بينما لا معنى لبقاءِ عينِ

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف:8.

([2]) الكتاب:348/4.

([3]) المصدر نفسه:348/4.

([4]) الممتع الكبير في التصريف،ابن عصفور الإشبيليّ،تحقيق د. فخر الدين قباوة،مكتبة لبنان ناشرون،ط1، 1996م : 296و297.

الفعلِ، وقولُ الخليلِ وسيبويهِ أقربُ للصوابِ بحذفِ واوِ مفعولٍ؛ لأنها طارئةٌ ليست أصلًا كما في الياءِ عينًا للفعلِ [1]. وإذا كان الأخفشُ يرى أنَ حذفَ الواو إسقاطٌ لمعنى المفعوليةِ؛ فهي تُلحَظُ في زيادةِ الميمِ أولًا. وما نقلُهُ سيبويهِ من السّماعِ على الأصلِ يشيرُ إلى تتبعِ بعضِ العربِ لِما قبلَ الياءِ، ولم يلتفتوا إلى أمرِ ما بعدَها، في أنْ تقعَ الياءُ المضمومةُ بعدَ ساكنٍ غيرِ الألفِ، وإلّا لأُبدلتْ همزةً ((يعني: أنهم شبهوا مخيوط بصيود في ضم الياء وترك الإعلال ولو كانت هذه الياء بعد ألف لهمزت كما همزت في بائع وهائب وزائد))[2]. وبذلك خفَّ الثقلُ الحاصلُ من تحركِ الياءِ بالضمّ.

وما نقلَهُ سيبويهِ من روايةِ الأصلِ القبلي لاسمِ المفعولِ من معتلِ العينِ، قد يشيرُ إلى مرحلةٍ ما من مراحلِ التيسيرِ الصرفيّ، إذ النطقُ بما يحملُهُ اللفظُ من ثقلٍ في توالي حروفِ العلّةِ، ثمَّ إخضاعُهُ لظاهرةِ الإعلالِ، بتعاورِ حروفِ العلّةِ، لتسهيلِ نطقِهِ وصولًا إلى صورتِهِ السمعيةِ الحاضرةِ.

ونقلَ سيبويهِ روايةَ الأصلِ في اسمِ المفعولِ من المعتلِ الآخرِ، دون إعلالٍ ((قالوا: مَرْضِيٌّ وإنَّما أصله الواو. وقالوا مَرْضُوٌّ فجاءُوا به على الأصل والقياس))[3]، فقد يردُ

([1]) ينظر: المصدر نفسه:297.

([2]) شرح السيرافي:247/5.

([3]) الكتاب:385/4.

المثالانِ من (رضا) إتباعًا للماضي، والأكثرُ الأوّلُ منهما [1]. فقد كانَ على بناءِ (مَفْعُول)، ليكونَ (مَرْضُوو)، فأُدْغِمَ الواوانِ وشُدِّدا لتُصبحَ (مَرْضُوٌّ)، أمّا في الياءِ فهو (مَرْضُوي)، فقُلِبَتِ الواو ياءً؛ مراعاةً لكونِ الياءِ أصلًا هنا، وأُدغِما، مع كسرِ ما قبلهما[2]، وروايةُ سيبويهِ تنقلُ السّماعَ في أصلِ اللامِ هنا، وهو الواو، فقد قيلَ فيه أنّهُ يائي ((وتثنيةُ الرّضا رِضَوانِ ورِضَيانِ، الأُولى على الأصلِ والأخرى على المعاقبةِ...الجوهري: وسَمِعَ الكسائيُّ رِضَوَانِ وحِمَوانِ في تثنيةِ الرِّضا والحِمى، قال: والوجهُ حِميَان ورِضَيانِ، فمنَ العربِ منْ يقولُهما بالياءِ على الأصلِ، والواوُ أكثرُ))[3]، ويمكنُ أنْ يكونَ الواويُّ هنا أصلًا متروكًا؛ للثقلِ الحاصلِ في توالي ثلاثِ واواتٍ، في الصائتِ والواوِ المُشَدَّدِ، ليَسلمَ البناءُ يائيَ اللامِ.

2- الممنوعُ من الصّرفِ

من أبوابِ الصرفِ الممنوعُ من الصرفِ، وهو بعضُ الأسماءِ والصفاتِ ممّا لا يَقبلُ التنوينَ والكسرةَ؛ لمخالفتِها قوانينَ الأسماءِ (الأصول) التي يجبُ أنْ يكونَ عليها بناؤها في العربيةِ [4]، وهذهِ المخالفةُ تُظهرُ ثقلًا فيه، كما في ثقلِ الفعلِ ((فاستثقلوا التنوينَ

([1]) ينظر: شرح الشافية:171/3.

([2]) ينظر: المهذب في علم التصريف،د. صلاح مهدي الفرطوسي ود. هاشم طه شلاش،مطابع بيروت الحديثة،ط1، 2011م:247.

([3]) لسان العرب: مادة (رضي):1663/17/3.

([4]) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:223وما بعدها.

فيه كما استثقلوه في الأفعال))[1]، وثقلِ التعريفِ ((وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لِثقَل المعرفة عندهم))[2]، وقد أشارَ إليها سيبويهِ في مُفتتحِ كتابِهِ، مدارُها كثرةُ الاستعمالِ، وأوْلويةُ بعضِها على بعضٍ ((واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكنًا...))[3]. وهي عللٌ عشرٌ تمنعُ الاسمَ من الصرفِ ((ونقصان التمكن في الاسم أن يدخل عليه ما يثقله مما هو فرع فيه غير أصل، وذلك عشرة أشياء: وزن الفعل، وشبهه، والصفة، والتأنيث، والتعريف، والجمع والعدل، والعجمة، وزيادة الألف وحدها، والألف والنون في آخر الاسم، وجعل الاسمين اسمًا واحدًا))[4]، وممّا ذكرَهُ سيبويهِ أمثلةٌ لما لحقتْهُ ألفُ التأنيثِ بعدَ ألف [5]، كحمراءَ، فأصلُها (أحمر) زيدَ في آخرها ألفانِ، وقُلِبْتِ الأخيرةُ همزةً ((فقد جاءت في هذه الأبنية كلَّها للتأنيث. والألفُ إذا كانت بعد ألفٍ، مثلُها إذا كانت وحدها، إلّا أنّك همزت الآخِرة للتحريك، لأنّه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدلٌ عن الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل))[6]، ومنه ما قد يُختلَفُ في صرفِهِ؛

([1]) الكتاب:193/3.

([2]) المصدر نفسه:194/3.

([3]) الكتاب:20/1. ويمكن لحاظُ ما بعدها 21و22.

([4]) شرح السيرافي:3/ 454.

([5]) الكتاب:213/3.

([6]) المصدر نفسه:214/3.

لاختلافِهم في أصلِهِ، ونقلَ سيبويهِ السّماعَ في صرفِهِ ومنعِهِ ((أما غَوْغَاء، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عَوْراءَ؛ فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قَضْقاضٍ، فيذكّر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجيء على هذا البناء إلّا ما كان مردّدا والواحدة غَوْغاء))[1]، فمن منعَها من الصرفِ يرى أنّها (فَعْلاء) من (غوغَ) فأنّثَ بزيادةِ الألفِ وانقلابِ الهمزةِ ((غوغ الغاغُ: الحَبَقُ، واحدتُهُ غاغةُ، والغاغةُ: نباتٌ يشبه الهربُون... أصلُ الغَوْغَاءِ الجَرادُ حينَ يَخِفُّ للطيرانِ ثمَّ استُعيرَ للسفلةِ من الناسِ والمتسرّعين إلى الشرّ))[2]، ومن صرفَها عدّها (فَعْلال)، مَاثَلَ (قَضْقاضٍ)، بتكرارِ القافِ والضادِ، من المضاعَفِ (غَوْغوَ) ولم تفردِ المعجماتُ لهذا الفعلِ بابًا، إنّما أشارتِ إليه عَرَضًا، فهو ((الصوتُ والجَلَبَةُ))[3]، فتكرارُ الحرفينِ يَدلُّ على تكرارِ الصوتِ المُتَشكِّلِ في الطبيعةِ، كما في (زَلْزَلَ ودَمْدَمَ) من دلالةِ الصوتِ، فكانَ على زنةِ (غَوْغاو) قُلِبَ آخِرُهُ همزةً، ففقدَ التأنيثَ وعلى ذلكَ عادَ للصرفِ. وهنا نلحظُ موضعَ السّماعِ في صرفِ هذا البناءِ وعدمِ صرفِهِ، على وفقِ ما تراه العربُ من معنًى يَرجِعُ إليه.

([1]) المصدر نفسه:215/3.

([2]) لسان العرب: مادة (غوغ):3317/36/5.

([3]) ينظر: المصدر نفسه: مادة (غوى):3321/36/5.

ومن عِلَلِ المنعِ العَلَميّةُ والتأنيثُ، إذ تُعاملُ أسماءُ الأماكنِ معاملةَ الأَنَاسِي، فإنْ أُريدَ بها الأرضُ أُنِثتْ ومُنعَتْ من الصرفِ، وإنْ أُريدَ بها البلدُ ذُكِّرتْ وصُرِفتْ، وفي ذلك جاءَ ((وأمّا واسطٌ فالتذكيرُ والصرفُ أكثر، وإنَّما سُمي واسِطًا، لأنه مكانٌ وَسَط البصرةَ والكوفةَ. فلو أرادُوا التأنيث قالوا: واسِطةٌ. ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف))[1]، فعلى الرغمِ من اتّضاحِ التذكيرِ في (واسطٍ)، فلم يحملْ علامةَ التأنيثِ[2]، إلّا أنَّ بعضَهم يرى فيه أرضًا محدَّدةً فمنعَها من الصرفِ، ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ﴾ (يوسف/21)، إنّما أرادَ أرضَ مصرَ بعينِها، ولو أرادَ مصرًا من الأمصارِ لفقدتِ التعريفِ ومعه المنعُ. وكذلك قالتِ العربُ في هجرٍ، تذكيرًا وتأنيثًا، جعلتْها أرضًا معروفةً، ومنعتْها من الصرفِ على الرغم من وضعِها على أخفِّ ما تكونُ عليها الأسماءُ في العربيةِ؛ ثلاثيةَ الوضعِ، فقد سُمِعَ تأنيثُها ((وسمعنا من يقول: كجالبِ التَّمْرِ إلى هَجَرَ يا فتى))[3].

وكذلك أسماءُ القبائلِ، فتأتي أسماءُ القبائلِ نسبةً للشخوصِ ممّن يمثّلون عُلِّيَّةَ قومِهم، وقد ترِدُ أسماءُ الآباءِ على حالِها، يُنسَبُ إليها الأبناءُ، كما جاءَ في بابِ ((أسماء القبائل

([1]) الكتاب:243/3.

([2]) ينظر: شرح السيرافي: 4/ 14.

([3]) الكتاب:244/3.

والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم))[1]، فتكونُ مؤنثةً في الأولى ممنوعةً من الصرفِ، مذكّرةً في الثانيةِ مصروفةً. ووقعَ السّماعُ في ذلك ((ومما يقوّي ذلك أن يونس زعم: أنَّ بعض العرب يقول: هذه تميمُ بنتُ مُرٍّ. وسمعناهم يقولون: قَيْسُ بنتُ عَيْلانَ، وتميمُ صاحبةُ ذلك. فإنَّما قال: بِنْت حين جعله اسمًا للقبيلة))[2]، فأرادَ في (تميم) هنا القبيلةَ، فلم يصرفْها. وتردُ مصروفةً؛ لأنّها لمذكّرٍ أو على نيّةِ الإضافةِ، في قولنا: هذهِ تميمٌ، أي: بنو تميمٍ، وقد تذهبُ تلك المعارفُ أعلامًا للحيّ فتقعُ مصروفةً ((وقد تكون تميمٌ اسمًا للحيّ. وإن جعلتها اسمًا للقبائل فجائز حسن))[3]، فإنْ كانَ الاسمُ أكثرَ ما يُعرفُ في القبيلةِ؛ لم يُصرَفْ، وإنْ عُرفَ أبًا صُرِفَ ((غير أنه قد يجيء الشيءُ يكون الأكثرَ في كلامهم أن يكون أبًا، وقد يجيءُ الشيءُ يكون الأكثرَ في كلامهم أن يكون اسمًا للقبيلة. وكلٌّ جائز حسن))[4]، ويُلمحُ في نصّ سيبويهِ مفهومُ التداوليّةِ في استعمالِ هذه الأعلامِ، بما أشارتْ إليه ((فإذا قلت: هذه سَدوسُ، فأكثرُهم يجعله اسمًا للقبيلة. وإذا قلت: هذه تميمٌ فأكثرهم يجعله اسمًا للأب. وإذا قلت: هذه جُذامُ فهي كَسدوسَ. فإذا قلت: من بني سَدوسٍ فالصَّرفُ؛ لأنَّك قصدتَ قصدَ الأب))[5]، فهذهِ الأسماءُ

([1]) المصدر نفسه:246/3.

([2]) المصدر نفسه: 249/3.

([3]) الكتاب:250/3. وكذلك ينظر: شرح السيرافي:17/4.

([4]) الكتاب:249/3.

([5]) المصدر نفسه:249/3.

تكونُ على أصلِها أو للقبيلةِ على السعةِ، على ما كانتْ عليه من الاستعمالِ، مثلَما دلَّ عليها السّماعُ.

3- النّسبُ

سمّى سيبويهِ النسبَ بابَ الإضافةِ أو النسبةِ [1]، وذكرَ من ذلك ما حُذِفَتْ لامُهُ في ((باب الإضافةِ إلى بنات الحرفين))[2]، فيكونُ النسبُ على حذفِهِ أو بردِّ المحذوفِ منه ((اعلم أن كلّ اسم على حرفين ذهبتْ لامُه ولم يُرَدَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل، فإنَّك فيه بالخيار، إنْ شئتَ تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيّرته فرددت إليه ما حُذف منه))[3]، فجاءَ بالسّماعِ في (شَفَةٍ) بقوله ((ومن ذلك أيضًا قولهم في ثُبةٍ: ثُبِيٌّ وثُبَوِيٌّ، وشَفةٍ: شَفِيٌّ وشَفَهِيٌّ. وإنّما جاءت الهاءُ لأنَّ اللام من شَفةٍ الهاءُ. ألا ترى أنك تقول: شِفاهٌ وشُفَيْهةٌ في التصغير))[4]، فسيبويهِ يَنقلُ ويرى أنَّ (شَفَةً) من بناتِ الهاء، بدليلِ ظهورِها في التكسيرِ والتصغيرِ، على الرغمِ من عدمِ ظهورِها في التثنيةِ والجمعِ السالمِ[5]، وقد يكونُ أنَّهم استغنَوا عن الجمعِ السالمِ بجمعِ التكسيرِ ((وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء

([1]) ينظر: المصدر نفسه:335/3.

([2]) المصدر نفسه:357/3.

([3]) المصدر نفسه:357/3.

([4]) المصدر نفسه:358/3و359.

([5]) ينظر: شرح السيرافي:114/4.

عنه بالمكسر، نحو شفة وأمة))[1]، ويرى غيرُهُ أنّها عوضٌ عن الواو ((ومن قال أن لامها واو فإنه يقول إذا رَدَّ: شَفَوِي، والصوابُ ما قدَّمناه، بدليل شَافَهْتُ وَالشِّفَاه))[2]،ومنهم من يُظهرُ الواو في جمعِ التكسيرِ ((وزعمَ قومٌ أنَّ الناقصَ من الشَفةِ واوٌ لأنَّهُ يقالُ في الجمعِ شَفَواتٌ. قالَ ابنُ بري، رحمه اللهُ : المعروفُ في جَمْعِ شَفَةٍ شِفاهٌ، مُكَسَّرًا غيرَ مُسلَّمٍ، ولامُهُ هاءٌ عندَ جميعِ البصريينَ، ولهذا قالوا الحروفُ الشَّفَهِيَّةُ ولم يقولوا الشَّفَوِيَّة، وحكى الكِسائِيُّ:... قالوا: شَفَهاتٌ وشَفَواتٌ، والهاءُ أَقْيَسُ، والواوُ أعَمُّ))[3]، ومن المُحدَثينَ من يُنكرُ الهاءَ ويذهبُ إلى الحذفِ أو رَدِّ الواو ((جاز الأمران في النسب، نحو: غَدٍ وشَفَةٍ، تقول فيهما: غِدِيّ وشَفِيّ، أو غَدَوِيّ وشَفَويّ))[4]، ويجعلُ سيبويهِ من شَفَةٍ مثالًا على ذواتِ الهاءِ في أكثرَ من موضعٍ في الكتابِ ((ومن جعل سَنةً من بنات الهاء قال: سُنَيْهةٌ وقال: سانَهْتُ، فهي بمنزلة شَفةٍ، تقول: شَفَهِيٌّ وسَنَهيٌّ... ومن العرب من يقول: عُضَيْهةٌ، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شَفَةٍ إذا قالوا ذلك))[5]، وكذلك ((ومن ذلك أيضا شَفةٌ تقول: شُفَيْهةٌ، يدلّك على أنَّ اللام هاءٌ شِفاهٌ.

([1]) شرح الشافية:64/2.

([2]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ت 761هـ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،منشورات المكتبة العصرية، بيروت– لبنان،د.ط:338/4.

([3]) لسان العرب، مادة (شفه):2293/24/4.

([4]) شذا العرف في فن الصرف،أحمد بن محمد بن احمد الحملاوي ت1315هـ،قدّم له د. محمد بن عبد المعطي،دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع،د.ط:187.

([5]) الكتاب:360/3.

وهي دليلٌ أيضا على أنَّ ما ذهب من شَفةٍ اللام، وشافَهْتُ))[1]، وبهذا دلَّ سيبويهِ على تأصُّلِ الهاءِ في شفةٍ، أقربَ منها أن تكونَ عوضًا عن الواو.

4- وصفُ المُؤنّثِ بالمُذكَّرِ

جاءَ في بابِ ((ما يكون مذكَّرًا يوصف به المؤنثَّ))[2]، ما يُوصَفُ فيه المؤنثُ بالمذكرِ، نحو: امرأةٌ حائضٌ، فلم يطلبوا الفعلَ هنا، ولو كانَ لحلَّتِ التاءُ كما في: يذهبُ وتذهبُ، وينقلُ سيبويهِ ما سَمِعَه عن العربِ ((كما قالوا: ناقةٌ ضامِرٌ))[3]، وعليه قولُهُ تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ (الحج/27)، فأرادَ الوصفَ لا الحدثَ ((ومن ذلك قولهم حائض وطالق وطامث أي ذات حيض وطلاق وطمث في أصح الأقوال))[4]، ومذهبُ الخليلِ وسيبويهِ ((أنَّهم إذا قالوا حائضٌ فإنَّه لم يُخرِجه على الفعل، كما أنه حين قال: دارعٌ لم يُخرِجه على فَعَل، وكأنّه قال: دِرْعِيٌّ. فإنَّما أراد ذاتُ حَيضٍ ولم يجيء على الفعل))[5]، أمّا الكوفيون فيرون أنْ لا حاجةَ للتاءِ هنا، فهذهِ الصفاتُ ألزمُ للمؤنثِ ((ذهب الكوفيون إلى أن

([1]) المصدر نفسه:451/3.

([2]) الكتاب:383/3.

([3]) المصدر نفسه:383/3.

([4]) شرح المفصل:15/6.

([5]) الكتاب:383/3و384.

علامة التأنيث إنما حذفت من نحو "طالِق، وطامِث، وحائِض، وحامِل" لاختصاص المؤنث به))[1]، وقولُ الخليلِ وسيبويهِ أنسبُ، وقد جاءَ به قولُهُ تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ (الحج/2)، ففي (مرضعةٍ) أتى بالتاءِ للدلالةِ على الحالِ، بأنّها (تُرضعُ)[2]، وفيها مباعدةُ الأمِّ عن رضيعِها وهو ألصقُ إلى صدرِها؛ لهولِ ذلك اليومِ. وقد وردَ السّماعُ عن العربِ هنا دونَ التاءِ وصفًا للمؤنثِ، ولم يَرِدِ الحدثَ.

5- الإمالةُ

لمواضعِ السّماعِ أثرُها في الظواهرِ الصوتيةِ، وإنْ كانتْ متداخلةً مع علمِ الصرفِ، وكلُّ ذلك يحملُهُ علمُ النحوِ، وأبرزُ تلك الأبوابِ الإمالةُ، إذ تُمالُ الألفُ بينَ مخرجي الألفِ والياءِ ((فالألفُ تُمالُ إذا كان بعدها حرفٌ مكسور. وذلك قولك: عَابِدٌ، وعَالِمٌ، ومساجِدُ، ومَفاتيحُ، وعُذافرٌ، وهابِيلُ)) [3]، وهذهِ الألفاظُ تُمثّلُ مواضعَ الإمالةِ؛ لوجودِ

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 615.

([2]) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن،أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي،دارالعلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع،دار المرتضى،بيروت–لبنان،ط1، 2006م:91/7.

([3]) الكتاب:117/4. هناك ألفٌ خنجريةٌ تُرسَمُ تحتَ كلِّ ألفٍ مُمالةٍ.

الكسرةِ ولقربِ الألفِ من الياءِ ((فالألفُ قد تُشبه الياءَ، فأرادوا أن يقرّبوها منها))[1]. فالإمالةُ ((عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء فيصير بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة))[2]، وقد يقعُ حرفانِ بين الألفِ والكسرةِ، على أنْ يكونَ أولُهما ساكنًا، وفي ذلك نقلَ لنا سيبويهِ السّماعَ فقال: ((وكذلك إنْ كان بينه وبين الألف حرفان الأوّل ساكن؛ لأنَّ الساكن ليس بحاجز قويٍّ... وذلك قولهم: سِرْبالٌ، وشِمْلالٌ وعِمادٌ، وكِلابٌ))[3]، فكأنَّ الفاصلَ بينَ الألفِ والكسرةِ حرفٌ واحدٌ، فالساكنُ لا يكونُ حاجزًا قويًّا، وفي المثالينِ الأخيرينِ (عِماد، وكِلاب) أُميلتِ الفتحةُ قبلَ الألفِ نحو الكسرةِ، فكانت سببًا في إمالةِ الألفِ [4]. وهذا ممّا يمنعُهُ الحجازيونَ [5]، وقد تمتنعُ إمالةُ الألفِ فيما كانَ من بناتِ الواوِ على ثلاثةِ أحرفٍ، فأصلُها واوٌ، نحو: قَفًا، وعَصًا، إلّا ما قَصُرَ من ذلك على السّماعِ ((وقد قالوا: الكِبا، والعَشا، والمَكا))[6]، بالإمالةِ، كأنّهم مكّنوا الياءَ من الواو وغلّبوها، إذ تقلبُ ياءً فيما جاوزَ الثلاثةِ أحرفِ ((فإذا بلغت الأسماءُ أربعة أحرف أو جاوزتْ من بنات الواو فالإمالة مستتَّبة، لأنها قد خرجت إلى الياء. وجميعُ هذا لا يُميله

([1]) المصدر نفسه:117/4.

([2]) شرح المفصل:54/9.

([3]) الكتاب:117/4.

([4]) ينظر: شرح السيرافي:495/4.

([5]) ينظر: الكتاب:118/4.

([6]) المصدر نفسه:119/4.

ناسٌ كثير من بني تميم وغيرهم))[1]، وعلى ذلك تُمالُ الألفُ الزائدةُ للتأنيثِ؛ لأنها في موضعِ إطّرادِ الياءِ ((وممّا يُميلون ألفَه كلُّ اسمٍ كانت في آخِره ألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك، لأنَّها بمنزلة ما هو من بنات الياء))[2]، وقد يرى غيرُهم عدمَ الإمالةِ، وهذا ممّا سَمِعَهُ سيبويهِ عن العربِ ((وناسٌ كثير لا يُميلون الألف ويفتحونها، يقولون: حُبْلَى ومِعْزَى))[3]. وقد تُمالُ الألفِ تَبَعًا لأصلِها –ياءً– ((وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كُثَيِّرَ عَزّةَ يقول: صار بمكان كذا وكذا))[4]، بإمالةِ الألفِ في (صار)؛ فأصلُهُ ياءٌ (صَيَرَ)، فممّا يُميلون فيه الألفَ ((كلُّ شيءٍ كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ، إذا كان أوّل فَعَلْتُ مكسورا نَحَوْا نحوَ الكسر كما نحوْا نحوَ الياء فيما كانت ألفُه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز. فأمّا العامة فلا يميلون))[5]، لذلك قالَ قومٌ: ماتَ، بالإمالةِ؛ لأنهم يقولون: مِتُّ [6].

وكما رأيْنا ينقلُ سيبويهِ الجوازَ والمنعَ بينَ تميمٍ وأهلِ الحجازِ، ومن تبعَهم في كثيرٍ من وجوهِ الإمالةِ، وقَصَرَ بعضَها على السّماعِ.

([1]) الكتاب:120/4. وينظر: شرح السيرافي:497/4.

([2]) الكتاب:120/4.

([3]) المصدر نفسه:120/4.

([4]) المصدر نفسه:121/4.

([5]) المصدر نفسه:120/4.

([6]) ينظر: المصدر نفسه:121/4.

6- الإشمامُ

وقد يُراعى الأصلُ في الحركةِ وإنْ حُذِفَتْ، في ظاهرةٍ أخرى من الظواهرِ الصوتيةِ، وهي ظاهرةُ الإشمامِ، وفيها التظاهرُ بالنطقِ بالضمّ دونَ إحداثِهِ، فكما كانَتِ الإمالةُ في الألفِ إنْ جاءتْ منقلبةً عن ياءٍ؛ وقعَ الإشمامِ بالضمّ لذلك ((أمّا ما كان من بنات الياء فتُمالُ ألفُه، لأنّها في موضع الياء وبدلٌ منها، فنحَوا نحوهَا، كما أنّ بعضهم يقول: قد رِدَّ...فيُشِمُّ، كأنه ينحو نحو فُعِلَ. فكذا نحَوْا نحوَ الياء))[1]، بإشمامِ الراءِ في (رِدَّ) بالضمّ، فهي مضمومةٌ في فُعِلَ، ولبيانِ حركةِ العينِ الذاهبةِ. فالإشمامُ ((هو تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت وذلك بأن تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة فهو شيء يخص العين دون الاذن))[2]، ولا يقعُ الإشمامُ إلّا في المرفوعِ ((ولا يكون الإشمام إلّا في المرفوع بالضمّ، أما النصب والجر فلا إشمام فيهما))[3]، ففي الرفعِ تكونُ الضمةُ بتدويرِ الشفتينِ، وهذا ممّا يُلحظُ، أمّا في النصبِ والجرّ فيمكنُ النطقُ بهما من داخلِ جوفِ الفمِ، دونَ تحريكِ الشفتينِ [4]. وقد يكونُ

([1]) المصدر نفسه:4/118و119.

([2]) شرح المفصل:9/67.

([3]) الظواهر الصوتية عند سيبويه،د. إبراهيم محمد البب،مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها،العدد2، صيف1389هـ،2010م:23. وكذلك ينظر: شرح المفصل:9/67.

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:2/276.

ذلك طلبًا للخفةِ، فلمّا وقعَ الضمُّ في الحرفِ الأوّلِ؛ ثَقُلَ الابتداءُ بالضمِّ [1]، فذهبوا إلى الأخفِّ بإبدالِ الضمةِ بالكسرةِ؛ فكثيرٌ ما تُبدَلُ الواو ياءً أكثرَ من الواوِ إليها [2]، وكذلك لأنَّ ((موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد؛ لتقارب ما بينهما واجتماعهما في الارتفاع عن الحلق))[3]. وهذا ما دعا بعضُ العربِ إلى الإشمامِ في الحرفِ الأوَّلِ فيما لم يسمَّ فاعلُهُ ((وبعض العرب يقول: خِيْفَ وبِيْعَ وقِيْلَ، فيشمّ إرادةَ أن يبيّن أنها فُعِل))[4]، ومنهم من يُشبِعُ الضمةَ فيُظهِرُ الواو عينًا للفعلِ ((وبعض من يضم يقول: بُوع وقُول وخُوف و هُوب... وهذه اللغات دواخلُ على قِيلَ وبِيعَ وخِيفَ وهِيبَ، والأصل الكسر كما في فَعِلتُ))[5]. وقد يكونُ الإشمامُ مانعًا للبسِ، بدلًا من قلبِ الكسرةِ ضمةً خالصةً ((وكذلك لم تَدْعِي. ولم يضُمّوا فتُقْلَبَ الياء واوًا فيلتبس بجمع القوم. ولم تكن لتضم والياء بعدها لكراهية الضمة وبعدها الياء، إذ قدروا على أن يُشّموا الضم))[6]، بإشمامِ العينِ، ولم يجعلها ضمةً كاملةً، فتوجبُ قلبَ الياءِ واوًا؛ لثقلِ الياءِ بعدَ الضمةِ، فتكونُ: تدعوا، بواو الجمعِ، وقد أمكنَهم الإشمامُ بُعدًا عن ذلك.

([1]) ينظر: المصدر نفسه:216/1.

([2]) ينظر: الكتاب:341/4.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب:122/3.

([4]) الكتاب:342/4.

([5]) المصدر نفسه:342/4.

([6]) المصدر نفسه:423/4.

ونجدُ فيما نقلَهُ سيبويهِ من سماعياتِ الإشمامِ، حرصَ العربِ على إبقاءِ شيءٍ من حركةِ العينِ المحذوفةِ، أو اللجوءَ إليهِ مانعًا للبسِ حينَ تحقيقِ الضمّ.

7- ضمائرُ التّذكيرِ والتأنيثِ

يُفرَقُ بينَ المذكَّرِ والمؤنثِ بالحرفِ أو بالحركةِ في العربيةِ، ومن ذلك المُضمَرُ للمخاطَبِ، فنقولُ: هذا كتابُكَ، وكتابُكِ، بالكافِ المفتوحةِ والمكسورةِ على التوالي، وتَذهبُ هذه الحركةُ عندَ الوقفِ، فيكونانِ ساكنينِ: هذا كتابُكْ، ومعها التفريقُ، فأبدلوا كافَ التأنيثِ المكسورةِ شينًا عندَ الاستراحةِ بالوقفِ ((فأمّا ناسٌ كثير من تميم وناسٌ من أسَدٍ فإنهم يجعلون مكان الكافِ للمؤنث الشين. وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصِلوا بين المذكّر والمؤنَّث؛ وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل؛ لأنهم إذا فصلوا بين المذكّر والمؤنّث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة... وذلك قولك: إنَّشِ ذاهبةٌ، ومالَشِ ذاهبةً، تريد: إنّكِ، ومالَكِ))[1]، فبدلَ الحركةِ؛ جاءوا بالحرفِ لإثباتِ التفريقِ. ومن المستشرقينَ مَنْ يرى في ذلك أنَّ الكسرةَ أثَّرتْ في الكافِ مُحوِّلَةً إياها إلى جيمٍ مثلثةٍ بينَ التاءِ والشينِ ((وقد فسّر سيبويه هذا الحادث- حسب عادته- بِقَصْد المتكلّم إلى تقوية الفصل بين المذكّر والمؤنّث، والغالب عندنا أن الكسرة اللاحقة لـ(كاف المخاطبة) أثّرت في لفظ (الكاف) وحوّلتها إلى (شين)، أو

([1]) الكتاب:4/199.

شيء يُشبه الشين...وتؤيد رأينا ملاحظة اللهجات النجدية الحديثة حيث (فيكَ) – مثلًا– صارت (فيكْ)، في حين أنّ (فيكِ) صارت (فيجْ)))[1]، وإذا كان كذلك فكيفَ نُفسِّرُ كسرَ لامِ (مالِجْ) –وهي لازمةٌ فيما قبلَها– في هذهِ اللهجةِ، وهي (مالَشْ) بفتحِها في قولِ العربِ؟ وعلى ذلك وجبَ أنْ تُؤثِّرَ الكسرةُ في الكافِ فتقلبَها جيمًا مثلثةً بشكلٍ مُطَرِدٍ، ولم يُذكرْ في العربيةِ إلّا موضعُ التفريقِ هذا، فيه تقلبُ الكافُ شينًا، إنّما قد يكونُ لهذا القلبِ تأثيرُهُ في المنحى اللهجي، ومنه كانَتِ الشينُ جيمًا في هذهِ اللهجةِ. ولإظهارِ حركةِ المُضمَرِ الذاهبةِ في الوقفِ، أتى العربُ بالحرفِ تحقيقًا للحركةِ الفارقةِ، فألحقوا الكافَ سينًا أو شينًا في المؤنثِ ((واعلم أن ناسًا من العرب يُلحقون الكاف السين ليبيّنوا كسرة التأنيث وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل. وذلك أعْطَيْتُكِسْ، وأُكْرِمُكِسْ. فإذا وصلوا لم يجيئوا بها، لأنَّ الكسرة تَبين. وقومٌ يُلحِقون الشين ليبيّنوا بها الكسرة في الوقف كما أبدلوها مكانها للبيان. وذلك قولهم: أعْطَيْتُكِشْ، وأُكْرِمُكِشْ. فإذا وصلوا تركوها))[2]، وإنَّما ذهبوا إلى السينِ والشينِ لأنهما حرفانِ مهموسانِ، كما الكافِ [3]، وقريبا المخرجِ، فالشينُ أكثرُ قربًا من وسطِ اللسانِ،

([1]) علم الأصوات عند سيبويه، المستشرق الألماني أرتور شاده (1883–1952م)،محاضرة برؤية استشراقية ومراجعة حديثة،أ.د. صبيح حمود التميمي،آداب الرافدين،العدد/58 ،2010م: 55.

([2]) الكتاب:4/199و200.

([3]) ينظر: شرح السيرافي:5/70.

والكافِ من أقصاه، أمّا السينُ فمن طرفِ اللسانِ [1]. ويُسمَّى ذلك بالكَسْكَسَةِ والكَشْكَشَةِ ((يجعلون مكان الكاف الشِّين، وربَّما جعلوا بعد الكاف الشينَ والسين، يقولون: إنّكش وإنّكس. قال: وهذه الكشكشة والكسكسة المشهورة، وهي الكاف المكسورة لا غير، يفعلون ذلك توكيدًا لكسر الكاف بالشين والسين))[2]، وعُرِفَتْ الكسكسةُ في هوازن، والكشكشةِ في ربيعةَ[3]. ومنهم من ألحقَ الكافَ ألفًا في التذكيرِ وياءً في التأنيثِ، إذا لحقتْها هاءُ الإضمارِ ((واعلم أن ناسًا من العرب يُلحِقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاءُ الإضمار ألفًا في التذكير، وياءً في التأنيث... وذلك قولك: أُعْطِيكيها وأُعْطِيكِيهِ للمؤنّث، وتقول في التذكير: أُعْطيكَاهُ وأُعْطيكَاها))[4]، وهنا حلَّ التفريقُ بالحركةِ والحرفِ معًا، فأشبعوا الصائتَ حتى تكوّنَ حرفُ المدِّ المناسبِ لكلٍّ منها، وكثيرًا ما تُمَدُّ حركةُ الهاءِ المُضمَرِ لِتكونَ حرفَ مدٍّ ((كما يُلحقون الواو والياء والألف بالهاء، كقولك: غُلامُها، وهذا غُلامُهُو، ومررتُ بغلامِهَي))[5]، فإنْ وقفوا؛ ظهرتِ الهاءُ مسبوقةً بعلامةِ التذكيرِ أو التأنيثِ، حرفَ مدٍّ بدلًا عن الحركةِ.

([1]) ينظر: الكتاب:433/4.

([2]) مجالس ثعلب،أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب 200–291هـ،شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون،دار المعارف–مصر،ط2 :116و117.

([3]) ينظر: المصدر نفسه:81.

([4]) الكتاب:199/4و200.

([5]) شرح السيرافي:71/5.

وهناكَ من استخفَّ بالعقلِ العربيّ، وأكثرَ عليه أنْ يَتمحّلَ غرضَ التفريقِ بهذهِ الإصابةِ ((ومَن لم يشعر بما في هذا التأصيل مِن المحال، فلْيتصوّر جلسةً لمجمع العلماء البدويين يتشاورون في ما هي خير وسيلةٍ لِصَونِ كسرة التأنيث المشرفة على الهلاك، ولْيتخيّلْ أنّه بعد طول المناقشة، يقوم أستاذ بدويّ، ويقول: اعلموا أنّ لي فكرة، هناك سين قد أتت، لتبيّن معنى خصوصي في (استفعل)، فلْنَسْتَخْدِمْها هنا أيضًا، هي تصلح لغرضنا))[1]، ولم يكنِ الأمرُ كذلك؛ إنّما أرادَ سيبويهِ أن يناسبَ زيادتَهم السينَ هنا كزيادتِها في (استفعل)، فجاءَ بـ (قد) مُحتَمِلًا في نصِّهِ، ولم يصنعْ مثلَ هذا في الألفِ والياءِ عندَ زيادتِها قبلَ الهاءِ المضمَرِ، فلم يَقُلْ (أنّهما من حروفِ الزيادةِ في سألتمونيها) ويجعلُها عرضًا، وعلى ذلك وجبَ أنْ نستكثرَ كلَّ الجهودِ اللغويةِ لأهلِ العربيةِ، فكلُّها مَدعاةٌ للتأملِ، واجبةٌ للإشادةِ.

8- المنقوصُ

من الموضوعاتِ الصرفيةِ التي يوجهُها علمُ الصوتِ، المنقوصُ في العربيةِ، ممّا لازمَتْهُ ياءٌ في آخرِهِ غيرَ مسبوقةٍ بساكنٍ ((هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات وذلك قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عمْ، تريد العَمِي. أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تَظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت

([1]) علم الأصوات عند سيبويه: 52و53.

في الوصل))[1]، في المنوَّنِ، إذ حذفتْ ياؤهُ لالتقاءِ ساكنينِ، الياءِ والتنوينِ الحاصلِ بعدَ سكونِ الضمةِ أو الكسرةِ لثقلِها على الياءِ [2]، وهم يريدونَ هنا التنوينَ في الوقفِ كما يطلبونَهُ في الوصلِ. وفي الضمةِ يَثقُلُ النطقُ بياءينِ في الصائتِ والصامتِ، المتكونِ بخفضِ الشفةِ السفلى، والانتقالِ إلى الضمةِ بتدويرِ الشفتينِ العليا والسفلى، ممّا يعسرُ على الناطقِ بها، لذا تحذفُ الياءُ عندَ التنوينِ. أمّا في الكسرةِ، فيتضحُ الثقلُ أكثرَ، بتوالي ثلاثِ ياءاتٍ، صائتٍ وصامتٍ وصائتٍ، وفيه من الثقلِ ما لا يمكنُ. ويذهبُ الثقلُ في تنوينِ النصبِ، المتشكلِ برفعِ الشفةِ العليا. ومن العربِ من أذهبَ التنوينَ في الوقفِ على غيرِ الوصلِ، فأسقطَ الثقلَ الحاصلَ في الضمةِ والكسرةِ، فأبقى الياءَ، كما الحالُ فيما فيه الألفُ واللامُ، فلا حجةَ لحذفِها، فنقلَ لنا سيبويهِ ما سمعه عن أبي الخطابِ ويونسَ بقولِهِ: ((وحدّثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي، وعَمِي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يُضطَرّوا ههنا إلى مثل ما اضطُرّوا إليه في الوصل من الاستثقال. فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنّ البيان أجودُ في الوقف. وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العَمِي، لأنها ثابتة في الوصل))[3]، ومنهم من يرى أنّه وجهٌ في

([1]) الكتاب:4/183.

([2]) ينظر: شرح السيرافي:5/55.

([3]) الكتاب:4/ 183.

((أنَّ جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو: هذا قاضي ومررتُ بقاضي))[1]، وآخرون يرونها لغةَ قومٍ في إثباتِ الياءِ في المنكورِ ((ومقابل الأفصح في المنوّن لغة قوم يثبتون الياء فيه نحو: هذا قاضي، وغازي))[2]، ومن العربِ من حذفَ الياءِ بغيرِ تنوينِ، ممّا لا يلحقُهُ التنوينُ، كالمُضمَرِ جعلَها كياءِ قاضٍ ((هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين وتركها في الوقف أقيَسُ وأكثر، لأنَّها في هذه الحال، ولأنَّها ياءٌ لا يلحقها التنوينُ على كلِّ حال، فشبَّهوها بياء قاضي، لأنها ياءٌ بعد كسرة ساكنة في اسم... قال النابغة:

إذا حاوَلْتَ في أسَدٍ فُجُورًا فإنّي لَسْتُ مِنْكَ ولَسْتَ مِنِّ

يريد: مِنّي. وقال النابغة:

وهمْ وَرَدُوا الجِفَار عَلَى تَمِيمٍ وهمْ أصْحابُ يومِ عُكاظَ إنِّ

يريد: إني. سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم. وتركُ الحذف أقيسُ))[3]، فجعلوا الياءَ ضميرَ المتكلّمِ بمنزلةِ ياءِ المنقوصِ، في حذفِها في التنكيرِ، مراعاةً للتنوينِ،

([1]) همع الهوامع:388/3.

([2]) شرح المكودي على ألفية ابن مالك،أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ت 807هـ،تحقيق د. فاطمة راشد الراجحي،جامعة الكويت،1993م:866/2.

([3]) الكتاب:186/4. وهما في الديوان بإثبات الياء. ينظر: ديوان النابغة الذبيانيّ،شرح حمدو طمّاس،دار المعرفة، بيروت–لبنان،ط2، 2005م:123و124.

الذي ليسَ لهُ سبيلٌ للظهورِ في الأوّلِ، كأنَّهم توهموا التنوينَ في النونِ المسبوقةِ بالكسرِ في (مِنْ، وإنْ).

للعربِ في سُبلِ القولِ عاداتٌ ومذاهبُ، ونقلَ لنا سيبويهِ الكثيرَ منها، ولكلِّ منها وجهٌ مقبولٌ، يحاولُ –في أغلبِهِ– الخفةَ والابتعادَ عن الثقلِ، في الألفاظِ، بِنيتِها وتأديتِها نطقًا، ولا يمكنُ فصلُ إدراكِ كلِّ ذلك عن قصدٍ ومعرفةٍ، ونسبتُهُ إلى اللاوعي؛ لكَثرةِ تلك المظاهرِ الصرفيةِ والصوتيةِ، وعدمِ تعارضِها مع مثيلاتِها، فضلًا على تناسقِها واطّرادِها، فالعجبُ أنْ تُدركَ العربُ ذلكَ طبعًا، والأعجبُ منه أنْ تُدركَهُ صَنعةً!

المبحث الثاني

الجوانبُ التركيبيّةُ في السّماعيّاتِ

تمتلكُ الكلماتُ معانيَ مفردةً، وهي مستقلةٌ خارجَ الجملةِ، لكنها متى ما وُضِعَتْ في تركيبٍ لغوي، مع ما يناسبُها دلاليًا من كلماتٍ أُخرَ؛ زادتْ على معانيها الأصلِ، لتقديمِ إفادةٍ وظيفيةٍ، ينشدُها المتكلّمِ في اختيارِهِ لذلك الترتيبِ. فظهورُ وظيفةِ التخاطبِ في السلسلةِ الكلاميةِ يتوقفُ على موضعِ الكلماتِ في تناسبٍ معينٍ، يُسمى هذا التناسبُ بالتركيبِ. لم يردْ مصطلحُ التركيبُ في كتابِ سيبويهِ، بل قاربَهُ في مفهومِهِ عن الجملةِ والكلامِ والقولِ، كما في بابِ المسنَدِ والمسنَدِ إليه ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُدًّا. فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك: وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء))[1]، وكذلك في قولِهِ ((ألا ترى أنَّك لو قلت: فيها عبدُ الله حَسُنَ السكوتُ وكان كلامًا مستقيمًا، كما حَسُنَ واستُغني في قولك: هذا عبدُ الله))[2]، وقولِهِ ((وكأنك لو قلت: فيها عبدُ الله، لم يَجز عليه السكوتُ))[3]، وهنا يَشترطُ سيبويهِ الإسنادَ والإفادةَ، ولا يمكنُ أن تستقلَ كلمةٌ واحدةٌ لتكونَ تركيبًا؛

([1]) الكتاب:23/1.

([2]) المصدر نفسه:88/2.

([3])المصدر نفسه:90/2.

لذلك يُعرّفُ الزمخشريُّ الكلامَ ((هو المركَّب من كلمتين أُسندتْ إحداهما إلى الأُخرى، وذلك لا يتأتَّى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك وبِشْرٌ صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضربَ زيدٌ، وانطلق بكر، وتسمَّى الجملة))[1]، وتقعُ الإفادةُ فرقًا بينَ الجملةِ والتركيبِ، فقد يتوافرُ الإسنادُ ولا يكونُ معه المعنى مكتمِلًا، نحو: الأحلامُ الخضراءُ العديمةُ اللونُ تنامُ بعنفٍ، فهذا الترتيبُ منتظِمٌ نحويًا غيرَ مُتحقِقٍ دلاليًا، بعيدًا عن المجازِ؛ فيُوصفُ بأنَه تركيبٌ لا جملةٌ؛ لفقدِه المعنى المُنْظِمَ لمفرداتِهِ ((فهذه جملة تركيبها الصَّرفيّ والنَّحويّ والصّوتيّ لا غبار عليه، إلا أنها لا معنى لها إطلاقا مع أنها تتألف من كلمات عربية لكل منها دلالتها الواضحة بحد ذاتها، ولكنها أصبحت بدون معنى عندما انتظمت على الشكل المبيّن بأعلاه. وليس سبب انعدام المعنى صرفيًّا أو نحويًّا أو صوتيًّا))[2].

وسيقومُ الباحثُ بدراسةِ مواضعِ السّماعِ، في جوانبِها التركيبيةِ، وأثرِها في الحكمِ النّحويّ، مع مراقبةِ ما يمكنُ إيرادُهُ من آراءِ النحويّينَ في ذلك.

1- نظريّةُ العامِلِ

([1])المفصل في علم العربية،أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت538هـ،دراسة وتحقيق د. فخر صباح قدارة،دار عمار ،الأردن،ط1، 2004م: 32.

([2]) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة،د. نايف خرما،عالم المعرفة،الكويت،سبتمبر 1978م:262.

من أبرزِ الظواهرِ اللغويّةِ في كتابِ سيبويهِ هي نظريةُ العامِلِ، التي تَكشِفُ عن الأساسِ المعرفيّ لتفسيرِ عمليةِ بناءِ الجملةِ وامتدادِها، بوصفِ اللغةَ كيانًا قائمًا كالبناءِ، وهو ما ذهبَ إليه الخليلُ في تفسيرِهِ للغةِ ((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدّار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أنْ يكون فعله لغير تلك العلّة، إلا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإنّه سنح لغيري علّة لما عللته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأتِ بها))[1]، يحاولُ سيبويهِ بها وضعَ حاكِمٍ ضابِطٍ للظاهرةِ الإعرابيةِ في الأسماءِ والأفعالِ ((وأكبر الظن أن دوافع سيبويه بالقول بنظرية العامل كانت دوافع لغوية بحتة ترجع أول ما ترجع إلى محاولته تأسيس نظرية توحد الظاهرة الإعرابية في الأسماء والأفعال فتجعلهما يخضعان

([1]) الإيضاح في علل النحو،أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)،تحقيق: د. مازن مبارك،دار النفائس،بيروت، ط3، 1979م: 66.

للظاهرة الإعرابية نفسها))[1]، بينما يرى آخرون أنَّها مُتأتيةٌ من البحثِ في العللِ النحويّةِ [2]، وقد يرى راءٍ أنّهما لا يختلفانِ، أعني البناءَ والعللَ، لكن سيبويه يُفرّقُ بينَهما، فقد نقلَ في بابِ ((الأفعال التي تُستعمَلُ وتلْغَى))[3]، كظنَّ ونحوها ((فإذا جاءتْ مستعمَلةً فهي بمنزلة رأيت وضربتُ وأعطيتُ في الإعمال والبناءِ على الأوَّل، في الخبر والاستفهام وفي كلِّ شيء))[4]. فهنا نرى العلةَ غيرَ البناءِ، فالعملُ عندَ سيبويهِ نظرًا للَّبنةِ الأُولى التي يضعَها العامِلُ (المتكلمُ)، والتي يُسمّيها سيبويهِ بالمُسنَدِ، واضعًا عليها الثانيةَ بما يسمّيه بالمُسنَدِ إليه ((الفعل والمسند إلى الفعل، والمبتدأ والمسند إلى المبتدأ وهو المبني عليه))[5]، مُرتكِزًا على أساسٍ بنائي لا دلالي؛ لتعلُّقِ مادةِ (سَنَدَ) بالارتفاعِ والبناءِ.

([1]) المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه،د.غالب فاضل المطلبي و د.حسن عبد الغني الأسدي،مجلة المورد،دار الشؤون الثقافية العامة،العدد3،مج 27، 1999م:6.

([2]) ينظر:نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا،وليد عاطف الأنصاري،دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع،الأردن،ط2، 2014م:44.

([3]) الكتاب:118/1.

([4]) المصدر نفسه:119/1.

([5]) مفهوم الجملة عند سيبويه:104. يرى سيبويهِ أنّ المُسنَد هو المبتدأُ والفعلُ، والمسندُ إليه هو الخبرُ والفاعلُ، وقد اتفقَ العلماءُ معه في النمطِ الفعلي بينما خالفوه في النمط الاسمي. ونظريةُ العاملِ عندَ سيبويهِ هي نظريةُ تفسيرية _مُوحِّدةٌ_ للظاهرةِ الإعرابيّةِ في الأسماءِ والأفعالِ على حدٍّ سواء، يرتبطُ عملُهُ بما اصطلحَ عليه بالتّعدي، أي خلقُ مجالاتٍ نحويّةٍ لتشغلَها مقولاتٌ اسميّةٌ؛ لذا كانَ أقوى العواملِ هو الفعلُ. ينظر: المفهوم التكويني للعامل النحوي:6.

تعملُ أفعالُ الشكِّ واليقينِ في الجملةِ الأسمية نصبًا لطرفي الإسناد، كقولنا: أظنُّ زيدًا قائمًا، ويمكنُ لها العملُ متوسطةً بينهما، نحو: زيدًا أظنُّ قائمًا [1]، ويُلغى عملُها جوازًا إذا تأخرتْ ((وكلّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى))[2]، ففيه ضعفٌ للفعلِ ((وإذا تأخر كان الإلغاء فيه أحسن منه إذا توسط؛ لبُعد الفعل عن الأول))[3]، وقد تعملُ على ضعفٍ وهي متأخرةٌ ((وكلّما طال الكلامُ ضَعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنَّ الحدَّ أن يكون الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ))[4]، وفي ذلك مذاهبُ [5]، ويأتي سيبويهِ بروايةِ الإلغاءِ لهذهِ الأفعالِ وهي متوسطةٌ ((وقال اللّعين يهجو العجَّاج:

أبِالأراجيزِ يابنَ اللّؤْمِ توعِدُني وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللّؤمُ والخَوَرُ

أنشدَنَاه يونسُ مرفوعا عنهم))[6]

([1]) ينظر: الكتاب:119/1.

([2]) المصدر نفسه:119/1.

([3]) شرح السيرافي:454/1.

([4]) الكتاب:120/1.

([5]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ت905هـ،تحقيق محمد باسل عيون السود،منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1، 2000م:369/1و370.

([6]) الكتاب:119/1و120. وينسب هذا البيت لجرير، ينظر: ديوان جرير:1028.

وفيه إلغاءُ (خلتُ) على الرغمِ من تقدمِها على الخبرِ، فقد وقعَ اليقينُ من الشاعرِ قبلَ الشكِّ ((وإنما كان التأخيرُ أقوى لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِي كلامُه على اليقين، أو بعد ما يَبتدئُ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَني، وكما قال: من يقول ذاك تَدري، فأخَّرَ ما لم يَعْمَلْ في أوَّلِ كلامه. وإنَّما جَعل ذلك فيما بلغه بعد ما مَضى كلامُه على اليقين، وفيما يَدري))[1]، ، ولو كانَ شكُّهُ سابقًا يقينَهُ لأعملَ الفعلَ تقدّمَ أو تأخّرَ ((فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكّ أعملَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر، كما قال: زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدًا))[2]، وقد يكونُ الشاعرُ أرادَ الإخبارَ بوقوعِ شكٍّ سابقٍ منه في أراجيزِ مهجوّه؛ أنّها تحملُ اللؤمَ والضعفَ، لكنَّه أيقنَ أنّها كذلكَ وهو يُخبرُ بيقينِهِ الحاصلِ؛ لذلك لم يُعْمِلْها، وهذا التوالي بينَ الشكِّ واليقينِ من مشكلاتِ الصناعةِ النحويّةِ.

2- العطفُ وقُرْبُ الجوارِ

نقلَ سيبويه القولَ في التوابعِ ممّا يُراعى فيه الموضعُ لا الاسمُ ((وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فكيف ما يصِحُّ معناه))[3]، فـ(خربٍ) وصفٌ للجحرِ، ولا يُوصَفُ بها الضبُّ. ولا توجدُ إشارةٌ في قولِ سيبويهِ على أنَّ (خربٍ)

([1]) الكتاب:120/1.

([2]) المصدر نفسه:120/1.

([3]) المصدر نفسه:67/1.

صفةٌ لـ (الضبِّ)، بل يُلمحُ في خاتمةِ قولِهِ، إلى أنَّهُ كيفما تكنْ؛ رفعًا أو جرًّا فهي لا تخرجُ عن معناها صفةً للجحرِ، فلا لبسَ فيها لأنْ تختلطَ بما يُوصفُ به (الضبُّ). ويَستدلُّ الخليلُ على أنّها صفةٌ للجُحرِ بالتثنيةِ ((وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلّا هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ، من قِبَل أنّ الضبّ واحدٌ والجحر جُحْرانِ))[1]، وفيه يؤكدُ سيبويهِ على اتّضاحِ صفةِ الجُحرِ دونَ الحاجةِ إلى ذلك ((لأنّه إذا قال: هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدِّمٍ ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبِّ، مثلُ ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبِّ))[2]، أمّا ابن جني فيذهبُ إلى جرِّهِ نعتًا سببيًّا للضبِّ ((وتلخيص هذا أن أصله: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ؛ فيجري "خرب" وصفا على "ضبّ" وإن كان في الحقيقة للجُحر. كما تقول مررت برجل قائم أبوه، فتجري "قائما" وصفا على "رجل" وإن كان القيام للاب لا للرجل))[3]، ووافقَ السيرافيُّ سيبويهِ بقولِهِ ((وتختار حمل الشيء على ما يجاوره، حتى قالوا: " جُحرُ ضبٍّ خرب" فجروا "خربًا"، وهو نعت " للجحر" لمجاورة "الضبِّ"))[4]، ومن الغرابةِ ما ينقلُهُ صاحبُ المغني من معارضةِ السيرافي لصاحبِهِ، فيقولُ ((أنكر السيرافيّ وابنُ جني الخفضَ على الجوارِ، وتأوّلا قولهم "خَرِبٍ" بالجرِّ على أنه صفةٌ لـ "ضَبٍّ". ثم قال السيرافي: الأصلُ خَرِبٍ الجُحرُ منه، بتنوين

([1])ينظر: الكتاب:437/1.

([2]) المصدر نفسه:437/1.

([3]) الخصائص:192/1.

([4]) شرح السيرافي:345/1.

"خَرِبٍ" ورفع "الجُحر"، ثم حُذِفَ الضميرُ للعلم به، وحُوِّلَ الإسنادُ إلى ضمير الضّبِ، وخُفِض "الجُحرُ" كما تقول: "مررتُ برجل حَسَنِ الوجهِ" بالإضافة، والأصلُ: حَسَنٍ الوجهُ منه، ثم أُتي بضمير "الجُحرِ" مكانه لِتَقَدُّم ذكره، فاستتر))[1]، وهذا القولُ غيرُ موجودٍ في شرحِ السيرافيّ، إنّما ينقلُ السيرافيُّ _ بألفاظٍ أُخرَ _ رأيَ أحدِ نحويّ البصرةِ في ذلك [2]. ولذا أوردَ سيبويهِ بعدَ هذا المثالِ ما يعضدُّهُ في مراعاةِ موضعِ الاسمِ، بدلًا عن الاسمِ نفسِهِ ((وممّا جاء من الشعر في الإجراءِ على الموضع قول عُقَيْبَةَ الأسدي:

مُعاويَ إنّما بَشَرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجِبال ولا الحديدا

لأن الباء دخلتْ على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبا))[3]، ومثلُ ذلك (خربٍ)، لا يخلُّ بالمعنى رفعُهُ أو جرُّهُ، فقد سبقَ المعنى الذهنَ قبلَ الحركةِ الإعرابيةِ، فكأنَّ الحركاتِ حجَّابٌ، والملوكُ المعاني، ونحنُ في حضرةِ الملكِ! ولم يجعلْ سيبويهِ ذلك مطردًا؛ فقد قصرَهُ على السّماعِ في هذا الموضعِ، إذ لم يردْ جوازُهُ للجرِّ على المجاورةِ إلّا في هذا، وهذا يتوافقُ مع تتبعِنا لمواضعِ السّماعِ في الكتابِ، التي تقعُ في المخالفةِ، وظهورِ كسرٍ للحكمِ النحويّ. وقد أثبتَ جمهورُ

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)،شرح وتحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية (21)،الكويت،ط1، 2000م:664/6.

(2) ينظر: شرح السيرافي:328/2و329.

(3) الكتاب:67/1.

البصريين والكوفيين موافقةَ الجرِّ بالمجاورةِ في النعتِ والتوكيدِ [1]. ثمَّ أعقبَ سيبويهِ ما لا يَصحُّ فيه إلّا إتباعُ الاسمِ، ممّا لا يكونُ فيه إلّا النصبُ، نحو: عندَ وفوقَ [2]، فهي ملازمةٌ للنصبِ كونَها ظروفًا مختصةً.

الفارقُ فيما سبقَ أنَّ سيبويهِ شغلَهُ الطبعُ في القولِ، ووقعُ المعنى ليسَ ببعيدٍ، بينما ابنُ جني والسيرافي _إذا صحَّ النقلُ عنه_ فقد أخذتْهما الصنعةُ الإعرابيةُ عن المعنى.

3- التّعديةُ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ

قد تتعدَّى الأفعالُ إلى معمولاتِها من المفاعيلِ _ المفعولِ به والظرفِ _ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ، ومن ذلك ما نقلَهُ سيبويهِ عن الخليلِ ((أنّهم يقولون: مُطِرْنا الزَّرْعَ والضَّرْعَ))[3]، ويُجيزُ سيبويهِ فيه الرفعَ على البدلِ أو النصبِ على التوكيد [4]. فالنصبُ هنا على المفعوليةِ بإسقاطِ الجارِّ، أو على الظرفيةِ ((ومُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَهُ وبطنَه. فالمعنى أنّهم مُطِرُوا في السَّهل والجبل، وقُلِبَ على الظهرِ والبطنِ))[5]. وأجازَ سيبويهِ إسقاطَ حرفِ الجرِّ ممّا يحملُ معناه؛ وهي الظروفُ، وممّا أجازَهُ السّماعُ، وهو (الظهرُ والبطنُ)، فهي ملازمةٌ للحرفِ (على)، كما في دخلتُ البيتَ، أي إلى

([1]) ينظر: همع الهوامع:440/2.

([2]) ينظر : الكتاب:68/1.

([3]) الكتاب:159/1.

([4]) ينظر : المصدر نفسه:160/1.

([5])المصدر نفسه:159/1.

البيتِ. ولذلك قال ((ولم يُجيزوه في غير السهل والجبل، والظَّهر والبطن، كما لم يجز حذف الجرّ إلّا في الأماكن، في مثل: دخلتُ البيتَ))[1]. ويرى الجرمي والمبرِّدُ أنَّهُ مفعولًا به على الأصلِ لا بنزعِ حرف الجرِّ، وأنَّ ما تعدّى بنفسهِ من الأفعالِ نوعٌ قائمٌ بذاتِهِ [2]. ويرى الباحثُ أنَّ الفارقَ بينهما الاتساعُ في الدلالةِ، ويُوصَلُ الفعلُ إلى منصوبِهِ للمبالغةِ، فالزرعُ والضرعُ ممّا يُطلبُ له المطرُ، كأنّما وصلَ إليها غامرًا، وهما أيضًا يقاربانِ السهلَ والجبلَ في المعنى، فالسهلُ حيثُ الزرعُ، والجبلُ أقصى ما يصلُ الضرعُ، وهي أقربُ ما تكونُ لمطابقةِ اللفظِ ((الزرعُ والضرعُ شبيهٌ بالسهل والجبل؛ لأن أكثر ما يُرادُ به المطرُ الزرعُ والمواشي))[3]. وكذلك يسقطُ حرفُ الجرِّ طلبًا للإيجازِ في كثرةِ الاستعمالِ، ومن الملائمةِ ذكرُ المطرِ في الزرعِ والأنعامِ، ولا يكونُ في كلِّ اسمٍ، وقد قصرَ سيبويهِ ذلك على المسموعِ منها ((لأنَّ الفعل إنّما أُنْفِذَ في هذه الأسماء خاصّة إلى المنصوب إذا حذفتَ منهُ حرف الجرِّ، إلّا أن تَسمعَ العربَ تقول في غيره، وقد سَمعناهم يقولون: مَطَرَتْهُمْ ظهرًا وبطنا))[4]، وهنا من الأسماءِ غيرِ الظروفِ المختصةِ (ظهرٌ وبطنٌ) مع الفعلِ (مَطَرَ)، وقد حلَّ السّماعُ في هذه المواضعِ لِيَحدَّ الأسماءَ غيرَ الظروفِ ممّا يمكنُ أنْ تقعَ منصوبةً بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ.

([1])المصدر نفسه:159/1.

([2])ينظر: المقتضب:337/4.

([3]) شرح السيرافي:24/2.

([4]) المصدر نفسه:160/1.

4- إجراءُ المعرفةِ مُجرى النكرةِ

ومن مواضعِ السّماعِ ما كانَ معرفةً لفظًا، ويُجرى مُجرى النكرةِ ((ومثل ذلك قول بعض العرب: كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها، أي وسخلةٍ لها، ولا يجوز حتى تَذكر قبله نكرةً فيُعلَم أنك لا تريد شيئًا بعينه))[1]، فالضميرُ بحكمِ المنفصلِ متصلًا باللامِ، فتكونُ (سخلتها) نكرةً، كأنَّها نكرةٌ معهودةٌ لدى طرفي الخطابِ مُسْبَقًا *، وهذا من جهةِ المعنى، أمّا الموافقةُ النحويةُ فهي لمّا كانَ العطفُ هنا بتكرارِ المضافِ (كلّ)، فلا يصحُّ: كلُّ سخلتِها، فلا يجوزُ تكرارُ (كل) مع الثاني؛ إذ غُفِرَ في الثاني ما لا يُغْتَفرُ في الأول[2]، نكرةً وإن أُضيفتْ، فـ(كل) وما تضافُ إليه نكرةً؛ لدلالتِها على عمومِ الجنسِ، وجازَ ذلك لأنَّهُ ((يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المُتْبَع))[3]، بالمنعِ والجوازِ وفقًا لنوعِ التابعِ ومتبوعِهِ. وقد سبقَ هذا ذكرُ سيبويهِ لـ(ربَّ) بوصفِها بالنكرةِ في قولِهِ: ربَّ رجلٍ وأخيهِ منطلقينِ، بالجرِ نعتًا، على معنى وأخٍ له [4]. ومثلُ ذلك ما نقلَهُ سيبويهِ فيما غلبَتْ فيه المعرفةُ النكرةَ، نحو: هذهِ ناقةٌ وفصيلُها راتعينِ، فلمّا امتنعتْ (راتعانِ) من أنْ تكونَ نعتًا لـ (ناقة) أو لـ (فصيلها)؛ كانتْ حالًا صاروا فيها كذلك [5]. وينقلُ سيبويهِ

([1]) الكتاب:55/2.

* لا يضعُ الباحثُ نكرةً معهودةً قبالَ المعرفةِ العهديةِ، إنّما أرادَ العهدَ بتنكيرها وقد ذُكرتْ سابقًا.

([2]) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو،جلال الدين السيوطي ت911،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان:400/1.

([3]) المصدر نفسه:399/1.

([4]) ينظر: الكتاب:54/2.

([5]) ينظر: المصدر نفسه:81/2.

ما سمعَهُ من بعضِهم في رفعِ الأخيرِ ((وقد يقول بعضُهم: هذهِ ناقةٌ وفصيلُها راتعانِ. وهذا شبيهٌ بقول من قال: كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهمٍ))[1]، أي: وفصيلٌ لها، ليصحَّ النعتُ بالتنكيرِ، وحكمُ ذلك عائدٌ للمتكلِّمِ في المعطوفِ المتصلِ بالضميرِ _فصيلَها_؛ إنْ رآهُ معرفةً بالاتصالِ؛ نصب، وإن رآهُ نكرةً بالانفصالِ؛ رفعَ، لكنَّ سيبويهِ يرى الرفعَ ((الوجهُ كلُّ شاةٍ وسلختُها بدرهم، وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتعَينِ، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم، وهو القياسُ، والوجه الآخَرُ قد قاله بعضُ العرب))[2]، وهذا ما نراهُ في مناسبةِ السّماعِ للمخالفةِ اللغويةِ، أو قارًا لوجهِ من وجوهِ الشذوذِ في الاستعمالِ ((وهذه أشياء شاذةٌ ذكرها سيبويه ليؤنس بشذوذ رُبَّ رجلٍ وأخيه، وما جرى مجراه ثم استضعف ذلك لخروجه على القياس وقلته))[3].

ومن المواضعِ التي تلازمُ التنكيرَ الحالُ، لكنْ قد يَرِدُ مُعرَّفًا كما في قولِهم: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ، وعلى الرغمِّ من تعريفِهِ، إلّا أنّهُ يعاملُ معاملةَ ما أُسقِطَ منه ال التعريفِ ((وزعم الخليل رحمه الله أنّهم أدخلوا الألفَ واللام في هذا الحرف وتَكلّموا به على نيَّةِ مالا تدخله الألفُ واللام، وهذا جُعل كقولك: مررتُ بهم قاطِبةً))[4]، فهو

([1]) المصدر نفسه:82/2.

([2]) الكتاب:82/2.

([3]) شرح السيرافي:388/2.

([4]) ال
كتاب:375/1.

بمعنى الكثرةِ الساترةِ لوجهِ الأرضِ، فالجمّاءُ بمعنى: جاءوا جميعًا [1]، وملازمةُ (الغفيرِ) للجمّاءِ مَضرَبًا للمثلِ ((ومثل ذلك الجمّاءُ الغفيرُ، فالغفيرُ وصفٌ لازم، وهو توكيد لأنَّ الجمَاء الغفيرَ مَثَلُ، فلزمَ الغفيرُ كما لزم ما في قولك إنَّك ما وخَيْراً))[2]، وشيوعُهُ مثلًا لم يمنعْ بعضُ العربِ من تغييرِ جهةِ لفظِهِ ومعناه، فنقلَ سيبويهِ ما سمعَهُ من روايتِهِ بالرفعِ خبرًا لا حالًا ((وبعضُ العرب يقول: هو لك الجَمّاءُ الغفيرُ، يَرفع كما يَرفع الخالص))[3]، يعني في قولِهِ: هو لكَ خالصٌ، بالرفعِ بدلًا عن النصبِ، فجعلَ (لك) فضلةً تبيانًا للجهةِ، و(الجمّاءُ الغفيرُ) مبنيةً على (هو)، بمعنى: هو لكَ كثيرٌ، وهنا عامَلَ القائلون بذلك (الجمّاءَ الغفيرَ) معاملةَ تنكيرِها في الحالِ، ولمّا كانتْ نكرةً، قاربتْ أنْ تكونَ خبرًا، فأصلُ الخبرِ نكرةٌ، إذ الفائدةُ غائبةٌ عندَ المُخاطَبِ، ولدفعِ توهمٍ ولبسٍ[4]، فالأخبارُ أحكامٌ على معارفَ، والحكمُ مجهولٌ[5].

ويمكنُ لِحاظُ ما أفادَهُ السّماعُ من معاملةِ بعضِهم لِمَا كانَ نكرةً بالمعنى، وهو معرفةٌ لفظًا، بإيقاعِهِ موقعَ النكراتِ.

([1]) ينظر: شرح ابن عقيل:249/2.

([2]) الكتاب: 107/2.

([3]) المصدر نفسه: 92/2.

([4]) ينظر: شرح التسهيل:1/ 289و290.

([5]) ينظر: بناء الجملة العربية،د. محمد حماسة عبد اللطيف،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، ط1، 2003م: 98.

5- الإضمارُ والتخفيفُ في (إنَّ)

يَذكرُ سيبويهِ الحروفَ المشبَّهةَ بالفعلِ في بابِ ((الحروف الخمسة التي تَعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))[1]، وهي تعملُ النصبَ والرفعَ كما عملتْ (كانَ)، بتقديمِ منصوبِها على المرفوعِ ((ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال))[2]، كما في قولِنا: إنَّ زيدًا أخوكَ، وتماثلُ هذهِ الحروفُ الأفعالَ من جهةِ بناءِ آخرِها على الفتحِ كما الماضي، وكونِها تطلبُ الأسماءَ بعدَها [3]. والأصلُ فيها ألّا يُضمَرَ المرفوعُ فيها كما يمكنُ في (كانَ) [4]، لكنَّ سيبويهِ ينقلُ السّماعَ بالإضمارِ في اسمِها، نقلًا عن الخليلِ ((ورَوى الخليلُ رحمه الله أن ناسًا يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذ، فقال: هذا على قوله إنّه بك زيدٌ مأخوذ))[5]، وذلكَ في (إنَّ) مكسورةِ الهمزةِ، والمُشددَةِ، فلو كانتْ مفتوحةَ الهمزةِ لَخُفِّفَتْ (أنه) علامةً على الإضمارِ ((جعلوا الحذف عَلَمًا لحذفِ الإضمارِ في إنَّ))[6].

([1]) الكتاب:131/2.

([2]) المصدر نفسه:131/2.

([3]) ينظر: شرح السيرافي:463/2.

([4]) ينظر: الكتاب:131/2.

([5]) المصدر نفسه:134/2.

([6]) المصدر نفسه: 137/2.

وقد تقعُ اللامُ المزحلقةُ حرفًا للتوكيدِ في خبرِها أو في صلتِهِ، كما في: إنَّ زيدًا لقائمٌ، أو إنَّ زيدًا لفيها قائمٌ [1]، وحقُّ اللامِ أنْ تقعَ أولَ الكلامِ ((فإذا دخلت اللام على (إن) اجتمع حرفا توكيد وهما جميعًا يكونان للتوكيد، وجواب اليمين، فأخروا اللام وهم ينوون تقديمها على إن))[2]، وقد تُخفَّفُ (إنَّ) بحذفِ إحدى نونيها، ويجوزُ فيها عندئذٍ الإلغاءُ أو العملُ [3]، وينقلُ سيبويهِ السّماعَ فيها على الأمرينِ، ففي الإلغاءِ تَلحقُ اللامُ خبرَها فرقًا بينها وبينَ (إنْ) النافيةِ ((واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك، لما خفَّفها جَعَلَها بمنزلة لكنْ حين خفَّفها، وألزمها اللامَ لئلّا تَلتبس بإن التي هي بمنزلة مَا التي تنْفِي بها))[4]. ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس/32) بزيادةِ ما. وفي بقاءِ عملِها مع التخفيفِ قال: ((وحدَّثنا من نثق به، أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ))[5]، ولا حاجةَ للّامِ هنا، فالنصبُ في اسمِها تكفَّلَ بفارقِها عن (إنْ) التي للجَحْدِ [6]، ومنه قولُهُ تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا

([1]) ينظر: شرح السيرافي:2/464و465.

([2]) المصدر نفسه:2/465.

([3]) ينظر: النحو الوافي،عباس حسن،دار المعارف،مصر،ط3 ،1975م :1/673.

([4]) الكتاب: 2/139.

([5]) المصدر نفسه: 2/140.

([6]) ينظر: شرح السيرافي: 2/469.

يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (هود/111) بقراءةِ التخفيف والإعمال واللامِ [1]، ويرى سيبويهِ فيها أنّها لمّا ماثلتِ الفعلَ؛ جازَ لها أنْ تُعامَلَ مثلَهُ في سقوطِ بعضٍ من حروفِهِ مع بقاءِ عملِهِ، كما في لم يكُ ((وذلك لأنَّ الحرفَ بمنزلة الفعل، فلمّا حُذف من نفسه شيءٌ لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لمْ يَكُ ولمْ أُبَلْ حين حُذف. وأمّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمُّوا إليها مَا))[2]، وقد أوردَ سيبويهِ السّماعَ في مخالفةِ إعمالِ (إنَّ) عندَ تخفيفِها، وفي شذوذِ إعمالِها مع اللامِ.

6- إذنْ

يرى سيبويهِ في (إذنْ) أنّها حرفٌ ((... جُعلتْ بمنزلة هَلْ وكأنَّما وأشباههما ... فخرجَتْ من باب أنْ وكَيْ ... جُعلتْ بمنزلة إنّما))[3]، ويرى بعضُ الكوفيين أنّها ظرفٌ[4]، إذا تصدرتِ الكلامَ عملتِ النصبَ في الفعلِ، نحو: إذنْ أجيئَكَ، وتبقى عاملةً إذا فُصِلَ بينها وبينَ الفعلِ بالقسمِ، نحو: إذنْ واللهِ أجيئَكَ، وسببُ ذلك أنّها ((تُلغَى وتُقدَّم وتُؤخَّر، فلمَّا تَصرَّفتْ هذا التصرُّفَ اجترءُوا على أن يَفصلوا بينها وبين الفعل

([1]) ينظر: الحجة للقراء السبعة،أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ت377هـ،تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي،دار المأمون للتراث،دمشق،ط1، 1991م: 380/4.

([2]) الكتاب: 140/2.

([3]) الكتاب:16/3.

([4]) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان الأندلسي ت745هـ،تحقيق د. رجب عثمان محمد ومراجعة د. رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط1، 1998م: 1650/4.

باليمين))[1]، أمّا إذا تأخرتْ؛ بَطُلَ عملُها، نحو ((واللهِ إذَنْ لا أفعلُ، من قبل أنّ أفْعَلُ معتمِد على اليمين، وإذَنْ لغوٌ))[2]، وهذا التأخيرُ أو التوسّطُ يُضعِفُ عملَها ((فلمّا كانتْ إذَنْ جوابًا قَوِيتْ في الابتداءِ؛ لأن الجوابَ لا يتقدّمُهُ كلامٌ، ولمّا وُسِّطَت وأخرتْ زايلها مذهبُ الجواب فَبطلَ عملُها))[3]؛ وفي ذلك يَنقلُ سيبويهِ روايةَ السّماعِ في رفعِ الفعلِ الواقعِ بعدَها دونَ فاصلٍ ((وزعم عيسى بن عمر أنّ ناسًا من العرب يقولون: إذَنْ أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدنَّ ذا. ولم يكن ليَرويَ إلّا ما سمع، جعلوها بمنزلة هَلْ وبَلْ))[4]، والرفعُ على إخبارِكَ بحالٍ أنتَ عليها، أو على إلغاءِ الحرفِ كأنَّكَ لم تلفظْ به ((لأنّها إذا وقعت على الحالِ فليسَ ذلك في شيءٍ من نواصبِ الفعلِ، وهي في نفسِها قد تُلغى))[5]، أمّا النصبُ فيكونُ على ما سيقعُ منكَ، أو الإخبارُ بحالٍ مستمرةٍ على زمنِ التكلمِ ((ولو قلت: إذَنْ أظُنَّك، تريدُ أن تُخبِره أنَّ ظنَّك سيقع لنصبتَ، وكذلك إذنْ يَضربَك، إذا أخبرتَ أنّه في حال ضربٍ لم ينقطع))[6]، فالنصبُ في الأفعالِ علامةُ الاستقبالِ ((وإن جعلتَه مستقبَلا نصبتَ))[7]،

([1]) الكتاب:13/3.

([2]) المصدر نفسه:14/3.

([3]) شرح السيرافي:205/3.

([4]) الكتاب:16/3.

([5]) شرح السيرافي: 205/3.

([6]) الكتاب:16/3.

([7]) الكتاب:15/3.

وهنا وردَ السّماعُ برفعِ الفعلِ وعدمِ إعمالِ (إذَنْ) فيه، فلم يكنْ طلبًا لزمنِ الاستقبالِ، ولا للإخبارِ بحالٍ لم تَنقطع.

المبحث الثالث

النظرةُ اللسانيّةُ المعاصرةُ لسماعيّاتِ سيبويهِ

أضحتِ الحججُ المعرفيةُ، والدلائلُ العلميةُ حاضرةً في مداركِ العلومِ، بدلًا عن القولِ بالرأي والانطباعِ الشخصي، ولا سيّما في القرنينِ الماضيينِ، ومن ذلكَ الدرسُ اللغويُّ، والتوجهُ نحو استعمالِ الطريقةِ العلميّةِ في دراسةِ اللغةِ، ومن نتاجِ ذلك ظهورُ الدراساتِ اللسانيةِ، وهي ((العلم الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدًا عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية))[1]، وكانَ لاكتشافِ اللغةِ السنسكريتية من قبل العالمِ وليام جونز سنة 1796م، أثرٌ في منحى الدرسِ اللسانيّ، ومِنْ ثَمَّ ظهورُ علمِ اللغةِ المقارنِ على يدِ فرانز بوب سنة 1816م عندما نشرَ كتابَهُ (منظومة تصريف الأفعال السنسكريتية)[2]، ويؤرّخُ اللسانيّون بدايةَ اللسانياتِ من صدورِ كتابِ (دروس في اللسانيات العامة) سنة 1916م لفرديناند دي سوسير مؤسسُ النظريةِ البنيوية، ومعه تحوّلُ اللغةِ بوصفِها ظاهرةً مستقلةً [3]. أمّا الانعطافُ الثاني في اللسانيّاتِ؛ فكانَ في النظرِ إلى المتكلّمِ ودورِهِ في إنتاجِ الكلامِ، وهو ما ذهبَ إليه

([1]) مبادئ اللسانيات،د. أحمد محمد قدور،دار الفكر–دمشق،ط3، 2008م:15.

([2]) ينظر: الألسنية مفهومها ومبانيها المعرفية ومدارسها،وليد محمد السراقبيّ،العتبة العباسية المقدسة،المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية،بيروت–لبنان،ط1، 2019م: 17و18. ورد تأريخ صدور الكتاب خطأً 1916م.

([3]) ينظر:المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم،د. خليفة الميساوي،دار الأمان، الرباط،ط1، 2013م:23.

تشومسكي في كتابه (البنى التركيبية) سنةَ 1957م، والذي عُرِفَ فيما بعد بالنظريةِ التوليدية والتحويلية [1].

ولمّا كانتِ المعرفةُ جهدًا إنسانيًا مشتركًا بين الحضاراتِ؛ باتَ من المؤكدِ أنْ نجدَ ملامحَ للدرسِ اللساني في التراثِ العربي، يلتقي فيها مع تجلّياتِ العقلِ اللسانيّ ((وقد بات معلومًا أن المعرفة الإنسانية جهد مشترك بين الحضارات والأمم، يبنى فيها اللاحق على السابق، وقد كانت الحضارة العربية الإسلامية في مرحلة من مراحل التاريخ حلقة وصل بين حضارات مختلفة عنها في الثقافة واللسان، تقرأ إنتاجهم وتؤلف منه وتستكشف ما فيه من فضائل وتثمّن ما فيه من إضافات ومكاسب))[2]، وسنتتبّعُ في هذا المبحثِ مظاهرَ النظريةِ اللسانيّةِ وتمثّلاتِها في مواضعِ السّماعِ، للوقوفِ على أبعادِ الفكرِ العربي متمثَّلًا بسيبويهِ، في دراسةِ اللغةِ، وفَهْمِ وظيفةِ المتكلّمِ في إنتاجِ المنجَزِ الكلاميّ، وهو ما ترتكزُ عليه اللسانياتُ في دراستِها.

تمثِّلُ مواضعُ السّماعِ لغةً منطوقةً، على غيرِ ما تكونُ عليهِ المكتوبةُ، وهي أكثرُ المواضعِ ورودًا في الكتاب، حتى تخالُهُ كتابَ أسمعةٍ [3]، كما في ألفاظِ الأفعالِ

([1]) ينظر:الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية)،د. ميشال زكريا،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،ط2، 1986م:11و12.

([2]) النظريات اللسانية الحديثة والدراسات العربية القديمة دراسة تأصيلية،أ.د. ممدوح إبراهيم محمود محمد،مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية،العدد26،يونيو 2021 م:858.

([3]) ينظر:السّماع ودوره في بناء اللغة دراسة في سماعات سيبويه النثرية:13.

المحكيّةِ[1]، ممّا يدلُّ على اهتمامِ سيبويهِ بالمنطوقِ من اللغةِ، وهذا أُولى المظاهرِ اللسانيةِ التي دعا إليها دي سوسير ((الهدف الوحيد الذي يسوغ وجود الكتابة، هو التعبير عن اللغة. ولكن الهدف لعلم اللغة ليس الصورة المكتوبة والصورة المنطوقة للكلمات. بل يقتصر هذا الهدف على الاشكال المنطوقة))[2].

1- علمُ اللّغةِ التزامنيّ

مادةُ كتابِ سيبويهِ كانتْ تمثِّلُ مقولاتِ العربِ في الجزيرةِ العربيةِ وما حولَها، محددةً بزمنِ سيبويهِ وما قبلَهُ، ممّا يعني دراسةَ سيبويهِ للغةِ العربيةِ في زمنٍ ومكانٍ محددَينِ، وهذا يتوافقُ مع علمِ اللغةِ التزامني و((لقد شيَّد دي سوسور علم اللغة الحديث، وإن كان أكثر ما يرد ذكره هو في تأكيد دراسة علم اللغة دراسة سنكرونية (تزامنية)))[3]، ويعودُ ذلك إلى نظرةِ دي سوسير إلى اللغةِ بأنَّها نظامٌ مستقلٌ عن بقيةِ العلومِ ((إنَّ اللغة نظام يمكن، بل ينبغي، ان تدرس اجزاؤه ضمن اطار سنكروني موحد))[4]، حيثُ طرائقُ القولِ التي يتوافقُ عليها مجتمعٌ لغويٌّ معيّنٌ في زمنٍ محددٍ ((فلا وجود للغة الا بنوع من الاتفاق يتوصل اليه أعضاء مجتمع معين، وعلى الفرد ان يقضي فترة معينة

([1]) ينظر:المبحث الأول الفصل الثاني.

([2]) علم اللغة العام،فرديناند دي سوسور، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز ومراجعة د. مالك يوسف المطلبي،دار آفاق عربية، بغداد،د.ط، 1985م:42.

([3]) المصدر نفسه:3.

([4]) المصدر نفسه:105.

يتعلم فيها وظيفة اللغة))[1]، وقد أكّدَ اللسانيّ العربيّ ذلك التوجهَ بقوله ((فندرس معاني الكلام في لغة من اللغات في فترة من الفترات استعمالها في مكان محدود))[2]، وهذا ما يُمكنُ أنْ نقولَهُ على دراسةِ سيبويهِ تجوّزًا؛ وإلّا فإنَّ أمرَ الخليلِ وسيبويهِ مع العربيّةِ له أمرٌ آخرُ غيرَ المنهجِ الوصفي.

2- ثنائيّةُ اللغةِ والكلامِ

أهمُ أفكارِ البنيويةِ التي جاءَ بها دي سوسير هي الفصلُ والتفريقُ في ثنائيةِ اللغةِ والكلامِ، و((ان الفصل بين اللغة والكلام يعني أيضا الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو فردي الفصل بين ما هو جوهريٌّ وما هو ثانويٌّ وعرضيٌّ إلى درجة ما))[3]. فاللغةُ هي الأحكامُ العامةُ الضابطةُ للسانِ مجتمعٍ لغويّ معينٍ، فهي ((ليست وظيفة الفرد، بل هي نتاج يهضمه الفرد بصورة سلبية، ولا تحتاج إلى تأمل سابق))[4]، بينما الكلامُ هو الممارسةُ الفرديةُ التي يقومُ بها شخصٌ ما ينتمي إلى ذلك المجتمعِ، فهو((فعل فرديّ، وهو عقليّ مقصود))[5]؛ من ذلك رصدُ سيبويهِ لاستعمالِ الألفاظِ على غيرِ دلالتِها الموضوعةِ لها، كما في ((ومثلُ قولهم : من كان أخاك، قولُ العرب ما جاءتْ

([1]) علم اللغة العام:33.

([2]) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،د. محمود السعران،دار النهضة العربية–بيروت،د.ط:262.

([3]) علم اللغة العام:32.

([4]) المصدر نفسه:32.

([5]) المصدر نفسه:32.

حاجتَك، كأنَه قال: ما صارت حاجتَك، ولكنّه أدخل التأنيث على ما ، حيث كانت الحاجة))[1]، فالفعلُ (جاء) تامٌ، لكنْ جيءَ به ناقصًا في هذا التركيبِ، بمعنى (صار)؛ فقد صارتِ العبارةُ مضرَبًا للمثلِ ((وإنّما صُيِّرَ جاءَ بمنزلة كان في هذا الحرف وحدَه لأنَّه بمنزلة المثل...ومن كلامهم أن يجعلوا الشّيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام))[2]، فدلالةُ (جاء) تامًا هو ما عليه اللغةُ، وقد قصدَها سيبويهِ بقولِهِ (...في سائر الكلام)، واستعمالُهُ بمعنى (كان) هو الممارسةُ الكلاميةُ التي يتفردُ بها المتكلّمُ على سائرِ بني لغتِهِ، وهو ما عناه سيبويه بـ (...ومن كلامهم).

ومن ذلك استعمالُ (عسى) بمعنى (كان)، وهنا يعيرُ اللفظُ دلالتَهُ إلى اللفظِ الآخرِ على الرغم من توافقِهما في اللغةِ ناقصينِ ((كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا، ولا يقال : عسيتَ أخانا))[3]، فممّا يدلُّ على الاستعمالِ منحصرًا في هذا التركيب؛ منعُ سيبويهِ لاطرادِهِ في غيرِهِ، كي لا تفسدَ اللغةُ، وأكّدَ عليه سيبويهِ في أكثرِ من موضعٍ؛ لحظًا لمجيئها في كلامِ بعضِهم دونَ إلقاءِ الحكمِ بها على سائرِ

([1]) الكتاب:50/1.

([2]) المصدر نفسه:51/1.

([3]) الكتاب:51/1.

اللغةِ ((وكما أن عسى لها في قولهم : عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا حالٌ لا تكون في سائر الأشياء))[1]، فهي تردُ مثلًا بمعنى كان [2].

جاءَ في باب ((ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ))[3]، بإضمارٍ: الناسُ مجزيّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ، أو بإظهارٍ: إن كان خِنْجَرًا فخنجرٌ أو كانَ شرًّا فشرٌّ [4]، ووردَ السّماعُ إضمارًا في الثاني ((ومن العرب من يقول: إنْ خِنْجرا فخِنْجَرًا، وإنْ خيرًا فخيرًا وإنْ شرًّا فشرًّا، كأنه قال : إن كان الذي عَمل خَيرًا جُزيَ خيرًا، وإن كان شرًّا جزيَ شرًّا ، وإنْ كان الذي قَتَلَ به خنجرًا كانَ الذي يُقْتَلُ به خنجرا))[5]، فنصَّ قولُ سيبويهِ على الإضمارِ والإظهارِ في فعلِ جوابِ الشرطِ، والرفعِ في الثاني، وهذا سَمْتُ اللغةِ عامةً، بينما وردَ النصبُ في الثاني عندَ بعضِ العربِ ممّا يدلُّ على الاستعمالِ الفرديّ، ممّا يسميهِ اللسانيّون بـ (الكلامِ)، ولم يَفُتْ سيبويهِ التنويهُ على ذلك بقولِهِ ((والرفعُ أكثرُ وأحسنُ في الآخِر؛ لأنّك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسُنَ أن تقع بعدها الأسماءُ))[6].

([1]) المصدر نفسه:159/1.

([2]) ينظر: المصدر نفسه:158/3.

([3]) المصدر نفسه:258/1.

([4]) ينظر: المصدر نفسه:258/1.

([5]) المصدر نفسه: 258/1.

([6]) الكتاب: 258/1.

3- النّظريّةُ التّوليديّةُ التّحويليّةُ

ظهرتِ ملامحُ النظريّةُ التوليديّةُ التحويليّةُ منتصفَ الخمسينيّاتِ من القرنِ الماضي، قدَّمها تشومسكي في كتابه (البنى التركيبية) سنةَ 1957م [1]، ويُبرِزُ العنوانُ مفهومي التوليدِ والتحويلِ، فالتوليدُ هو ((انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب، من جملة هي الأصل. وتسمى الجملة الأصل بالجملة التوليدية. وأهم وصف للجملة التوليدية أنها الجملة التي تؤدي معنى مفيدًا، مع كونها أقل عدد ممكن من الكلمات، ومع كونها أيضًا خالية من كل ضروب التحويل))[2]، فإذا حلَّ ضربٌ من ضروبِ التحويلِ في الجملةِ الأصلِ؛ تحوّلتِ الجملةُ التوليديةُ إلى تحويليةٍ، فالتحويلُ هو ((اشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل تسمى **nonkernel sentence(s)** من جملة تسمى الجملة النواة **kernel sentence(s)**))[3]، وعلى ذلك ينشأُ ارتباطُ الجملتينِ بالبنيةِ العميقةِ والبنيةِ السطحيةِ على التوالي [4]، فالبنيةُ العميقةُ هي ((التركيب الباطني المجرد، الموجود في ذهن المتكلم وجودا فطريا، وهي أول مرحلة من عملية الإنتاج الدلالي

([1]) ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية:11.

([2]) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج،أ.د. سمير شريف استيتية،عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، عمان،ط2، 2008م:178.

([3]) المصدر نفسه:178.

([4]) ينظر: المصدر نفسه:180.

للجملة))[1]، أمّا البنيةُ السطحيةُ فهي ((تتمثل في التركيب التسلسلي السطحي للوحدات الكلامية المادية، المنطوقة أو المكتوبة، إنها التفسير الصوتي للجملة))[2]. والجملةُ الأصلُ يجبُ أنْ تكونَ بسيطةً غيرَ مركبةٍ، ومبنيّةً للمعلومِ فلا يحذفُ فيها فاعلُها، ومثبتةً غيرَ منفيةٍ، وتقريريةً غيرَ إنشائيةٍ، وخاليةً من التقديمِ والتأخيرِ والحذفِ [3]، وهذهِ هي أنماطُ التحويلِ.

ممّا جاءَ في كتابِ سيبويهِ جوازُ نصبِ الاسمِ بعدَ (أمّا) الشَرطيّةِ ((وأنشدوا هذا البيتَ على وجهينِ: على النصب والرفع، قال بِشْرُ بنُ أبي خازِمٍ:

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فألفاهُم القومُ رَوْبَى نِياما))[4]

وهنا ورَدَ الاسمُ بعدَ (أمّا) مرفوعًا على الابتداءِ، وفي روايةٍ أُخرى منصوبًا _وهي محلُ الشاهِدِ_ بفعلٍ محذوفٍ مُقَدَّرًا من لفظِ ما بعدَهُ من الكلامِ ((غير أن النصب في أما بإضمار فعل مقدر بعد الاسم))[5]، فتقديرُ القولِ: أمّا تميمًا فألفى القومُ فألفاهم...، وهذهِ جملةٌ تحويليّةٌ من جملةٍ توليديّةٍ هي أصلٌ لها: فألفينا تميمًا، لكن ما يفرضُهُ

([1]) محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،شفيقة العلوي،أبحاث للترجمة وللنشر والتوزيع،بيروت–لبنان،ط1، 2004م:52و53.

([2]) المصدر نفسه:53.

([3]) ينظر: اللسانيات استيتية:180.

([4]) الكتاب:82/1.

([5]) شرح السيرافي:374/1و375.

أسلوبُ الشرطِ في (أمّا)؛ يمنعُ ورودَ الفعلِ العامِل بعدَها؛ كيلا يُظَنُّ أنَّهُ فعلُ الشرطِ ((ولا يلي أمّا فعل، لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط. فلو وليها فعل لتُوهِّم أنه فعل الشرط. وإنما يليها مبتدأ...أو خبر...أو مفعول مقدم... أو مفعول بفعل مقدر، يفسره المذكور...))[1]، وهنا لا يمكنُ أنْ يكونَ النصبُ أثرًا للفعلِ المذكورِ (فألفاهم)؛ لانشغالِه بالضميرِ، وعلى ذلك وجبَ تقديرُ فعلٍ جالِبٍ لحركةِ الفتحةِ في الاسمِ المُتقدِّمِ ((لأنه إذا أراد الإعمال فأقربُ إلى ذلك أن يَقولَ: ضربتُ زيدا وزيدًا ضربتُ، ولا يُعمِل الفعلَ في مضمَر، ولا يَتناولَ به هذا المتناوَلَ البعيدَ))[2]، فالعملُ من المفاهيمِ التي اعتمدَها سيبويهِ لفهمِ أركانِ الجملةِ ((فالعمل عنده الفكرة الرابطة بين مكونات الجملة، تلك الفكرة التي تجعل من الجملة نسيجًا واحدًا متلاحمًا أي كتلة أو بنية واحدة تتمايز عن الجملة أو الجمل التي تجاورها. ويجعل ذلك من مفهوم العمل ومفهوم البناء مجالين تحليليين لسيبويه لا ينفصلان في إطار تحديد مفهومه للجملة))[3]. وهذا التقديمُ في المفعولِ وحذفِ الفعلِ ممّا يُدْرِكُهُ ابنُ اللغةِ، وما تكونُ عليها أساليبُها في القولِ، وإلّا لأصبحَ كلامًا مُغلَقًا على الفهمِ.

4- الكفايةُ اللغويّةُ والأداءُ الكلاميّ

([1]) الجنى الداني:525/3.

([2]) الكتاب:82/1و83.

([3]) مفهوم الجملة عند سيبويه:155.

جعلَ سيبويهِ من رضاءِ العربيةِ من قومٍ، وكثرةِ الاستعمالِ، حاكميةً على قبولِ البنيةِ اللغويّةِ، ولا سيّما في السّماعيّات. ويمكنُ أنْ نتلمّسَ وجودَ هذينِ المفهومينِ في الفكرِ اللسانيّ في الكفايةِ اللغويّةِ والأداءِ الكلاميّ، وهما من أهمِ مبادئ النظريةِ التوليديةِ التحويليةِ، فالكفايةُ اللغويّةُ تعني معرفةَ ابنِ اللغةِ بلغتِهِ، مقبولِها ومرفوضِها، وممارسةُ تلكَ المعرفةِ يمثلُها الأداءُ الكلاميّ، وتعرّفُ الكفايةُ اللغويّةُ بأنَّها ((معرفة الإنسان الضمنية بقواعد اللغة التي تقود عملية التكلم بها))[1]، أمّا الأداءُ الكلامي فهو ((الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين))[2]، وعلى ذلك فالكفايةُ ذهنيةٌ حيثُ المعرفةُ، والأداءُ ممارسةٌ حيثُ الاستعمالُ.

ينقلُ سيبويهِ روايةَ السّماعِ في بيتِ ذي الرّمةِ ((وقال الآخر، وهو ذو الرمّة:

ترى خلقَها نِصْفٌ قناة قويمةً ونِصْفٌ نَقًا يَرتجُّ أو يَتَمَرْمَرُ

وبعضُهم يَنصبه على البدل. وإن شئت كان بمنزلة رأيتُه قائما، كأنه صار خبراً على حدّ من جعله صفة للنكرة))[3]، رفعَ صاحبُ البيتِ (نصفٌ) على القطعِ والابتداءِ، كأنه أرادَ: هي نصفٌ قناةً...ونصفٌ نقًا، أمّا رواةَ البيتِ فأرادوا البدلَ فذهبوا إلى النصبِ، كأنهم أرادوا: ترى نصفًا قناةً...ونصفًا نقًا، وعلى ذلك وردَ في الديوان:

([1]) الألسنية التوليدية والتحويلية:33.

([2]) المصدر نفسه:33.

([3]) الكتاب:11/2.

ترى نصفَها نِصْفًا قناةً قويمةً ونِصْفًا نَقًا يَرتجُّ أو يَتَمَرْمَرُ [1]

فالكفايةُ اللغويّةُ تكمنُ في معرفةِ القومِ الضمنيةِ بدلالةِ (الخلق) اللغويةِ أنَّها تكونُ على نصفينِ، كما في قول الإمام عليّ _عليه السلام_: ((للمؤمنِ ثلاثُ ساعاتٍ: فساعةٌ يُناجي فيها ربَّه، وساعةٌ يرُمُّ فيها معايشَهُ، وساعةٌ يُخلِّي فيها بين نفسِهِ وبينَ لذَّتِها فيما يَحلُّ ويَجْمُلُ))[2]، أي علاقةُ الكلِّ بالجزءِ، وكذلك صِحَّةُ إبدالِ النكرةِ من المعرفةِ، كما في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ (العلق/15و16)، ويصحُّ أن يقعَ النصبُ على الحالِ، وقد يمنعُ ذلك نيّةُ التعريفُ في (نصف) أي (نصفه)، لكنَّ هذا لا يمنعُ تنكيرَهُ لفظًا ((والعلة التي ادعى بها التعريف في بعضٍ، وكلّ من الإضافة وهي في نصف لأن معنى قوله في نصفٍ نصفه كما أنه إذا قال: مررت ببعض قائمًا أو بكل جالسًا قائمًا، فإنما يريد: بعضهم وكلّهم))[3]، فالأصلُ والإرادةُ في ذلك مفهومانِ ذهنيانِ يدركُهما العربيُّ ابنُ اللغةِ إدراكَ مَسايرِ معيشتِهِ، وعبّرَ عن وعيِهِ بتلك المعارفِ، بروايةِ البيتِ على ما أرادَ هو لا على ما أرادَ صاحبُهُ، وبذلك جعلَ المتكلِّمُ ما ينطقُ به أداةً يساوقُ بها المعنى الذي يطلبُهُ ((أما الأداء فإن أدق وصف له هو ذلك الوصف الذي يجعل اللغة واقعاً حياً في المنطوق

([1]) ديوان ذي الرُّمّة،اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي،دار المعرفة،بيروت–لبنان،ط1، 2006م:110.

([2]) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع،قم–إيران،د.ط:396/19.

([3]) شرح السيرافي:344/2.

والمسموع، بحيث يتحد الأداء الصوتي مع المضمون الدلالي. وبذلك يكون الأداء هو الصورة الواعية التي تمثل الصورة المعقولة من اللغة))[1]، وهو ما يسمّيه اللسانيُّ بالأداءِ الكلامي، وهو مطلقُ الكلامِ المنطوقِ، المساوي للمَسموعِ من مَظاهرِ اللهجاتِ ممّا نقلَهُ سيبويهِ.

من الأسماءِ ما تكونُ صفاتٍ وهي ليستْ وصفًا، لكنّ العربَ يعاملونَها كذلك، لمحًا لدلالتِها على الوصفِ، فقد جاءَ في بابِ ((ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفةٍ تشَّبه بالفاعلِ كالحَسن وأشباهه))[2]. ومن الأعدادِ ما كانَ وصفًا، كما في قولِ العربِ ((أخذَ بنو فلان من بني فلان إبلًا مائةً، فجعلوا مائةً وصفا))[3]، فالعددُ على أصلِهِ لا يصحُّ أنْ يقعَ صفةً، لكنْ لحملِهِ معنى (معدوداتٍ) جازَ أنْ يقعَ، كأنّه أرادَ: ...إبلًا كثيرةً ((ما كان من المقادير نعتًا لما قبله إذا انفرد بما يتضمن لفظه من الطول والقصر والقلة والكثرة، ناب عن طويل وقصير وقليل وكثير))[4]، ولا يمكنُ لابنِ اللغةِ أنْ يعرفَ دلالةَ العددِ هذهِ، دونَ أنْ تسبقَها معرفتُهُ للمعنى الأصلِ، وإلّا لوجدْنا

([1]) اللسانيات،استيتية:178.

([2]) الكتاب:28/2.

([3]) المصدر نفسه:28/2.

([4]) شرح السيرافي:357/2.

استعمالًا أوحدَ للعددِ نعتًا لا غيرَ، وهو ما ليس في العربيةِ، وهذا المعنى الأصلُ واستعمالُ الآخرِ يقاربانِ الكفايةَ والأداءَ.

فما يَتمتعُ به المُتكلّمُ من الكفايةِ اللغويّةِ في معرفةِ دلالاتِ المفرداتِ، واستعمالِها في تراكيبَ توافقُ دلالاتِها الجديدةَ؛ تُتيحُ لهُ إيجادَ جُمَلٍ أُخَرَ لا يمكنُهُ الوصولُ إليها باستعمالِهِ المعنى الأصلَ، وهذا ما أكَّدتْهُ الدراساتُ الحديثةُ بما يُسمى بـ (إبداعية اللغة)، ((بمعنى أن من يتكلم لغة ما (هي لغته الأصلية) قادر على إنشاء عدد لا نهائي من الجمل التي لم يسمعها من قبل، وقادر كذلك على فهمها))[1].

5- النّظريّةُ التّداوليّةُ

غالبًا ما تكونُ النظرياتُ الجديدةُ في الدراساتِ اللسانيّةِ ردةَ فعلٍ على سابقاتِها، ولِتَسُدَّ مواطنَ الضعفِ، فيما سبقَها من نظرياتٍ، وتملأُ الإجاباتِ الفارغةَ التي عجزَ عنها ما تقدَّمَ، فظهرَتِ النظريةُ التداوليةُ إلى جانبِ البنيويةِ والتوليديةِ، وقد جاءَ بها فلاسفةُ اللغةِ في منتصفِ القرنِ العشرين [2]، التي تَهتمُ باستعمالِ اللغةِ بينَ المتكلّمِ والمخاطَبِ، فالتداوليةُ هي ((دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل))[3]، تضمُّ

(1) خواطر هيكلية في كتاب سيبويه و(كتب) من جاء بعده من النحاة،هاينس غروتسفلد، تعريب عبد الجبار بن غريبة،حوليات الجامعة التونسية،تونس، العدد18 ،1980م:268.

(2) ينظر:التداولية في البحث اللغوي والنقدي،أ.د. بشرى البستاني،مؤسسة السياب،لندن،ط1، 2012م:35.

(3) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،د. محمود أحمد نحلة،دار المعرفة الجامعية،مصر،د.ط، 2002م:14.

التداوليةُ مباحثَ ونظرياتٍ كثيرةً هي: الإشارياتُ، ونظريةُ أفعالِ الكلامِ، ونظريةُ الملاءمةِ، ونظريةُ الحجاجِ، ونظريةُ المجموعاتِ الدلاليةِ [1].

حاولَ سورل الردَّ على الانتقاداتِ التي وُجِّهَتْ إلى نظريةِ أوستن ((نقطة الانطلاق بالنسبة لسورل تتمثل في تغيير المنهجية المعتمدة، من خلال التمييز بين الأفعالِ **Verbs** والأعمالِ **Acts** من جهة، والتركيز على مقاصد المتكلمين من جهة أخرى))[2]، ومن ذلك الأفعالُ الكلاميةُ غيرُ المباشرةِ، إذ تُفصِحُ عن معانٍ غيرِ المصرَّح بها، في المحتوى القضوي للجملة [3]، ويمكنُ عدُّ الأمثالِ وأبياتِ الحكمةِ في المدونةِ العربيةِ موضعًا للفعلِ الكلامي غيرِ المباشرِ، وكثيرٌ منها قد وردَ في كتابِ سيبويه، نحو ((قال رجل من بني سُليم، وهو أنسُ بن العبَّاس:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَةً اتَّسعَ الخَرْقُ على الراقِع))[4]

فقد عبّرَ الشاعرُ عن تفاقمِ الأمرِ ممّا لا صبرَ معه، في عجزِ البيتِ، بطريقةٍ غيرِ مباشرةٍ، مُعبِّرًا عن المحتوى القضوي للبيتِ، الذي لا يمكنُ الوصولُ إليه عن طريقِ

(1) ينظر: التداولية أصولها واتجاهاتها،جواد ختام،دار كنوز المعرفة،عمان_الأردن،ط1، 2016م:75.

(2) المصدر نفسه:93.

(3) ينظر:المصدر نفسه:95.

(4) الكتاب:287/2.

المعاني الحرفيّةِ؛ بل بتأويلِ الملفوظِ وتوظيفِ الاستعارةِ، فهو لا يُريدُ الإخبارَ باتساعِ الخرقِ؛ وإلّا لوقعَتِ اللا مناسبةُ بينَ صدرِ البيتِ وعجزِهِ.

ومن ذلك ((كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا))[1]، يضربُ لمقدمِ الشرِّ من حيثُ لا يُحتَسَبُ ((الغُوَيْر: تصغير غَارٍ، والأبؤس: جمع بُؤْس، وهو الشدة. وأصل هذا المثل فيما يُقَال من قول الزبَّاء حين قَالت لقومها عند رجوع قَصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغُوَير على طريقه "عَسَى الغُويرُ أبؤسا" أي لعل الشرَّ يأتيكم من قبل الغار))[2].

سماعيّاتُ سيبويهِ ذاتُ تنوعٍ لغويّ، منها ما يُفَسَّرُ في ضوءِ مقامٍ مُحَدَّدٍ يُستَبْطَنُ داخلَ تلك السّماعيّاتِ، من نحو قطعِ الصفةِ إلى ما يُنصبُ على التعظيمِ والمدحِ، فنقلَ سيبويهِ رواية النصبِ في الصفةِ مُخالِفًا اتباعَها للمنعوتِ بقولهِ ((ونظيرُ هذا النَّصب من الشعر قول الخِرْنِق:

لا يبعَدَنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النّازِلِينَ بكلّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبون مَعاقِدَ الأَزْرِ

([1]) المصدر نفسه:51/1.

([2]) مجمع الأمثال،أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني ت 518هـ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،مطبعة السنة المحمدية–مصر، د.ط، 1955م : 17/2.

...وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول: النازلون بكلِّ معتَركِ والطيبين))[1]، وهنا من أرادَ المدحَ أبدلَ العطفَ رفعًا إلى النصبِ على تقديرِ فعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ أمدحُ، وهذا يَستلزِمُ استحضارَ مقامِ المدحِ والمبالغةِ في تعظيمِ الممدوحِ، وهذا يُقارِبُ الفكرةَ التي أقيمَ عليها الاستلزامُ الحواريّ الذي يُعَدُّ ((من أبرز الظواهر التي تُميز اللغات الطبيعية، على اعتبار أنّه في الكثير من الأحيان يلاحظ أثناء عملية التخاطب، أن معنى العديد من الجمل إذا رُوعي ارتباطها بمقامات إنجازها، لا ينحصر فيما تدل عليها صيغها الصورية))[2]، فلا تكفي _غالبًا_ معرفةُ الدلالةِ التواضعيةِ للملفوظاتِ في إيصالِ الخطابِ، فهناكَ قصديّةُ المُتكلِّمِ وفهمُ المُخاطَبِ ((فنلاحظ أن تأويل الملفوظات لا يتوقف عند حدود الدلالة اللغوية التواضعية للكلمات، بل يعتمد أساسا على قصد المتكلم ونواياه من جهة، وعلى فهم المخاطَب لهذه النوايا من جهة ثانية، وعلى سياق الكلام وقرائن الأحوال من جهة أخيرة. ومن ثم فإن فهمَ الملفوظ لا يمكن أن يكتمل دون محاولة المخاطَب بناء استدلال منطقي مقبول. على هذا الأساس نستنتج أن هناك فرقا شاسعا بين دلالة الملفوظ، أي ما قيل أو ما صُرح به، وبين الاستلزام الحواري، أي ما تم تبليغه. ويَزيدُ غرايس على هذين النوعين صنفا آخر سمّاه

([1]) الكتاب:2/64و65.

([2]) الاستلزام الحواري في التداول اللساني،العياشي إدراوي،منشورات الاختلاف،دار الأمان،الرباط،ط1، 2011م:18.

الاستلزام المنطقي التواضعي))[1]، وهنا المقامُ الذي أقرَّهُ السّماغُ بالنصبِ ساعدَ في بيانِ المعنى التداوليّ للتركيبِ.

من مفاهيمِ التداوليةِ الحِجَاجُ، ويُرادُ به القبولُ والإذعانُ عن حجةٍ وإفهامٍ ((تطلق لفظة حجاج ومحاججة عند بريلمان وتيتيكاه على العلم وموضوعه، ومؤداها درس تقنيات الخطاب التي تؤدي بالذهن إلى التسليم خاطئ و **logisme** بمعنى الحجة، وربما أضاف بعضهم صفة النية الحسنة لهذا النوع؛ ليتميز في التفكير الفلسفي عن مصطلح **sophisme**))[2]، ويراعى فيه حضورُ المخاطَبِ وإدراكُهُ المعرفيّ ((حيث يتوخى المتكلم في العادة حملَ المخاطب على الإذعان والاقتناع بفكرة أو موقف ما))[3]، ويلجأُ المتكلِّمُ إلى الحجاجِ لدفعِ فكرةٍ خاطئةٍ أو ترسيخِ معلومةٍ في ذهنِ المخاطَبِ ((ولمّا كان الحجاج النظري عند سيبويه يسير باتجاهين: الأول: في إثبات شيء على وجه الصحة النحوية. –الثاني: في إبطال شيء على وجه الغلط النحويّ...))[4]، وأمثلُ ما يمكنُ لحاظُهُ في كتابِ سيبويهِ عن ذلك هو أحكامُ السّماعِ التي يُلقيها سيبويهِ في مواضعَ كثيرةٍ من مواضعِ السّماعِ. كما في قوله ((ومما يَنتصب

([1]) التداولية أصولها واتجاهاتها:100.

([2]) المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية،د.نعمة بوقرة،عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي،عمان–الأردن،ط1، 2009م:105و106. وردت (خاطئ) بالتنكير خطأً، الصح تعريفها.

([3]) التداولية أصولها واتجاهاتها:144.

([4]) الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيبويه (مقاربة في أصول التفكير النحوي)،أ.م.د. رجاء عجيل الحسناوي وأ.م.د. حسن عبد الغني الأسديّ،مجلة الباحث،كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة كربلاء،العدد10، 2014م:146.

أيضًا على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه، قول العرب: حَدّث فلانٌ بكذا وكذا، فتقولُ: صادقًا والله. أو أنشدك شِعرًا فتقول: صادقًا والله، أي قالَه صادقًا...ومن العرب من يقول: مُتَعَرِّضٌ، ومنهم من يقول: صادقٌ واللهِ. وكلٌّ عربيٌّ))[1]، فالحكمُ في تذييلِ النقلِ حجةٌ لتساوي الاستعمالين، نصبًا ورفعًا في (صادق)، كي لا يظنَّ ظانٌ بترجيحِ أحدهما على الآخرِ.

ومنه قولُ سيبويهِ ((وحدَّثنا يونسُ أنَّ العرب تُنْشِدُ هذا البيت، وهو لعَبْدةَ بن الطَّبيب:

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا

وقال رجل من بَجيلَة أو خَثْعَمٍ:

ذَرِيني إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَا وما أَلْفَيْتِنِي حلْمِي مُضاعَا

وقال آخر في البدل:

إنّ عليَّ اللهَ أن تُبايِعا تؤْخَذَ كَرْهَاً أو تَجِيءَ طائعَا

فهذا عربيٌّ حسَن، والأوّل أَعرف وأَكثر))[2]، في الرفعِ على البدلِ في الأول، والنصبِ في الثاني على البدلِ أيضًا، والنصبِ في الفعلِ على البدلِ كذلك، وهذا ما وصفَهُ سيبويهِ بالعربيّ الحسَنِ، أمّا الأعرفُ والأكثرُ فهو الرفعُ على الابتداءِ ((يعني

([1]) الكتاب:271/1و273.

([2]) الكتاب:155/1و156.

الإنشاد في هذه الأبيات على البدل، ولو رفع على الابتداء لكان أكثر وأعرب فتقول: هلكُهُ هلكُ واحدٍ، و" ما ألفيتني حلمي مُضاع "، يكون " حلمي مُضاع " في موضع الحال، و " تؤخذُ كرهًا أو تجيء طائعًا "، على معنى أنت تؤخذ كرها، فتكون " أنت تؤخذ كرها " في موضع الحال من المبايعة))[1].

ويظهرُ فيما سبقَ من أحكامٍ يذيلُها سيبويهِ بعدَ روايةِ السّماعِ، حضورُ المتلقي تصورًا بغضِ النظرِ عن حقيقةِ تحققِ ذلك، مُتلقٍ يتمتعُ بمعرفةٍ لغويةٍ، وقد تساوى عندَهُ الاستعمالانِ، بالنصبِ والرفعِ، كما في الموضعِ الأخيرِ؛ لكونِهما عربيينِ، وهنا يُرجّحُ سيبويهِ إحدى كفتي الميزانِ _الاستعمالِ الكلامي_؛ بوصفِهِ وجهَ الرفعِ بالأعرفِ والأحسنِ، محاوِلًا إلقاءَ الحجَّةِ بترجيحِ أحدِ الوجهينِ، وقد عزَّزَ ذلك بما أوردَهُ من أمثلةٍ مصنوعةٍ.

ومن هنا فإنَّهُ لا يمكنُ إغفالُ أثرِ كتابِ سيبويهِ، والمدوّناتِ النَّحويّةِ العربيّةِ عمومًا في الدراساتِ اللغويّةِ المعاصرةِ، ولا يمكنُ حصرُ الأمرِ بوجودِ مصطلحٍ لسانيٍّ ما أو عدمِ وجوده، بل مدارُ الأمرِ هو حضورُ المفهومِ وطبيعةِ التفكيرِ، فقد يختفي ظهورُ المصطلحِ اللسانيّ في الكتابِ، لكنَّ المفهومَ والتفكيرَ حاضرانِ فيه ((وإني لواثق أن نحويّ البصرة لن يلحظ غرابة في كتاب تشومسكي: "الأبنية النحوية" لو سنحت له

([1]) شرح السيرافي:19/2.

الفرصة بالاطلاع عليه، بل إنه سيجد فيه حججا وطرقا في التفكير مألوفة، ولن يعترض على القواعد التحويلية التي وردت فيه))[1].

ولا نريدُ ممّا سبقَ أن نثبتَ لسانيةَ سيبويهِ، إنّما نثبتُ اتساعَ أُفقِهِ في التفكيرِ، وإدراكَهُ للمعارفِ خارجَ اللغةِ المؤثّرةِ فيها، وصولًا إلى أحقيتِهِ في السبقِ والإشادةِ، ولا سيّما عندَ اللغويينِ العربِ ممّا لا يعرفون أنَّ في الحيّ من يُطرِبُ!! وعلى المُفارَقةِ بينَ توجهاتِ الفريقينِ ولا سيّما ما يتطلَّبُهُ العصرُ الحديثُ من منهجيّةٍ، وحيثياتِ نظريّةٍ، إلّا أننا نُساندُ هذا القولَ في التأصيلِ العامِ للغةِ، الذي يسعى إلى تقديمِ تفسيرٍ لكلِّ تركيبٍ يمكنُ أن يظهرَ، ورصدِ المستوى القبلي (الافتراضيّ) والمستوى الظاهِرِ، مع جوانبَ كثيرةٍ ظهرتْ في الكتابِ. وقد نسبَ تشومسكي في كتابه " الألسنية الديكارتية " عام 1966م، المظاهرَ الأولى للنحو التحويلي إلى مفكريّ القرنِ السابع عشرَ اللغويينَ [2]، وبعدَ ذلك يرى أنْ ((لو التفت الغرب المُعاصر إلى التَّأريخ اللُّغوي التُّراثي العربي لكان علم اللِّسانيات الحديث في مرحلة مُتقدِّمةٍ عن الزَّمن الذي هو فيه))[3]. ومن ذلك

([1]) خواطر هيكلية في كتاب سيبويه:264و265.

([2]) ينظر : المصدر نفسه: 257و258.

([3]) صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات،د. مازن الوعر،مجلة المجمع الجزائري للغة العربية،العدد11، جوان 2010م:32. نقلًا عن حوار للكاتب مع تشومسكي سنة 1982م.

أولياتُ الدرسِ اللسانيّ، والذي ظهرَ أولًا عندَ سيبويهِ، ومنْ سبقَهَ، بتجلياتِ الفكرِ العربيّ، وكيفيةِ تحليلِ المادةِ اللغويةِ، وطرحِ الأحكامِ النحويةِ.

الخاتمة

السّماعُ أوّلُ مظاهرِ التعلّمِ، وسيّدُ المَلَكَاتِ، وعلى ذلك حملَ كتابُ سيبويهِ كثيرًا من صورِ المنطوقاتِ الكلاميةِ عندَ العربِ، في اللفظِ والتركيبِ والأداءِ الصوتي، ونجدُ في تتبعِها عرضَ سيبويهِ لها عندَ مخالفةِ القياسِ، ووقوعِ الشذوذِ والقلَّةِ، وهذا ممّا يحتاجُ معه إلى حُجةٍ لا تُنكَرُ، ودليلٍ لا يُدحَضُ، وهذا ما يكونُ في السّماعِ. وحرصَ سيبويهِ على نسبةِ تلكَ المواضعِ إلى أصحابِها، من علماءِ اللغةِ وغيرِهم، فكانَ له الفضلانِ، الأمانةُ وسعةُ الاطلاعِ والحفظِ، ولم ينتقِ منها ما يوافقُ مذهبَهُ، بل فضّلَ بعضَها وضعّفَ غيرَها على وفقِ محاكماتٍ لغويةٍ.

لم يَغِبْ عن سيبويهِ أنَّ العربَ تُخضِعُ القولَ إلى لسانِها، ولغتِها؛ لذلكَ نقلَ سيبويهِ كثيرًا من التراكيبِ اللّغويّةِ عن لسانِ رواتِها خلافًا لأصلِ التّلفُّظِ بها أحيانًا، وهذا يُمثّلُ الواقعَ اللّغويَّ للعاداتِ الكلاميّةِ للعربِ.

وفي الجانبِ الآخرِ نجدُ القدرةَ اللغويةَ عندَ العربِ في مذاهبِ القولِ والإفصاحِ، وهي تَتَشقَّقُ عن فكرٍ إنسانيٍّ يكادُ يكونُ مبهِرًا –لا يُصدَّقُ– في زمنِهِ، نظرًا لبساطةِ البيئةِ المحيطةِ، وقياسًا للوصولِ المتأخرِ للحضاراتِ والأممِ الأخرى لِما وصلتْ إليه القبائلُ العربيةُ في شبهِ الجزيرةِ العربيةِ، من الإدراكِ العقلي، وهم يُقلّبونَ المفرداتِ اللغويةَ كيفما

يشاؤون، بعصا غاياتِهم. وعلى ذلك نستحضرُ أنْ كانَ القرآنُ الكريمُ معجزَةَ النبيّ الأكرمِ ﷺ ، أعلى قدْرًا ممّا تَعلمُهُ العربُ مِن لغةِ الخطابِ والإفهامِ؛ ولهُ أذعنوا.

ويمكنُ تلخيصُ ما توصّلَ إليه الباحثُ من نتائجَ بما يأتي:

1- نظرَ سيبويهِ فيما نقلَهُ من السّماعِ إلى القولِ، ولم ينظرْ إلى صاحبِهِ أو زمنِهِ؛ لذلك ارتضى النقلَ عن بعضِ المُولَّدينَ الذين أنكرَهم أصحابُ الأصولِ.

2- استمرَّ الأخذُ عن العربِ الفصحاءِ حتى القرنِ الرابعِ، ولم يقفْ عصرُ الاحتجاجِ عندَ ابنِ هرمة ت 176هـ، مع الأخذِ بالحسبانِ انحسارُ الجماعةِ الفصيحةِ، وقد تردُ اللغةُ الفصيحة المقبولةُ على ألسنةِ الأفرادِ.

3- وصلتْ مواضعُ السّماعِ في الكتاب إلى (4204 موضعًا)، منها (3768 موضعًا) في الأبنيةِ، و(436 موضعًا) في التّراكيبِ.

4- أوردَ سيبويهِ الشاهِدَ السّماعيَّ في مواضعِ الخلافِ، والتباينِ، والشّذوذِ، وهي مواردُ أحوجُ ما تكونُ للحجَّةِ. وبدأ مجموعةً من أبوابِ كتابِهِ بالسّماعِ وصلتْ إلى (50 بابًا)؛ وهذا عائِدٌ إلى أنَّ البابَ أجمعَهُ مبنيٌّ على المخالَفةِ والمبايَنةِ.

5- إنَّ اللغةَ الفصيحةَ حتى عصرِ سيبويهِ كانتْ لغةً منطوقةً، ولم تكنْ لغةً رسميّةً أو فئويّةً، مقصورةً على الأدبِ وأصحابِهِ، فقد مثَّلتْ لغةَ الاستعمالِ اليوميّ على وفقِ ما نقلَهُ سيبويهِ من أمثلةٍ لغويّةٍ في سماعيّاتِهِ.

6- نقلَ سيبويهِ عن اللّغويّينَ (374 موضعًا)، بما نِسبتُهُ (8,85%) من مواضعِ السّماعِ، وما نقلَهُ من سماعِهِ المباشَرِ (3850 موضعًا)، بـ (91%).

7- أكثرُ مَن نقلَ عنه سيبويهِ هو شيخُهُ يونسُ بنُ حبيبٍ بـ (150موضعًا)، يليَهُ شيخُهُ ومَنْ اختصَّ به الخليلُ بـ (104 موضعًا). وهذا يَدفَعُ التهمةَ التي طالتِ الكتابَ ونِسْبتَهُ للخليلِ؛ فلا يمكنُ للخليلِ أنْ يرويَ عن يونسَ هذا الكمِّ؛ ولم يُذكَرْ اتصالُ يونسَ بالخليلِ.

8- هذا الكمُّ الكبيرُ من السّماعِ المباشَرِ لسيبويهِ بـ (91%)، لا يمكنُ أنْ يكونَ مُقتصِرًا على مزاحمةِ سيبويهِ للعربِ الوافِدينَ إلى البصرةَ، وأخذِ اللّغةِ عنهم؛ بل يُشيرُ -كما يرى الباحثُ- إلى احتماليةِ قيامِهِ برحلةٍ للاتصالِ بالعربِ ومشافهتِهم، كما فعلَ الخليلُ، على الرَّغمِ من خُلوِّ كتبِ التّراجمِ من مثلِ ذلك؛ فقد حوَتْ هذهِ المواضعُ على الكثيرِ من مظاهِرِ الحياةِ، والعاداتِ الاجتماعيةِ القَبَليّةِ، التي لا تظهرُ إلّا بالاختلاطِ والتعايشِ.

9- استعملَ سيبويهِ بعضَ أمثلةِ السّماعِ في توجيهِ التَّحليلِ النَّحويّ، وكانَ له كبيرُ الأثرِ في الحكمِ اللغويّ، نحو وجوهِ المخالفةِ، أو الإثباتِ، أو الإجازةِ، وغيرِها من وجوهِ التقعيدِ النحويّ.

10- لقد اشتملَ كتابُ سيبويهِ ولا سيّما في جانبِ السّماعيّاتِ على فقراتٍ لغويّةٍ، تنسجمُ مع التصوراتِ اللّسانيّةِ المعاصرةِ، وإنَّ هناك مقارباتٍ كثيرةً مع تيارِ التوليديّةِ، ذاتِ الطابعِ العقليّ في طرحِ مفاهيمِهِ، أو اللسانيّةِ المعاصرةِ.

11- إنَّ البنيةِ الأصلِيةِ لبعضِ الألفاظِ المعتلَّةِ كانتْ منطوقةً، خاليةً من المظاهرِ الصّرفيّةِ من إعلالٍ وإبدالٍ، وفي حينِ أنَّ اللّغويّينَ يَعُدُّونها مُتَخَيّلةً غيرَ منطوقةٍ، كما في بعضِ الأبنيةِ التي نقلَها سيبويهِ في مواضعِ السّماعِ.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،د. محمود أحمد نحلة،دار المعرفة الجامعية، مصر،د.ط، 2002م.

2- الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته،د.محمد حسن حسن جبل،دار الفكر العربي-القاهرة،د.ط.

3- أخبار النحويّين البصريّين،أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ(284-368هـ)، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي،مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،د.ط.

4- الأرومة العربية لإمام النحو سيبويه حفريات في اللغة والتاريخ، أ. د. حسن عبد الغني الأسدي،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد _العراق،ط1، 2023م.

5- ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان الأندلسي ت745هـ،تحقيق د. رجب عثمان محمد ومراجعة د. رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط1، 1998م.

6- الاستلزام الحواري في التداول اللساني،العياشي إدراوي،منشورات الاختلاف، دار الأمان،الرباط،ط1، 2011م.

7- إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان،سالم بن حمود السيابي،منشورات المكتب الإسلامي.

8- الأشباه والنظائر في النحو،جلال الدين السيوطي ت911،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

9- الأصمعيات،أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك 122-216هـ،تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون،دار المعارف،القاهرة-مصر،ط5.

10- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب،د. تمّام حسّان،عالم الكتب،القاهرة،د.ط،2000م.

11- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة،د. نايف خرما،عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 1978م.

12- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو،أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ت 577هـ،تحقيق سعيد الأفغاني،دار الفكر، بيروت،ط2، 1971م.

13- الاقتراح في أصول النحو،جلال الدين السيوطي ت911هـ،ضبط عبد الحكيم عطيّة ومراجعة علاء الدّين عطيّة،البيروتي،ط2، 2006م.

14- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية)،د. ميشال زكريا،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،ط2، 1986م.

15- الألسنية مفهومها ومبانيها المعرفية ومدارسها،وليد محمد السراقبيّ،العتبة العباسية المقدسة،المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية،بيروت-لبنان،ط1، 2019م.

16- انباه الرّواة على أنباه النحاة،جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ (ت624هـ)،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي-القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية-بيروت،ط1، 1986م.

17- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،أبو البركات بن الأنباريّ ت(577هـ)،تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك وراجعه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة،ط1، 2002م.

18- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ت 761هـ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،منشورات المكتبة العصرية، بيروت-لبنان،د.ط.

19- الإيضاح في علل النحو،أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)،تحقيق: د. مازن مبارك، دار النفائس،بيروت، ط3، 1979م.

20- البداية والنهاية،ابن كثير (701-774هـ)،بيت الأفكار الدولية.

21- بناء الجملة العربية،د. محمد حماسة عبد اللطيف،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، ط1، 2003م.

22- البيان والتبيين،أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ 150-255هـ،تحقيق عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط7، 1998م.

23- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الهلال، القاهرة.

24- تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،عبد الرحمن بن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ)،ضبطه أ. خليل شحادة،دار الفكر، بيروت،د.ط،2000م.

25- التحليل النحوي أصوله وأدلته،د.فخر الدين قباوة،دار نوبار للطباعة-مصر،ط1، 2002م.

26- التداولية أصولها واتجاهاتها،جواد ختام،دار كنوز المعرفة،عمان_الأردن،ط1، 2016م.

27- التداولية في البحث اللغوي والنقدي،أ.د. بشرى البستاني،مؤسسة السياب، لندن، ط1، 2012م.

28- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف،صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي 696هـ-764هـ،حققه السيد الشرقاوي وراجعه د. رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي- القاهرة،ط1، 1987م.

29- التنبيهات على أغاليط الرواة،علي بن حمزة البصري ت 375هـ،تحقيق خليل إبراهيم العطية،دار الشؤون الثقافية العامة،العراق،د.ط، 1991م.

30- تهذيب اللغة،أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ت370هـ،تحقيق عبد السلام محمد هارون،الدار المصرية للتأليف والترجمة.

31- الجنى الداني في حروف المعاني،الحسن بن قاسم المرادي،تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط1، 1992م.

32- الحجة للقراء السبعة،أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ت377هـ،تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي،دار المأمون للتراث،دمشق،ط1، 1991م.

33- خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب،عبد القادر بن عمر البغدادي 1030-1093، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي-القاهرة،ط4، 2000م.

34- الخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني،تحقيق:محمد علي النجار،المكتبة العلمية، القاهرة،د.ط.

35- ديوان أبي الأسود الدؤلي،صنعة أبي سعيد الحسن السكري (ت290هـ)،تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين،دار ومكتبة الهلال،بيروت-لبنان،ط2، 1998م.

36- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس،شرح وتعليق د.محمد حسين،مكتبة الآداب-مصر،د.ط.

37- ديوان جرير،دار بيروت للطباعة والنشر-بيروت،د. ط،1986م.

38- ديوان ذي الرُّمّة،اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي،دار المعرفة،بيروت-لبنان، ط1، 2006م.

39- ديوان الطِّرمَّاح،تحقيق د. عزّة حسن،دار الشرق العربي،بيروت-لبنان،ط2، 1994م.

40- ديوان الفرزدق،شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور،دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان،ط1، 1987م.

41- ديوان النابغة الذبيانيّ،شرح حمدو طمّاس،دار المعرفة،بيروت-لبنان،ط2، 2005م.

42- ديوان النمر بن تولب العُكلي،تحقيق د. محمد نبيل الطريفي،دار صادر، بيروت- لبنان،ط1، 2000م.

43- السّماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة،عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر،الجزائر،2012م.

44- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،د. خديجة الحديثي،مطبوعات جامعة الكويت،1974م.

45- شذا العرف في فن الصرف،أحمد بن محمد بن احمد الحملاوي ت1315هـ،قدّم له د. محمد بن عبد المعطي،دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع،د.ط.

46- شذرات الذهب في أخبار من ذهب،ابن العماد الإمام شهاب الدّين أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد العَكريّ الحنبلي الدمشقي 1032-1089هـ،تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط،دار ابن كثير،دمشق-بيروت،ط1، 1986م.

47- شرح ابن عقيل ،قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري الهمداني(698-769هـ)،ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل،تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد،دار التراث-القاهرة،ط20، 1980م.

48- شرح أبيات سيبويه،أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافيّ ت 385هـ،تحقيق د. محمد الريح هاشم،دار الجيل-بيروت،ط1، 1996م.

49- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (600-672هـ)،تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.

50- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ت905هـ،تحقيق محمد باسل عيون السود،منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط1، 2000م.

51- شرح الرضيّ على الكافية،الشيخ رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي النحويّ (ت686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر،منشورات جامعة قاز يونس،بنغازي،ط2، 1996م.

52- شرح شافية ابن الحاجب،رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686هـ مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ت1093هـ،حققه الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،د.ط،1982م.

53- شرح كتاب سيبويه،أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)،تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط1، 2008م.

54- شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير) لصالح بن محمد،دراسة وتحقيق خالد بن محمد بن عبد الله التويجريّ(بحث مقدم لنيل الدكتوراه)،إشراف أ.د. عيّاد بن عيد الثبيتي،كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية،2003م.

55- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف،أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (293-382هـ)،تحقيق عبد العزيز أحمد،مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،ط1، 1963م.

56- شرح المفصل للزمخشري،موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت643هـ)،قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط1، 2001م.

57- شرح المكودي على ألفية ابن مالك،أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ت 807هـ،تحقيق د. فاطمة راشد الراجحي،جامعة الكويت،1993م.

58- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع،قم-إيران،د.ط.

59- شعر الأحوص الأنصاريّ،جمعه وحققه عادل سليمان جمال،قدّم له د. شوقي ضيف،مكتبة الخانجي-القاهرة،ط2، 1990م.

60- شعر عمرو بن شأس الأسدي،د.يحيى الجبوري،دار القلم،الكويت،ط2، 1983م.

61- الشعر والشعراء،ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد شاكر،دار المعارف،القاهرة.

62- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،إسماعيل بن حماد الجوهري (ت940هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين_بيروت،ط2 ،1979م.

63- صفة جزيرة العرب،لسان اليمن الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمذاني،تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي،مكتبة الإرشاد-صنعاء،ط1، 1990م.

64- طبقات النحويّين واللغويّين،أبو بكر محمد بن الحسن الزبيديّ الأندلسيّ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف،مصر-القاهرة، ط2.

65- علم اللغة العام،فرديناند دي سوسور، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز ومراجعة د. مالك يوسف المطلبي،دار آفاق عربية، بغداد،د.ط، 1985م.

66- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،د. محمود السعران،دار النهضة العربية- بيروت، د.ط.

67- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي100-175هـ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي.

68- في اللهجات العربية،د. إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،د.ط، 2003م.

69- الكامل،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (210-285هـ)،تحقيق د. محمد أحمد الدّالي،مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان،ط3، 1997م.

70- الكامل في اللغة والأدب،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد،علق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي-القاهرة،ط3، 1997م.

71- كتاب الأغاني،أبو الفرج الأصفهاني،أشرف على مراجعته وطبعه العلامة الشيخ عبد الله العلايلي وموسى سليمان وأحمد أبو سعد،دار الثقافة،بيروت-لبنان،1955م.

72- كتاب الألفاظ، ابن السكيت يعقوب بن إسحاق،تحقيق د. فخر الدين قباوة،مكتبة لبنان ناشرون،ط1.

73- كتاب الحروف،أبو نصر الفارابي ت339هـ،تحقيق محسن مهدي،دار المشرق، بيروت-لبنان.

74- الكتاب،كتاب سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3، 1988م.

75- كتاب النقائض نقائض جرير والفرزدق،أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي البصري(ت209هـ)،وضع حواشيه خليل عمران المنصور،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط1، 1998م.

76- لسان العرب،ابن منظور،تحقيق نخبة من الأساتذة،دار المعارف-القاهرة.

77- اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج،أ.د. سمير شريف استيتية،عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، عمان،ط2، 2008م.

78- اللغات في القرآن،إسماعيل بن عمرو المقرئ عن عبد الله بن الحسين بن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس،حققه ونشره صلاح الدين المنجد،مطبعة الرسالة-القاهرة،د.ط، 1946م.

79- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية،د.ضاحي عبد الباقي،المطبعة الأميرية-القاهرة، 1985م.

80- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية،د.محمد حماسة عبد اللطيف،دار الشروق،بيروت-لبنان،ط1، 1996م.

81- لغة قريش،مختار الغوث،دار المعارج الدولية للنشر-السعودية،ط1، 1997م.

82- اللهجات العربية في التراث،د. أحمد علم الدين الجندي،الدار العربية للكتاب،د.ط، 1983م.

83- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة،غالب فاضل المطلبي،منشورات وزارة الثقافة والفنون-العراق،د.ط، 1978م.

84- مبادئ اللسانيات،د. أحمد محمد قدور،دار الفكر-دمشق،ط3، 2008م.

85- مجالس ثعلب،أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب 200-291هـ،شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون،دار المعارف-مصر،ط2.

86- مجالس العلماء،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت 340هـ،تحقيق عبد السلام محمد هارون،مطبعة حكومة الكويت،1984م.

87- مجمع الأمثال،أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني ت 518هـ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،مطبعة السنة المحمدية-مصر، د.ط، 1955م.

88- مجمع البيان في تفسير القرآن،أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي،دارالعلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع،دار المرتضى،بيروت-لبنان،ط1، 2006م.

89- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج،تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي،دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع-الكويت،د.ط.

90- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،شفيقة العلوي،أبحاث للترجمة وللنشر والتوزيع،بيروت-لبنان،ط1، 2004م.

91- المحبّر،أبو جعفر محمد بن حبيب ابن امية بن عمرو الهاشمي البغدادي ت 245هـ، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكري ،دار الآفاق الجديدة- بيروت.

92- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،أبو الفتح عثمان بن جني،تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين،المجلس الأعلى للشئون الثقافية،القاهرة، 1994م.

93- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،د. مهدي المخزومي،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ،ط2، 1958م.

94- مراتب النحويّين،أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغويّ الحليّ (ت351هـ)،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،مكتبة نهضة مصر ومطبعتها،الفجالة- القاهرة،د.ط.

95- المساعد على تسهيل الفوائد،بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د.محمد كامل بركات،جامعة أم القرى-مكة المكرمة،ط2، 2001م.

96- المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية، د.نعمة بوقرة،عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي،عمان-الأردن،ط1، 2009م.

97- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم،د. خليفة الميساوي،دار الأمان، الرباط،ط1، 2013م.

98- معاني القرآن،أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت 215هـ،تحقيق د. هدى محمود قراعة،مكتبة الخانجي-القاهرة،ط1، 1990م.

99- معاني القرآن،أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت 207هـ،عالم الكتب،بيروت-لبنان،ط3، 1983م.

100- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،ياقوت الحموي الرومي،تحقيق د. إحسان عباس،دار الغرب الإسلامي،بيروت-لبنان،ط1 ،1993م.

101- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع،أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي ت 487هـ، عالم الكتب-بيروت،ط3، 1403هـ.

102- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)،شرح وتحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية (21)،الكويت،ط1، 2000م.

103- المفصل في علم العربية،أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت538هـ، دراسة وتحقيق د. فخر صباح قدارة،دار عمار،الأردن،ط1، 2004م.

104- مفهوم الجملة عند سيبويه،د.حسن عبد الغني جواد الأسدي،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 2007م.

105- المقتضب،صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد210-285هـ،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،لجنة إحياء التراث الإسلامي،القاهرة،ط3 ،1994م.

106- مُقدَّمَةُ ابن خلدون،عبد الرحمن بن خلدون 732-808هـ،ضبط الأستاذ خليل شحادة ومراجعة د. سهيل زكار،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت-لبنان،د.ط،2001م.

107- المقصور والممدود،أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(144-207هـ)،أخرجه عبد العزيز الميمني،دار قتيبة، دمشق،د.ط،1983م.

108- الممتع الكبير في التصريف،ابن عصفور الإشبيليّ،تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون،ط1، 1996م.

109- من لغات العرب لغة هذيل،د.عبد الجواد الطيّب.

110- المهذب في علم التصريف،د. صلاح مهدي الفرطوسي ود. هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة،ط1، 2011م.

111- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي 813-874هـ،المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

112- النحو الوافي،عباس حسن،دار المعارف،مصر،ط3 ،1975م.

113- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي،القاهرة،1998م.

114- نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا،وليد عاطف الأنصاري،دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع،الأردن،ط2، 2014م.

115- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت911هـ،تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1998م.

الرسائل والدوريّات

1- اختلاف الرواية في الشاهد النحوي الشعري،د. موسى بن مصطفى العبيدان، مجلة الجامعة الإسلامية،العدد134.

2- الإمام جعفر بن محمد الصادق (ت148هـ) والتأسيس للمنهج الافتراضي والتعليليّ في النحو العربيّ،أ.م.د. حسن عبد الغني الأسديّ،كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة كربلاء ،مجلة دواة،الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، المجلد الأول،العدد الثالث، شباط2015م.

3- الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيبويه (مقاربة في أصول التفكير النحوي)،أ.م.د. رجاء عجيل الحسناوي وأ.م.د. حسن عبد الغني الأسديّ،مجلة الباحث،كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة كربلاء ،العدد10، 2014م.

4- خواطر هيكلية في كتاب سيبويه و(كتب) من جاء بعده من النحاة،هاينس غروتسفلد، تعريب عبد الجبار بن غريبة،حوليات الجامعة التونسية،تونس، العدد18 ،1980م.

5- سماعات الأخفش النحوية في كتابه معاني القرآن دراسة وتحليل،د. حماد بن محمد بن حامد الثمالي،مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة،العدد36 ،2017م.

6- السّماع ودوره في بناء اللغة دراسة في سماعات سيبويه النثرية،د.فاطمة إبراهيم آل خليفة،كلية الآداب-جامعة الكويت،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية،الحولية الثانية والثلاثون،2011م.

7- صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات،د. مازن الوعر ،مجلة المجمع الجزائري للغة العربية،العدد11، جوان 2010م.

8- الظواهر الصوتية عند سيبويه،د. إبراهيم محمد البب،مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها،العدد2، صيف1389هـ،2010م.

9- عشرون درهمًا في كتاب سيبويه،للمستشرق الإنجليزي كارتر ،ترجمة وتعليق د. عبد اللطيف الجميلي و د. حاتم الضامن،مجلة المورد،العراق -بغداد،العدد الأول، المجلد السادس عشر ،ربيع الأول 1987م.

10- علم الأصوات عند سيبويه، المستشرق الألماني أرتور شاده (1883-1952م)، محاضرة برؤية استشراقية ومراجعة حديثة،أ.د. صبيح حمود التميمي،آداب الرافدين، العدد 58 ،2010م.

11- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه،د.غالب فاضل المطلبي و د.حسن عبد الغني الأسدي،مجلة المورد،دار الشؤون الثقافية العامة،العدد3،مج 27، 1999م.

12- النظريات اللسانية الحديثة والدراسات العربية القديمة دراسة تأصيلية،أ.د. ممدوح إبراهيم محمود محمد،مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية،العدد26،يونيو 2021 م.

13- وسائل التحليل النحوي عند السهيلي في كتابه (الروض الأنف)،د.عادل علي الصراف،مجلة كلية دار العلوم،الكويت،العدد134،مج 38، مارس 2021م.

Abstract:

Listening is the first learning phase and master of aptitudes; therefore, Sibawayh's book implied alot of verbal habits to Arabs in pronunciation, structure, and phonological performance. We notice by following it that Sibawayh contrasted the standard and occurrence of irregularities and shortage. This requires irrefutable argument and disproved evidence; and this can be achieved by listening. Sibawayh was careful to ascribe these positions to their owners as the linguists and others. Thus, he has two positions: trust and science. He did not choose what agrees with his doctrine; rather, he preferred some of them and weakened others according to linguistic arguments.

Sibawayh knows that Arabs attribute the saying to their tongue and language, that's why Sibawayh transferred many linguistic structures from their narrators' tongue in contrast to their original pronunciation. This represents the linguistic reality of Arabs' verbal habits.

We find, from the other side, the linguistic ability to Arabs in doctrines of saying and speech which spring from human thought that can be brilliant- incredible- in its time due to the simplicity of the surrounded environment and a measurement to the late arrival of other civilizations and nations compared with what Arab tribes in Arab peninsula reached to including the mental apprehending when they tackle the linguistic expression in the way they like. However, we present the holy Quran as the prophet's (p.b.u.h.) miracle to the Arabs' level due to their discourse and understanding language whom submitted to it.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Arabic Department

Listens of Sibawayh: An Analytical Linguistic Study

by:

Naf' Arak Zghair

A Dissertation submitted to the council of College of Education/

Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements

of Ph.D. Certification in the Philosophy of Arabic language / Linguistics

The supervisor:

Prof. Dr. Hassan Abdul Ghani Al Asedi

.2024 A.D. 1445 H